



قضايا مجتمعية معاصرة

إعداد

الأستاذ الدكتور

يوسف محمد عبد الحميد

أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية

ووكيل كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة الفيوم لشؤون التعليم والطلاب

٢٠٢٤م



تمهيد :

يؤدي التعليم دوراً هاماً في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة ، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يُنَاطُ بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسية ثلاثة هي: التعليم وإعداد القوي البشرية، البحث العلمي إضافة إلى خدمة المجتمع، حيث تعتبر الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدواته في صنع قياداته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، ومن هنا كانت لكل جامعة رسالتها التي تتولى تحقيقها وهكذا لكل نوع من المجتمعات جامعته التي تناسبه.

وتختص الجامعات ببناء الإنسان بما يحقق أهداف المجتمع ، حيث أشارت المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات إلى أنها تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً ، حيث تعتبر الجامعات بذلك معقلاً للفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدراً للاستثمار وتنمية أهم ثروات المجتمع وأغلاها قيمة ألا وهي الثروة البشرية .

وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمّي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمّي لديهم الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وبالتالي فإنه يمكن للجامعة خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات، بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقى والتقدم الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكباً لتطورات العصر، كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملاً من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

ومن هذا المنطلق تلعب المناهج الدراسية دوراً هاماً وبارزاً في حياة البشر وتلبية حاجات المجتمع فهي الأداة الفعالة التي تستخدمها المجتمعات في بناء وتشكيل شخصية الأفراد المنتمون لها وفقاً لفسفاتها وثقافاتها ومعتقداتها فمن المعروف أن المناهج الدراسية تعكس تطلعات وطموحات هذه المجتمعات وآمالها

في أجيالها الصاعدة كما تعكس الواقع التي تعيشه هذه المجتمعات وما تعاني به من أحداث وما يمر بها من أزمات ، وقد فطنت بعض هذه الدول إلى هذه الحقيقة وأجرت تعديلات واسعة وشاملة وأحدثت تغييرات هائلة في مناهجها الدراسية مما أدى إلى ظهور طفرات هائلة في تقدم هذه الدول على كافة الأصعدة وفي كافة مجالات الحياة وحققت تقدماً مذهلاً في شتى ضروب العلم والمعرفة وقد فطن التربويون الباحثون في مجال التربية عن خطورة المناهج الدراسية والدور الهام التي تقوم به في تنشئة أجيال من المتعلمين وإكسابهم المهارات والعلوم التي تساعد في النمو المتكامل لشخصياتهم وكذلك النهوض بمجتمعاتهم.

فالمنهج الجامعي ما هو إلا وليد المجتمع بل إنه يعكس ثقافة المجتمع بكل عناصرها (المعتقدات الدينية، العادات، التقاليد، أنماط التفكير والسلوك، أساليب التربية).

وما على المنهج إلا أن يسد ثغرات المجتمع ويصلح فيه ما فسد من خلال تربية الناشئة على خدمة هذا المجتمع والعمل على إعادة بنائه.

وتعد المناهج الدراسية عماد العملية التعليمية الذي تقدم من خلاله المعلومة للطالب لكي يستوعبها ويستقي منها ما يمكن أن يساعده في مسيرته التعليمية، ولكي تصبح المناهج الدراسية قادرة على مسايرة العصر، وقادرة على بناء شخصية الطالب المتزنة المعتدلة، المؤمنة بالتشارك والتأخي كسبيل للنهوض، وتترسخ لديه مفاهيم الوسطية والبعد عن الغلو والتطرف، فلا بد من تطوير هذه المناهج بما يتماشى مع مستجدات العصر ومستحدثاته وبما لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع ثوابت الوطن ومتطلباته، كما أنه لا بد من أن يكون هذه التطوير مستمراً وملبية لاحتياجات الطلاب وملائمة لخصائصهم العمرية في المراحل المختلفة.

وعلى قدر نجاح الجامعة فيما تقدمه لشبابها من علوم ومعارف تجعلهم قادرين على التعامل مع تقنيات العصر الحديث من ناحية، ومزودين بثقافة عربية إسلامية تمكنهم من توظيف ما تعلموه توظيفاً إسلامياً من ناحية أخرى، على قدر ما تسهم في تحقيق أهم وظائفها وهي بعث الثقافة العربية الإسلامية في نفوس شبابها؛ لأن "الإيمان بأهمية الدين في المجتمع، وضرورته في بناء الإنسان وحرصه على تعميق العقيدة والشريعة في نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من الزلل ويحميهم من التعصب المذهبي ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثير بالأفكار المسمومة ويهيئ لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده

وفي سبيل ذلك تستهدف المناهج الجامعية بناء الإنسان من ثلاثة جوانب :

(١) الجانب المعرفي :

ويتضمن ذلك تعليم الطلاب المعارف المختلفة والمعلومات والحقائق العلمية وتدريبهم على مستويات متعددة من مهارات التعامل مع المعلومة ومنها الحفظ والاستدعاء والتذكر والفهم والتحليل والتركيب والتقويم وإصدار الأحكام وانتقال أثر التدريب في المواقف المشابهة وتعويض النواقص المعلوماتية ، وما شابه ذلك.

(٢) الجانب الوجداني :

ويشتمل ذلك على تهذيب الوجد والارتقاء بالمشاعر وضبط الانفعالات وما يتطلبه ذلك من تدريب الطلاب على بناء تقدير الذات وخفض مستوى القلق وزيادة الدافعية للإنجاز وتكوين الاتجاهات الإيجابية وتعزيز مشاعر التعاطف والتسامي بأخلاقيات العلم ، وتعزيز مفاهيم الولاء والانتماء وما يشابه ذلك وصولاً لتنمية منظومة القيم عند الطلاب .

(٣) الجانب المهاري الحركي :

ويتعلق ذلك بالتدريبات والممارسات الحركية التي تعتمد على التعلم بالحركة ، ويتضمن ذلك مستويات مختلفة من الممارسات العملية والتدريبات الملموسة بداية من الأبسط وحتى الأعقد بغية التمهين . وفي ضوء كل ما سبق أقر المجلس الأعلى للجامعات تعميم تدريس مقرر " قضايا مجتمعية " كمتطلب جامعي على النحو التالي :

@- أهداف المقرر:

يستهدف هذا المقرر :

- (١) رفع درجة وعي الطالب الجامعي بمجموعة من القضايا المجتمعية الملحة .
- (٢) تكوين عادات سلوكية إيجابية .
- (٣) تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية عند الشباب
- (٤) تثقيف الشباب بالأخطار التي تحيط بالمجتمع المحلي والإقليمي والعالمي .
- (٥) ربط الجانب الأكاديمي الذي يدرسه الطالب بمتطلبات واحتياجات مجتمعية
- (٦) تنمية الجوانب الوجدانية عند الطلاب .
- (٧) تطوير المحتوى العلمي لمقررات المتطلبات المجتمعية
- (٨) تدريب الطلاب على التعلم الذاتي الذي ينمي القدرة على التعلم مدى الحياة.
- (٩) دعم بناء منظومة القيم عند الطلاب .

المحتوى العلمي :

يتكون هذا المقرر من ستة فصول هي :

- (١) المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية وأثرها على الصحة الإيجابية
- (٢) حقوق الإنسان
- (٣) الشفافية ومكافحة الفساد
- (٤) الانتماء الوطني والمواطنة
- (٥) التأقلم مع التغيرات المناخية من المقاربة إلى الممارسة
- (٦) ثقافة التسامح وقبول الآخر

الفصل الأول

المشكلات المترتبة على الزيادة السكانية وأثرها على الصحة الإيجابية

مقدمة :

أولاً : مشكلة الزيادة السكانية في مصر

ثانياً : الزيادة السكانية: منحة أم محنة؟

ثالثاً : تأثير الزيادة السكانية في مصر على الفرد والمجتمع

رابعاً : المشكلة السكانية في مصر وأثرها على التنمية والاقتصاد

خامساً : أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة

سادساً : السياسات السكانية

سابعاً : نظرة مستقبلية: أجندة مقترحة للبرنامج السكاني المصري

مقدمة :

تعتبر التنمية من أهم القضايا التي تحظى باهتمام دول العالم كافة سواء المتقدمة أو النامية ولم يعد يُنظر للتنمية باعتبارها النمو الاقتصادي وحده بل أخذ الاهتمام يتجه إلى محاولة التنمية البشرية ، حيث أن الإنسان هو الأداة الأساسية لكل تقدم في المجتمع لذا كان من الضروري أن يزداد الاهتمام بالعنصر البشري والارتقاء به صحياً وتعليمياً وثقافياً واقتصادياً.(فهى، ٢٠١٣، ص ٧)

ومن أجل توفير المستوى المعيشي اللائق لمواطنيها تسعى الدول النامية جاهدة إلى تحقيق التنمية الشاملة التي تقوم على نوع من الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإذا لم يتحقق ذلك يجد الفرد عضو الأسرة بهذه الدول نفسه أمام تحديات تكون بمثابة أسباب تعوق مشاركته في تحقيق التنمية الشاملة، وبالتالي معوقاً في سبيل تحقيق تطلعاته ،ومن بين هذه الأسباب الزيادة السكانية والتي تعتبر من أكبر معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من الدول النامية وفى مقدمتها مصر .(حسانين، ٢٠١٧، ص ١٦٥)

ومن التحديات التي تواجه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيق رؤية (٢٠٣٠) التي تسعى الدولة لتحقيقها فإنه يتعرض لتداعيات الزيادة السكانية .

ومما لا شك فيه أنها مشكلة تمس حياة المواطن المصري اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً وثقافياً وأمنياً وتؤثر فيها تأثيراً مباشراً وخصوصاً أن زيادة السكان عن الحجم الأمثل من شأنه أن يؤثر في النهاية على مقدرات المجتمع وموارده وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة وتوفير الحياة المستقرة المزدهرة للمواطنين.

لذلك يصبح الحفاظ علي مستويات المعيشة الحالية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية بالنسب القائمة إحدى المسؤوليات الرئيسية للجهود الحكومية وذلك من خلال العمل علي التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والأهلي في تحقيق معدلات النمو السكاني وتحسين الخصائص البشرية مع تحقيق التوزيع المتوازن للسكان باتساع رحاب التنمية بإقامة المجتمعات العمرانية الجديدة.(حموده، ٢٠١٩، ص ٣)

المشكلة الأساسية التي يواجهها بلدان العالم النامي هي التزايد المستمر في أعداد السكان، والتي أدت إلى الانفجار السكاني ، وهذا أدى إلى كثافة الفصول في المدارس وزيادة العبء على المعلم، ومن ثم الحاجة إلى دور من قبل المنزل في القيام بمهمة التعليم والمساعدة في الإنجاز والتحصيل وكذا في تحقيق بعض القيم الخلقية كالانضباط ، وتحمل المسؤولية وإكساب الأبناء المهارات الاجتماعية. (بهنسي، ٢٠٠٣، ص ٢٢١)

وقد شهدت الحالة السكانية في مصر طفرات هائلة خلال العقد المنصرم ، وتستلزم هذه الطفرات تأمين المزيد من الموارد للوفاء بالاحتياجات السكانية المتنامية وكذلك تحقيق رفاهية المواطن المصري، وفي حقيقة الامر يعتمد ذلك إلى حد بعيد على معدل النمو السكاني وخصائص السكان جنباً إلى جنب مع إدراك المواطن المصري ووعيه بمشكلة النمو السكاني وتداعيات ذلك النمو ، فقد بلغ سكان مصر بحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ١/١/٢٠٢٠ حوالي ٩,٩٩ مليون نسمة مقارنة بحوالي ٧٢ مليون نسمة في نوفمبر عام ٢٠١٦، وقد ارتفع عدد السكان في مصر حوالي ٥٠ مليون نسمة خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠١٩، كما قدر معدل نمو السكان خلال الفترة ٢٠١٥ — ٢٠٢٠ بنحو ٠,٣٢% سنوياً ، بعد أن كان يُقدر بـ ٨٦,١ % سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠ — ٢٠٠٥، كما قدرت الكثافة السكانية عام ٢٠٢٠ بنحو ٨,١٠٢ نسمة /كيلو متر مربع مقارنة بنحو ١,٦٩ نسمة /كيلو متر مربع عام ٢٠٢٠. (توفيق، ٢٠٠٠، ص ص ٣،٤)

ولقد زاد الاهتمام بالنمو السكاني في مصر أو ما يعرف بالزيادة المطردة في عدد السكان وعلاقتها بمقدار الموارد الاقتصادية المتاحة، بعد أن أصبح هناك إحساس عميق بأن تزايد السكان بمعدلاته المرتفعة يلتهم ثمار عمليات التنمية ، ويقضي على كل أمل في رفع مستوى معيشة سكانها، ويهدد مستقبلهم، فقد ترتب على التزايد السريع للسكان وخاصة في المدن الكثير من المشاكل الصعبة والمعقدة كارتفاع معدلات البطالة وزيادات معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات وزيادة الضغط على المرافق العامة ، وتوجيه جزء من المدخرات إلى الاستهلاك بدلا من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية إلى ما غير ذلك من المشاكل التي يواجهها المجتمع المصري في الوقت الحالي . (العزبي وعزاز، ٢٠٢٠، ص ٧٧٩)

ويعتبر التعليم الجامعي من الآليات التي تسهم بفاعلية في تكوين الفرد والمجتمع وضمان طرق التطور والتنمية في المجتمع ومسيرته نحو تحقيق التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة. (الحوت وشاذلي، ٢٠٠٧، ص ٦٧)

ويتطلب تنمية الوعي السكاني تعاون كافة المؤسسات التعليمية لتقديم المعلومات السكانية المختلفة بما يحقق الأهداف والمتمثلة في تزويد كل أفراد المجتمع بالمعارف والمهارات والاتجاهات الكافية للقيام بمسئولياتهم تجاه القضايا السكانية في مصر وذلك لأن الزيادة السكانية في مصر بلغت حد الانفجار السكاني .

كما تمثل الزيادة السكانية عامل مساهم في أنواع كثيرة من الإجهاد البيئي، كما أن الدور الذي تمارسه الزيادة السكانية المتسارعة واضح بصفة خاصة باعتباره القوة الرئيسية التي تدفع الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء، وتتسبب في الضغوط البيئية على المياه والغابات والتربة والهواء وبالتالي فإن ارتفاع معدل الزيادة السكانية يؤثر بشكل واضح على مستوى معيشة أفراد المجتمع، كما أن الزيادة السكانية المتسارعة تحبط كل الجهود لتحقيق التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية (الحياني، ٢٠٠٩)

أولاً : مشكلة الزيادة السكانية في مصر:

مصر هي واحدة من أكثر الدول نمواً في تعداد السكان في العالم على خريطة الكثافة السكانية في العالم ، مما سيسبب على مصر دعم حوالي ٦٠ مليون شخص كاشخاص اضافية خلال السنوات الثلاثين القادمة مع نمو عدد السكان إلى حوالي ١٦٠ مليون في عام ٢٠٥٠ ، كما توضح نتائج الأمم المتحدة.

كان هذا التقرير قد وضح أن مصر بين الدول التسع التي متوقع أن تظهر أعلى زيادة سكانية بين الوقت الحالي ومنتصف القرن. كما ان البيانات توقعت أن يزيد عدد سكان مصر إلى حوالي ١٢١ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠ ، والأكثر توتر وقلق ، أن يتم تضاعف حجم السكان ليصل إلى ٢٢٥ مليوناً بحلول نهاية هذا القرن.

في عام ٢٠٥٠ متوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٩.٧ مليار ، وستكون الهند الأكبر نمواً ، مع احتمال ارتفاع سكان نيجيريا وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا وإندونيسيا بشكل كبير، ومع نهاية القرن ، من المحتمل أن يحتاج الكوكب لإعالة ١١ مليار شخص على الكوكب.

وصف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أسباب الكثافة السكانية في مصر بأنها تحدي فائق الأهمية كالإرهاب . ومصر تواجه بالفعل قلة حادة في الموارد ، ومع تغير المناخ والطلبات السكنية التي تعني خسارة في الأراضي الصالحة للزراعة ، ومع التقدم العلمي والتقني الجديد الذي يتم اكتشافه كل يوم لمكافحة مثلاً الأمراض ، يتضاعف متوسط الأعمار المتوقعة تقريباً في متوسط العمر المتوقع في العالم فقد كان في القديم سن ٣٠ عاماً. الآن الشخص الطبيعي قد يصل إلى سن ٧٠ عاماً. إنه سبب هام لحدوث انفجار سكاني يؤدي إلى زيادة عدد السكان. لكنه ليس السبب الاوحد وراء الزيادة السكانية.

* - نتائج الزيادة السكانية في مصر:

- استنفاد الموارد الطبيعية: تعريف الكثافة السكانية والتأثير الاساسي للاكتظاظ السكاني هو الاستعمال غير المتكافئ وغير المحدد للموارد. تمتلك الارض موارد محدودة لإنتاج المواد الخام ، وفي كل عام يتم حدوث عجز من الموارد الطبيعية ، ان استهلاك الموارد بمعدل سريع يقلل من قدرة الارض على توليد غيرها في وقت سريع . ونتيجة لهذا ، يتسبب الارتفاع السكاني في البلاد النامية في تنافس شرس للوصول والسيطرة على الموارد. تقوم النزاعات الإقليمية على إمدادات المياه في العديد من الحالات إلى التوتر الذي يمكن أن تنتهي بالحرب.
- التدهور البيئي: الاستخدام غير الواعي للموارد الطبيعية ، بجانب نمو إنتاج الطاقة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي او الوقود الأحفوري يعمل تأثير سلبي على كوكب الأرض. كما هناك تأثير بسبب إزالة الغابات والتصحر والانقراض لانواع من الحيوانات والنباتات والتغي في دورات المياه والنتائج الاغلب مباشرة في شكل انبعاثات كميات ضخمة من الغازات الدفيئة التي تتسبب في الاحتباس الحراري.

- ارتفاع معدلات البطالة: مع ترتيب القارات من حيث عدد السكان ، يوجد عدد كبير من العمال لعدد محدود من الوظائف الشاغرة ، ويبدو أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في المستقبل. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة والثورات الاجتماعية.
- ارتفاع تكاليف المعيشة: بعد ما سبق سوف يتسبب في اخر اليوم ، إلى ارتفاع تكاليف المعيشة في اغلب البلاد . القليل من الموارد والقليل من المياه وسكن العديد من الناس في مناطق ضيقة وقلة المال تتسبب في زيادة تكاليف المعيشة حيث لن يستطيع سوى نسبة معينة من السكان من تغطية كل احتياجاتهم.
- التقدم التكنولوجي :وهناك جانب إيجابي ، تمنح التركيزات المرتفعة من الناس في المناطق الحضرية أيضاً البحث والتطوير في ايجاد حلول لاحتياجات السكان. ومن هذه الامثلة هو تعميم تقنيات الاتصال وتوليد وتجميع واستخدام البيانات الكبيرة من أجل الغايات المستدامة ، بجانب ظهور مدن ذكية مكيّفة لتوفير ظروف معيشية صالحة للسكان المتزايدين.
- التهجير من الريف : قد يتسبب تهجير المناطق الريفية الى المدن ، للمفارقة ، في خلق تحديات ضخمة لمثل هذه المناطق . يحدث عن ذلك عدد زائد من البنية التحتية غير المستغلة ، بسبب الهجرة بعيداً عن هذه الاماكن الريفية ، والمناظر الطبيعية المستأنسة سابقاً والتي تتدهور النظم البيئية فيها دون اهتمام بشري.

ثانياً : الزيادة السكانية: منحة أم محنة؟

بصفة عامة تصبح الزيادة السكانية منحة، إذا ترتّب عليها زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي للدولة، والذي يتحقق بزيادة في أعداد المنتجين والمبدعين وليس في أعداد المتعطّلين، وأن يترتّب على الزيادة السكانية خفض في معدلات الفقر وزيادة في متوسط الدخل بحيث تصاحب الزيادة في حجم السوق زيادة مماثلة في القوة الشرائية، وتصبح دافعاً لتنشيط التصنيع المحلي، وبالتالي يصبح المجتمع قادراً على خلق فرص عمل منتجة.

"أدى الانخفاض السريع في معدلات الإنجاب بالصين إلى استفادتها من المنحة الديموجرافية، والتي بمقتضاها يتم الاستثمار بشكل أكبر في الطفل، ومن ثمّ زيادة متوسط الإنتاجية، ودفع عجلة الاقتصاد".

وتستند الإجابة عن هذا السؤال في السياق المصري إلى تحليل تأثير حجم السكان والزيادة السكانية

على كل من الجوانب الأربعة التالية:

(١) القوة الشاملة للدولة:

من المؤكد أن التكاثر هو ضرورة للحفاظ على الجنس البشري، وهو حتمية لوجود الدولة وبقائها؛ لأن التراجع الحاد في أعداد السكان يؤدي بالضرورة إلى تراجع القوة البشرية التي تدافع عن الدولة متمثلة في جيش يدافع عن حدودها، وإلى تراجع القوة البشرية التي تبني اقتصادها متمثلة في قوة العمل التي تدير عجلة الإنتاج وتوفر الخدمات الأساسية لسكان الوطن، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تسعى المجتمعات إلى الحفاظ على بقائها من خلال الحفاظ على عدد سكانها باعتباره أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، إلا أن هذه النظرية أصبحت على المحك في ضوء قناعة راسخة بأن نوعية البشر أكثر أهمية من عددهم، وأن الاستخدام المتنامي للروبوتات، وإدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف نواحي الحياة سيقلل الاعتماد على قوة العمل بمواصفاتها الحالية، وسيؤدي إلى اختفاء تدريجي لمهن عديدة؛ مما يؤدي بدوره إلى تحول ملايين العاملين في أرجاء العالم إلى متعطلين.

وفي السياق المصري، يؤدي عدم ضبط مستويات الزيادة السكانية إلى زيادة الواردات من السلع الغذائية ومصادر الطاقة، وبالتالي إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وهو ما يؤثر بدوره على استقلال القرار الوطني، يضاف إلى ذلك ما ستؤدي إليه الزيادة السكانية من زيادة في حجم الطلب على السلع دون أن يصاحب ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد، ومن ثم سيتم إشباع الطلب على السلع من خلال مزيد من الاستيراد الذي يجعل مصر سوقاً واعدة لتصريف السلع التي تنتجها دول أخرى.

(٢) الموارد الطبيعية المتاحة والتنمية المستدامة:

ستؤدي الزيادة السكانية حتماً إلى زيادة الطلب على المياه وعلى مصادر الطاقة، وستؤدي إلى مزيد من البناء على الأرض الزراعية، وسيشكل ذلك إضراراً بالبيئة واستنزافاً للموارد الطبيعية، وسيمثل ذلك تحدياً لاستدامة التنمية، وسيزيد من هشاشة المجتمع، وسيؤثر سلباً على قدرته على مواجهة التحديات البيئية وعلى رأسها التغير المناخي، وما يمكن أن ينجم عنه من احتمال ارتفاع مستويات البحار وغرق مساحات من الدلتا المكتظة بالسكان.

(٣) جودة الحياة وجودة الخدمات المقدمة :

ستؤدي الزيادة السكانية حتماً إلى تراجع في نوعية الحياة، وإلى تراجع في إتاحة الخدمات الأساسية، وإلى تدني جودة هذه الخدمات، كما ستؤدي إلى مزيد من التراجع الذي يؤثر سلباً على السلوكيات والأخلاق العامة، بالإضافة إلى ما تسببه من ضغط على المرافق العامة والإسكان .

(٤) رأس المال البشري :

يتوافق المجتمع المصري على أن الاستثمار في البشر هو السبيل الوحيد حتى تُحدث مصر نقلات نوعية وسريعة في تحقيق تنمية مستدامة، ويعكس هذا التوافق برنامجاً لإصلاح التعليم العام يركز على نوعية التعليم، وعلى تنمية القدرة على التعلم وتحفيز الإبداع لدى الطفل المصري، ويعتمد نجاح هذا البرنامج على عناصر عديدة، من أهمها توفير الموارد المادية والبشرية لتنفيذه، وغني عن البيان أن حجم هذه الموارد يعتمد على عدد التلاميذ الذين سيشملهم البرنامج، وزيادة أو نقص عدد التلاميذ يرتبط بأعداد المواليد أي بمستويات الإنجاب، وكلما تمكنت مصر من ضبط مستويات الزيادة السكانية أدى ذلك إلى تخصيص موارد كافية لكل طفل، وإذا لم يتمكن هذا البرنامج من تغطية كل أو معظم الأطفال في سن التعليم بموارد كافية، فإن الزيادة السكانية بمستوياتها الحالية لن تؤدي إلى زيادة في أعداد المنتجين والمبدعين وإنما ستضاف إلى رصيد المتعطلين.

"كلما تمكنت مصر من ضبط مستويات الزيادة السكانية، أمكنها تخصيص موارد كافية لكل طفل، ومن ثمَّ النجاح في برنامج إصلاح التعليم، والذي يستهدف الارتقاء بنوعية التعليم، وتنمية قدرة الطفل المصري على الإبداع".

ثالثاً : تأثير الزيادة السكانية في مصر على الفرد والمجتمع :

- التأثير على المجتمع : المشكلة السكانية وأثرها على الفرد والمجتمع مع تغيرات المناخ ومتطلبات الإسكان مما يؤدي لخسارة الأراضي الصالحة للاستزراع ، وزيادة منسوب مياه البحر ، وقلة المياه والتلوث ، كلها تعمل لتهديد خطير على الصحة . قالوا إن إذا رغبتنا سكاناً لديهم صحة وتعليم جيد ولهم القدرة على المنافسة ، يستلزم أن يكون معدل النمو السكاني حوالي ثلث معدل النمو الاقتصادي. قد يصبح معدل اجمالي نمو الانتاج المحلي حالياً يبلغ حوالي ٥.٦٪ ، ولكن معدل النمو قد بلغ ٤.٠٧٪ بين سنة ١٩٩٢ و سنة ٢٠١٧. ومن توقعات صندوق النقد الدولي ان تصل القوة العاملة إلى ٨٠ مليون مع حلول سنة ٢٠٢٨ ، ولم يتم اعداد نظام تعليمي في الوقت الحالي أو الاقتصاد للتعامل مع هذه الأمور الجديدة والداخلين إلى السوق.
- التأثير على الفرد : التأثير التضخمي للسكان والنمو في الاعداد له آثار خطيرة. فهذا يعني زيادة عدد طلاب المدارس الابتدائية بنسبة حوالي ٤٠ في المائة من سنة ٢٠١١ إلى سنة ٢٠١٦. ومن الممكن للمرء أن يتوقع التأثير لذلك على البلاد حيث لا يستطيع ٣٥ في المائة من الطلاب بالمدرسة الإعدادية لتعلم القراءة أو الكتابة. يعد التوظيف تحدي آخر ، حيث يوجد حوالي ٧٠٠٠٠٠ من الخريجين الجدد سنوياً ويتحولوا الى القوى العاملة وان ٢٥ بالمائة من أولئك الذين أعمارهم فيما بين ١٨ و ٢٩ عاماً حوالي ثلثهم سيحصل على شهادات جامعية وسيكونوا من العاطلون عن العمل. وصندوق النقد الدولي يتوقع ان قوة عاملة ستبلغ ٨٠ مليون بحلول سنة ٢٠٢٨. حوالي ٦١٪ من السكان حالياً أعمارهم فيما بين الـ ٣٠ عاماً و ٣٤.٢٪ سن اقل من الـ ١٥ عاماً. ووفقاً لوكالة الإحصاء المصرية ، يجب أن يكون معدل النمو السكاني في مصر هو ثلث معدل النمو الاقتصادي للوقوف دون تأثير المستويات المعيشية. يبقى التحدي متمثل في أن نمو الناتج المحلي سواء في أكثر محافظات الدلتا كثافة سكانية والإجمالي في مصر قد بلغ بمتوسط ٤.٠٧ في المائة من سنة ١٩٩٢ حتى سنة ٢٠١٧. ومع ذلك ، كان عمل مصر أفضل في كلا الحسابين فقد استطاع الحفاظ على معدلات النمو بنسبة ترتفع عن ٥ في المائة وتقليل معدل المواليد إلى فيما اقل من ٢ في المائة .

رابعاً : المشكلة السكانية في مصر وأثرها على التنمية والاقتصاد

يقوم النمو السكاني بالتأثير على التنمية الاقتصادية إذا وفقط إذا قام كل فرد بأمر ما. مادام كانت المنتجات الهامشية في الجانب الإيجابي ، فإن الفرد الإضافي يعني إنتاج إضافي داخل الاقتصاد. وفيما يخص حقيقة أن هذا الوضع ليس مقيداً تماماً ، يجب أن يكون سليماً بشكل عام.

من جانب آخر ، فإن توفر منتج هامشي إيجابي ليس تجربة صحيحة للغاية فيما يخص النمو السكاني العالي . عندما يكون الانتاج الهامشي لفرد إضافي أقل من متوسط المنتج ، فإن الاضافة لمزيد من الأفراد يحد بسهولة من رفاهية الشخص العادي.

لذلك ، الزيادة السكانية وبالاخص الأميين وغير المتعلمين وليس لهم المهارة معناها بطيء بالنمو الاقتصادي في الاقتصاد التنافسي اليوم . ومع ذلك ، هناك عوامل كثيرة تؤثر على النمو الاقتصادي ومنها: الهيكل العمري ، ومتوسط التعليم وغيره في البلدان مثل ترتيب دول افريقيا حسب عدد السكان .

@- تعريف الكثافة السكانية :

الكثافة السكانية هي عبارة عن إحصائية يتم الإبلاغ عنها ومقارنتها غالباً للأماكن حول العالم ، وتعتبر الكثافة السكانية هي مقياس لعدد الأشخاص لكل وحدة مساحة ، ويتم تمثيلها عموماً كأفراد لكل ميل مربع أو كيلومتر مربع.

تبلغ الكثافة السكانية للكوكب بما في ذلك جميع مساحة الأرض حوالي ٣٨ شخصاً لكل ميل مربع أي ٥٧ لكل كيلومتر مربع ، وتبلغ الكثافة السكانية للولايات المتحدة حوالي ٩٧ نسمة لكل ميل مربع وفقاً لتعداد الولايات المتحدة.

@- تعريف التعداد السكاني :

في الحياة اليومية نفكر غالباً في عدد السكان على أنه عدد الأشخاص الذين يعيشون في مكان معين ، وفي علم البيئة يتكون السكان من جميع الكائنات الحية من نوع معين يعيش في منطقة معينة ، على سبيل المثال يمكننا أن نقول أن سكان البشر يعيشون في مدينة نيويورك وأن سكاناً آخرين من البشر يعيشون في جروس ، ويمكننا وصف هؤلاء السكان حسب حجمهم وما نعينه بالسكان عندما نتحدث عن البلدات والمدن وكذلك بكثافتها عدد الأشخاص لكل وحدة مساحة والتوزيع بالإضافة إلى مدى تكتل الناس أو انتشارهم.

@- حجم السكان والكثافة السكانية :

لدراسة التركيبة السكانية لأحد المناطق سنريد أن نبدأ ببعض التدابير الأساسية ، مثل عدد الأفراد في السكان أو حجم السكان وعدد الأفراد في مساحة أو حجم الموائل ، ويعد الحجم والكثافة مهمين في وصف الوضع الحالي للسكان وربما لإجراء تنبؤات حول الكيفية التي يمكن أن تتغير بها في المستقبل.

قد تكون المجموعات الأكبر حجماً أكثر ثباتاً من التجمعات الأصغر نظراً لأنه من المحتمل أن يكون لديها قدر أكبر من التباين الوراثي وبالتالي القدرة على التكيف مع التغيرات في البيئة من خلال الانتقاء الطبيعي.

قد يواجه أي فرد من سكان منخفض الكثافة حيث تنتشر الكائنات الحية بكثرة صعوبة أكبر في العثور على رفيقة يتكاثر معها أكثر من فرد في مجتمع عالي الكثافة.

@- حساب الكثافة السكانية :

لتحديد الكثافة السكانية لمنطقة ما ، قسّم إجمالي سكان المنطقة على مساحة الأرض بالأميال المربعة أو الكيلومترات المربعة ، على سبيل المثال يبلغ عدد سكان كندا الذين يبلغ عددهم ٣٥.٦ مليون نسمة مقسوماً على مساحة الأرض التي تبلغ ٩,٩٨٤,٦٧٠ وبالتالي تكون الكثافة السكانية هي ٩.٢٤ نسمة لكل ميل مربع .

على الرغم من أن هذا الرقم يبدو أنه يشير إلى أن ٩.٢٤ شخصاً يعيشون على كل ميل مربع من مساحة الأرض الكندية إلا أن الكثافة داخل البلاد تختلف بشكل كبير ، والغالبية العظمى تعيش في الجزء الجنوبي من البلاد ، والكثافة ليست سوى مقياس أولي لقياس تعداد السكان عبر الأرض.

ويمكن حساب الكثافة السكانية في أي منطقة ، طالما يعرف الشخص حجم مساحة الأرض والسكان داخل تلك المنطقة ، ويمكن حساب الكثافة السكانية للمدن والدول والقارات بأكملها وحتى العالم.

@- أي بلد لديه أعلى كثافة سكانية:

تتمتع دولة موناكو الصغيرة بأعلى كثافة سكانية في العالم ، ويبلغ إجمالي عدد سكانها ٣٠,٦٥٠ ، وتبلغ كثافة موناكو حوالي ٣٩,٧٩٨ شخصاً لكل ميل مربع ، ومع ذلك نظراً لأن موناكو وغيرها من الدول الصغيرة ذات الكثافة العالية جداً نظراً لصغر حجمها للغاية فإن بنغلاديش التي يبلغ عدد سكانها ١٥٧,٨٢٦,٥٧٨.

تعد في كثير من الأحيان البلد الأكثر كثافة سكانية مع أكثر من ٢,٧٥٣ شخصاً لكل ميل مربع ، وتعتبر مدينة لندن أكبر مدينة من حيث عدد السكان في العالم ولكنها ليست أكبر مدينة من حيث الكثافة السكانية حيث من الممكن أن المدينة ذات مساحة كبيرة ولكنها لا تتمتع بكثافة عالية ، حيث أن حوالي ٩٠ في المئة من سكان الأرض يعيشون على ١٠ في المئة من الأرض ، بالإضافة إلى ذلك يعيش حوالي ٩٠ في المائة من الناس شمال خط الاستواء في نصف الكرة الشمالي.

ما هو البلد الأقل كثافة سكانية؟

منغوليا هي أقل الدول كثافة سكانية في العالم ، حيث يوجد خمسة أشخاص فقط لكل ميل مربع أو ٢ لكل كيلومتر مربع ، وتعادل أستراليا وناميبيا في المرتبة الثانية بحوالي ٧.٨ شخص لكل ميل مربع أي ٣ لكل كيلومتر مربع ، وهذان البلدان مثالان آخران على أن الكثافة إحصائية محدودة حيث قد تكون أستراليا ضخمة ، ولكن السكان يقيمون بشكل أساسي على سواحلها ، وناميبيا لها نفس رقم الكثافة ولكن مساحة أرض أقل بكثير.

@- الكثافة السكانية لقارات العالم:

ربما ليس من المستغرب أن تكون القارة الأكثر كثافة سكانية هي آسيا ، وها هي الكثافة السكانية في قارات العالم حيث تبلغ الكثافة في قارة أمريكا الشمالية حوالي ٦٠.٧ شخص لكل ميل مربع ، أمريكا الجنوبية حوالي ٦١.٣ شخص لكل ميل مربع ، أوروبا حوالي ١٨٧.٧ شخص لكل ميل مربع ، آسيا حوالي ٢٥٧.٨ شخص لكل ميل مربع ، أفريقيا حوالي ١٠٣.٧ شخص لكل ميل مربع أما أستراليا فهي حوالي ٧.٨ شخص لكل ميل مربع .

@- فوائد الكثافة السكانية:

هذا يعني أن هناك مجال لزيادة الكثافة في كل مدينة وخاصة في الأحياء السكنية ، وسيكون لذلك العديد من الفوائد ، لأنه ليس فقط سيسمح للمدن باستيعاب سكان جدد دون التوسع بل سيؤدي أيضاً إلى تحسين إمكانية الوصول والتخطيط للنقل في المدن.

دعنا نركز على هذه النقطة الأخيرة ، ومن المرجح أن تكون أنظمة النقل في المدن الأكثر كثافة أكثر فعالية لأنها يمكن أن تصل إلى حصة أكبر من السكان بتكاليف أقل ، وعند النظر في هونج كونج وهي حالة متطرفة للتسوية السكانية الكثيفة نجد أن ٧ في المائة فقط من السكان العاملين يستخدمون سياراتهم الخاصة وفقاً لإدارة الإحصاءات في هونج كونج.

على النقيض من ذلك فإن ٣٣ في المائة من سكان لندن يسافرون للعمل بالسيارة ولا يزال الرقم معقولاً مقارنة بالمعايير الدولية ، وبينما لا تزال هذه المجموعة أكبر في ليفربول ٥٧ في المائة من الركاب ، ومانشستر وبرمنجهام ٦٤ في المائة.

الكثافة العالية في هونج كونج تجعل شبكة النقل أكثر فاعلية أيضاً ، حيث أن شبكة المترو قصيرة ٢١٠ كم ، ومع ذلك فهي تخدم ١.١ مليون عامل يومياً ، وبالمقارنة يستخدم ٨٠٠ ألف شخص فقط مترو أنفاق لندن وفقاً لإحصاء عام ٢٠١١ على الرغم من طول الشبكة وهو ٤٠٢ كم ، وبمعنى آخر تؤدي المدن الأكثر كثافة إلى تحسين الوصول إلى وسائل النقل ، وهذا بدوره يعني الوصول بشكل أفضل إلى الوظائف وتقليل الازدحام المروري وتقليل انبعاثات الكربون.

@- تحديات زيادة الكثافة السكانية:

على هذا النحو تعتبر زيادة الكثافة السكانية لها مزايا كبيرة ، ومع ذلك ليس من السهل تحقيقه وهناك سببان رئيسيان لذلك ، أولاً يشعر بعض السكان المحليين بالقلق من أن التكتيف سوف يغير ويهدد طبيعة وشكل مدينتهم ، وهذا يفرض ضغوطاً سياسية على المجالس لعدم التصرف ، وذلك لأن التكتيف غالباً ما يتم دمجه مع المباني الشاهقة.

لكن لندن ليس من الضروري أن تصبح هونغ كونغ ، وإذا كان ٥ في المائة فقط من مساحة العاصمة مبنية على كثافة Maida Vale ، يمكن أن تستضيف ١.٢ مليون شخص إضافي دون الحاجة إلى التوسع إلى الخارج.

ثانياً من السهل أن ننسى التعقيدات الإدارية والفنية للتكثيف ، ويعني التكثيف هدم المباني القائمة لبناء مبانٍ جديدة ، وهذا هو مضيعة للوقت ولها تكلفة ، علاوة على ذلك ما لم يكن لدى المدينة خطة شاملة لزيادة التكثيف عبر طولها واتساعها ، فسوف يستغرق الأمر عقوداً حتى تصبح أكثر إحكاماً .

@- خطورة الزيادة السكانية:

الزيادة السكانية هي من بين أكثر القضايا البيئية الملحة، تفاقم بصمت القوى الكامنة وراء ظاهرة الاحتباس الحراري ، التلوث البيئي ، وفقدان الموائل ، و الانقراض الجماعي السادس ، الممارسات الزراعية المكثفة واستهلاك الموارد الطبيعية المحدودة، مثل المياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة و الوقود الأحفوري ، بسرعات أسرع من معدل التجدد.

@- الآثار الجانبية لزيادة السكانية :

(١) انقراض الأنواع

يتسبب البشر حالياً في أكبر انقراض جماعي للأنواع منذ انقراض الديناصورات قبل ٦٥ مليون سنة بمعدلات أسرع من ١٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مرة أسرع من المعتاد ، يُظهر تحديث عام ٢٠١٢ للقائمة الحمراء للأنواع المهددة من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية أنه من بين ٦٣٨٣٧ نوعاً تم فحصها في جميع أنحاء خريطة العالم ، فإن ١٩٨١٧ نوعاً مهددة بالانقراض ما يقرب من ثلث المجموع إذا استمرت الاتجاهات الحالية ، يحذر العلماء من أنه في غضون عقود قليلة ، سينقرض نصف جميع الأنواع النباتية والحيوانية على الأقل ، نتيجة لتغير المناخ ، وفقدان الموائل ، والتلوث ، وتحمض المحيطات ، والأنواع الغازية، الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية ، الصيد الجائر ، الصيد الجائر و انفجار سكاني سيطرت الزيادة السكانية البشرية على الظروف والحدود الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية الكوكبية ، مع امتصاص سنوي لـ ٤٢ ٪ من صافي الإنتاجية الأولية للأرض ، و ٣٠ ٪ من صافي إنتاجيتها الأولية البحرية ، و ٥٠ ٪ من مياهها العذبة ، و ٤٠ ٪ من أراضيها المخصصة لإنتاج الغذاء البشري ، ارتفاعاً

من ٧ ٪ في عام ١٧٠٠ ، ويتم تحويل ٥٠ ٪ من كتلة أرضها للاستخدام البشري ويتم تثبيت النيتروجين في الغلاف الجوي من قبل البشر أكثر من جميع العمليات الطبيعية الأخرى مجتمعة مقارنة بمعدل الخلفية الطبيعية لانقراض واحد لكل مليون نوع في السنة، نحن نفقد الآن ٣٠٠٠٠ نوع سنوياً ، أو ثلاثة أنواع في الساعة ، وهو أسرع من تطور الأنواع الجديدة.

(٢) فقدان المياه العذبة:

ووفقاً للأمم المتحدة ، فإن ٧٥ ٪ من كوكب الأرض مغطى بالمياه. ٩٧.٥ ٪ منها محيط و ٢.٥ ٪ مياه عذبة. تنقسم ٧٠ ٪ من المياه العذبة إلى أنهار جليدية وأغطية جليدية و ٣٠ ٪ المتبقية في المياه السطحية مثل الأنهار والبحيرات والبرك والمياه الجوفية ، معظم موارد المياه العذبة إما لا يمكن الوصول إليها أو ملوثة للغاية ، تاركة أقل من ١ ٪ من المياه العذبة في العالم ، أو حوالي ٠.٠٠٣ ٪ من جميع المياه على الأرض ، يمكن الوصول إليها بسهولة للاستخدام البشري المباشر وفقاً للنشرة العالمية لموارد المياه حتى عام ٢٠٢٥ ، يُقدر أنه بحلول عام ٢٠٢٥ ، سيواجه أكثر من نصف سكان العالم ضعفاً بسبب المياه وسيشكل الطلب البشري على المياه ٧٠ ٪ من جميع المياه العذبة المتاحة علاوة على ذلك ، يشير تقرير صادر في نوفمبر ٢٠٠٩ من قبل مجموعة موارد المياه لعام ٢٠٣٠ إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، في بعض المناطق النامية في العالم ، سيتجاوز الطلب على المياه العرض بنسبة ٥٠ ٪ وتقريراً مشتركاً أنتجته أكثر من ٢٤ هيئة تابعة للأمم المتحدة ينص على أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، سيعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في مناطق تعاني من نقص حاد في المياه ، يقع الكوكب في خضم ما تسميه الأمم المتحدة أزمة المياه العالمية.

إن المياه العذبة هي المورد الأساسي الذي ليس له بدائل لمعظم الاستخدامات ، ومع ذلك نحن نستهلك المياه العذبة أسرع ١٠ مرات على الأقل مما يتم تجديده في مناطق شمال إفريقيا والشرق الأوسط والهند وباكستان والصين والولايات المتحدة ، وبحسب معهد الموارد العالمية إن النظم البيئية للمياه العذبة والمجتمعات المتنوعة الموجودة في البحيرات والأنهار والأراضي الرطبة قد تكون الأكثر تعرضاً للخطر على الإطلاق ، حوالي ٣٤ بالمائة من أنواع الأسماك ، ومعظمها من المياه العذبة ، مهددة بالانقراض ، وفقاً لآخر إحصاء للعالم لاتحاد الحفظ (IUCN) ، الذي يتتبع التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي في العالم ، فقد فقدت النظم الإيكولوجية للمياه العذبة نسبة أكبر من أنواعها وموائلها من النظم الإيكولوجية

على اليابسة أو في المحيطات ؛ بالإضافة إلى ذلك ، ربما تكون في خطر أكبر لمزيد من الخسائر من السدود التلوث و الصيد الجائر والتهديدات الأخرى.

(٣) استنزاف الموارد الطبيعية:

مع استمرار زيادة السكان ، تستمر الموارد الطبيعية المحدودة ، مثل الوقود الأحفوري ، والمياه العذبة ، والأراضي الصالحة للزراعة ، والشعاب المرجانية والغابات الحدودية ، في الهبوط ، مما يضع ضغطاً تنافسياً على الموارد الأساسية للحفاظ على الحياة ويؤدي إلى انخفاض الجودة من الحياة ، وهناك دراسة توصلت أن توقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتي شملت ١٤٠٠ عالم وخمس سنوات من العمل للتحضير ، إلى أن الاستهلاك البشري تجاوز الموارد المتاحة بكثير ، كل شخص على وجه الأرض يحتاج الآن إلى ثالث أكبر من الأرض توفير احتياجاته أو احتياجاتها مما يستطيع الكوكب توفيره.

(٤) وجود المزيد من القيود:

مع زيادة الكثافة السكانية ، فإن القوانين ، التي تعمل كوسيط اجتماعي أساسي للعلاقات بين الناس ، ستنظم بشكل متكرر التفاعلات بين البشر وتطور الحاجة إلى المزيد من القواعد والقيود لتنظيم هذه التفاعلات ، تنبأ ألدوس هكسلي عام ١٩٥٨ بأن الديمقراطية مهددة بسبب الاكتظاظ السكاني وقد تؤدي إلى الاستبداد أسلوب الحكومات واتضح أنه كان على حق يمكن أن تكون القواعد والقيود أفكاراً جيدة ، ولكن فقط لأنها ضرورية من أجل استيعاب السكان المتناميين الذين يشجعون مثل هذه السياسات ، بدون هذه السياسات ، ستكون الأزمة البيئية العالمية ، والقضايا المجتمعية والاقتصادية التي تترتب على ذلك ، أسوأ مما هي عليه اليوم ومن الأمثلة على هذه القيود وضع قيود على استهلاك المياه وعلى القيادة وعلى ما يمكن للناس القيام به على أراضيهم ، بعضها أفكار جيدة بينما البعض الآخر قد يكون مزعجاً للغاية ، ولكن جميعها تتفاقم بسبب الزيادة السكانية.

(٥) زيادة فقدان الموائل:

إن الزيادة السكانية البشرية هي القوة الدافعة الرئيسية وراء فقدان النظم البيئية ، مثل الغابات المطيرة والشعاب المرجانية والأراضي الرطبة والجليد في القطب الشمالي ، غطت الغابات المطيرة مرة واحدة ١٤ ٪ من سطح الأرض ، وهي الآن تغطي ٦ ٪ عارية ويقدر الخبراء أن آخر الغابات المطيرة المتبقية يمكن استهلاكها في أقل من ٤٠ عاماً وبالتأكيد بحلول نهاية القرن بالمعدل الحالي لإزالة الغابات .

بسبب درجات حرارة الاحترار و تحمض المحيطات والتلوث ، اختفت بالفعل ما يقرب من ٣٠ ٪ من الشعاب المرجانية في المحيط منذ عام ١٩٨٠ ، بما في ذلك نصف الشعاب في منطقة البحر الكاريبي و ٩٠ ٪ من الشعاب المرجانية في الفلبين ، ويتوقع العلماء أن الحاجز العظيم في أستراليا قد تكون الشعاب المرجانية ميتة بحلول عام ٢٠٥٠ وجميع الشعاب المرجانية يمكن أن تكون قد اختفت بحلول نهاية القرن ، وأيضاً فإن مساحة الغطاء الجليدي الدائم تنخفض الآن بمعدل ١١.٥ ٪ لكل عقد ، مقارنة بمتوسط ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٠ إذا استمر هذا الاتجاه ، فقد يصبح الصيف في القطب الشمالي خالياً من الجليد في غضون ٤ سنوات أو في الثلاثين عاماً القادمة تتعرض الأراضي الرطبة للتهديد بشكل متزايد في الولايات المتحدة ، ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم ، في الولايات المتحدة ، تبقى أقل من نصف الأراضي الرطبة الأصلية مع فقدان ٥٣ ٪ ، وهو ما يعادل ١٠٤ مليون فدان ، في أوروبا تم تدمير ما بين ٦٠ ٪ و ٧٠ ٪ من الأراضي الرطبة بالكامل مع استمرار النمو السكاني ، فإن بصمنا على البنى التحتية البيئية المترابطة للحياة.

@- أسباب الكثافة السكانية:

= عوامل زيادة الكثافة السكانية:

هناك العديد من العوامل البشرية و الفيزيائية التي تؤثر على توزيع السكان و الكثافة السكانية في جميع أنحاء العالم ، تشمل العوامل الفيزيائية التي تؤثر على الكثافة السكانية إمدادات المياه ، المناخ ، التضاريس ، النباتات ، التربة و توافر الموارد الطبيعية و الطاقة.

تشمل العوامل البشرية التي تؤثر على الكثافة السكانية العوامل الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية ، إن ترتيب القارات من حيث عدد السكان قد يُجدي نفعاً للحل من مشكلة الكثافة السكانية.

(١) العوامل الفيزيائية:

١. تجعل المباني الجبلية من الصعب إنشاء المباني و الطرق غالباً ما يتعذر الوصول إليها و تكون بعيدة.
٢. المناطق ذات المناخات القاسية مثل الصحاري الساخنة و الباردة تجعل من الصعب زراعة المحاصيل و الحصول على المياه.
٣. تمثل المناطق ذات الغطاء النباتي الكثيف مثل الغابات المطيرة تحديات من حيث الوصول و نقص الخدمات يجعل السكن البشري صعباً للغاية.
٤. تشكل السهول الفيضية خطر الفيضانات , لذا غالباً ما يُحظر البناء عليها.
٥. يمثل نقص الموارد الطبيعية في منطقة ما تحديات كبيرة للتنمية الاقتصادية.
٦. إذا كانت الأرض غير قادرة على الإنجاب فإن البشر غير قادرين على زراعة الغذاء مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الكثافة السكانية.
٧. توفر البيئات الساحلية وتلك ذات الأنهار وصولاً جيداً وتسمح بالتجارة التي تشجع نمو الأنشطة الاقتصادية.
٨. تميل المواقع ذات المناخات الملائمة إلى أن تكون مكتظة بالسكان حيث يمكن إنتاج الطعام وتوفير بيئة أكثر راحة للعيش فيها.
٩. يشجع توافر الموارد الطبيعية على زيادة الكثافة السكانية حيث يمكن معالجتها واستخدامها في الصناعة والتصنيع.
١٠. من المرجح أن المناطق التي لا تعاني من الكوارث الطبيعية أو تعاني من القليل من الكوارث الطبيعية أن تكون أكثر كثافة سكانية لأنها أكثر أماناً.
١١. تجذب الأراضي الخصبة كثافة سكانية أعلى حيث يمكن إنتاج الغذاء.

١٢. يشجع مصدر المياه الموثوق به على زيادة الكثافة السكانية حيث يمكن استخدام المياه للشرب والغسيل والنقل و الري.

(٢) العوامل الاقتصادية:

١. تميل المناطق التي تتمتع بفرص اقتصادية قليلة أو معدومة إلى أن تكون قليلة الكثافة السكانية لأن الناس غير قادرين على تأمين دخل منتظم.

٢. المواقع ذات البنية التحتية الضئيلة أو التي لا توجد بها بنية تحتية ، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي لا تجذب أعداداً كبيرة من الناس.

٣. توفر البنية التحتية الضعيفة للنقل تحديات كبيرة خاصة فيما يتعلق بإمكانية الوصول مما يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية.

٤. يؤدي توافر الوظائف والأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى زيادة الكثافة السكانية.

٥. عادة ما تكون المواقع ذات البنية التحتية الفعالة ، بما في ذلك النقل والطاقة والمياه والصرف الصحي ، مكتظة بالسكان.

٦. تجذب البنية التحتية الجيدة للنقل كثافة سكانية عالية حيث يستطيع الناس السفر والتنقل بسهولة. كما يسمح بحرية حركة البضائع مما يؤدي إلى تطوير الصناعة وتوفير فرص العمل للناس في المنطقة المحلية.

٧. يقوم اقتصاد أفريقيا على التجارة و الصناعة و الزراعة و الموارد البشرية في القارة. تعتبر قارة أفريقيا من القارات الغنية بالموارد لذلك هي من القارات التي يوجد بها كثافة سكانية فإن ترتيب دول أفريقيا حسب عدد السكان يبلغ حوالي ١.٢١٦ مليار نسمة.

٨. تعتبر محافظة الدلتا أحد أهم محافظات مصر العربية فإن أكثر محافظات الدلتا كثافة سكانية هي الدقهلية حيث يبلغ عدد سكانها الإجمالي ٤٩٢٩ نسمة.

(٣) العوامل الاجتماعية:

إن المستويات المرتفعة من الجريمة تنثني الناس عن الاستقرار في منطقة ما ، مما يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية. يمكن أن تشجع معدلات الجريمة المنخفضة الناس على الانتقال إلى منطقة ما ، مما يؤدي إلى كثافة سكانية عالية.

(٤) العوامل السياسية :

١. ضعف الخدمات العامة بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية ينثني الناس عن العيش في منطقة ما ، مما يؤدي إلى انخفاض الكثافة السكانية.

٢. يمكن أن تؤدي الحرب الأهلية والاضطهاد إلى كثافة سكانية منخفضة حيث يتحرك الناس هرباً من العنف.

٣. يمكن أن يؤدي الفساد الحكومي أيضاً إلى انخفاض الكثافة السكانية.

٤. الخدمات العامة الفعالة ، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية ، تجذب الناس مما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية.

٥. يمكن لحكومة آمنة وموثوقة أن تشجع الناس على الانتقال إلى بلد ما ، مما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية.

@- الآثار السلبية للكثافة السكانية:

(١) تعريف الكثافة السكانية:

هي حالة غير مرغوب فيها حيث يتجاوز عدد السكان الحاليين القدرة الاستيعابية الفعلية للأرض الكثافة السكانية ناتجة عن عدد من العوامل. انخفاض معدل الوفيات، وتحسين المرافق الطبية، واستنزاف الموارد الثمينة هي بعض الأسباب التي تؤدي إلى الكثافة السكانية، من الممكن أن تصبح منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة مكتظة بالسكان إذا لم تكن قادرة على الحفاظ على الحياة.

أثرت التطورات المتزايدة في التكنولوجيا مع كل عام قادم على البشرية بعدة طرق. كان من بين هؤلاء القدرة على إنقاذ الأرواح وخلق علاج طبي أفضل للجميع. وكانت النتيجة المباشرة لذلك زيادة العمر الافتراضي ونمو السكان.

(٢) انخفاض معدل الوفيات:

أساس الزيادة السكانية هو الفرق بين معدل المواليد الإجمالي ومعدل الوفيات بين السكان. إذا كان عدد الأطفال الذين يولدون كل عام يساوي عدد البالغين الذين يموتون ، فسيستقر عدد السكان.

يظهر المعدل الحديث عن الزيادة السكانية أنه في حين أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تزيد من معدل الوفيات لفترات قصيرة من الزمن ، فإن العوامل التي تزيد من معدل المواليد تفعل ذلك على مدى فترة طويلة من الزمن.

كان اكتشاف الزراعة من قبل أسلافنا أحد العوامل التي وفرت لهم القدرة على الحفاظ على غذائهم دون الصيد هذا الذي خلق الخلل الأول.

(٣) التطورات الزراعية:

تحدث الثورات التكنولوجية والانفجارات السكانية في نفس الوقت. كانت هناك ثلاث ثورات تكنولوجية كبرى. إنها ثورة صناعة الأدوات ، والثورة الزراعية ، والثورة الصناعية.

سمحت التطورات الزراعية في القرن العشرين للبشر بزيادة إنتاج الغذاء باستخدام الأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات والعوائد بشكل أكبر. سمح هذا للبشر بمزيد من الوصول إلى الطعام الذي أدى إلى الانفجارات السكانية اللاحقة.

بعد ذلك بدأت الثورة الصناعية. ربما كان التقدم التكنولوجي أكبر سبب لاضطراب التوازن بشكل دائم، إلى جانب ذلك ، توصل العلم الطبي إلى العديد من الاكتشافات التي تمكنوا بفضلها من هزيمة مجموعة كاملة من الأمراض التي حصدت أرواح الآلاف حتى الآن شُفيت بفضل اختراع اللقاحات. أدى الجمع بين زيادة الإمدادات الغذائية مع انخفاض معدلات الوفيات إلى قلب التوازن وأصبح نقطة البداية للاكتظاظ السكاني.

(٤) عمالة الأطفال:

ليس أقل من مأساة أن عمالة الأطفال لا تزال تمارس على نطاق واسع في أجزاء كثيرة من العالم. يبدأ الأطفال الذين ينظر إليهم على أنهم مصدر دخل من قبل الأسر الفقيرة العمل في سن مبكرة جداً ويفقدون أيضاً الفرص التعليمية المنعكسة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد النسل.

الهجرة

يفضل الكثير من الناس الانتقال إلى البلدان المتقدمة حيث تتوفر أفضل المرافق من حيث الطب والتعليم والأمن والتوظيف. والنتيجة هي أن هؤلاء الناس يستقرون هناك ، مما يجعل هذه الأماكن في النهاية مكتظة.

فإن أكثر مدن العالم ازدحاماً : طوكيو ، دلهي ، شنغهاي ، مكسيكو سيتي ، ساو باولو ، مومباي ، أوساكا ، بكين و نيويورك.

(٥) عدم تنظيم الأسرة:

يوجد في معظم الدول النامية عدد كبير من الأميين ، ويعيشون تحت خط الفقر ، ولديهم معرفة قليلة أو معدومة حول تنظيم الأسرة. علاوة على ذلك ، فإن تزويج أطفالهم في سن مبكرة يزيد من فرص إنجاب المزيد من الأطفال.

هؤلاء الناس غير قادرين على فهم الآثار الضارة للاكتظاظ السكاني ، ونقص التعليم الجيد يدفعهم إلى تجنب تدابير تنظيم الأسرة .

(٦) صيغة الكثافة السكانية:

إذا كنت تريد معرفة عدد الأشخاص الموجودين في منطقة معينة ، فما تريده هو الكثافة السكانية . يخبرك هذا بعدد السكان من حيث صلته بمساحة الأرض التي يعيش فيها هؤلاء الأشخاص. تساعد الكثافة السكانية في إظهار الفرق بين مدينة صغيرة ولكنها كثيفة ومدينة منتشرة على نطاق واسع ، حتى لو كان عدد السكان هو نفسه.

عند توزيع السكان يمكن استخدام صيغة حساب الكثافة السكانية هي $Dp = N / A$ في هذه المعادلة ، Dp هي كثافة السكان ، N هي إجمالي عدد السكان ، و A هي مساحة الأرض التي يغطيها ذلك السكان.

ويتم التعبير عن عادة سواء من حيث ميل مربع أو كيلو متراً مربعاً، وخصوصاً عندما كنت تبحث في عدد السكان. ومع ذلك ، يمكنك استخدام وحدات أصغر أيضاً. على سبيل المثال ، إذا كنت تبحث عن الكثافة السكانية لنوع من الحشرات على شجرة.

فيمكنك استخدام قدم مربع أو متر مربع ، لأن الكيلومترات ستكون كبيرة جداً. يمكنك أيضاً استخدام فدان إذا كنت تبحث عن الكثافة السكانية للماشية في مزرعة. تنطبق نفس صيغة الكثافة السكانية على كل من السكان البشر وغير البشر.

خامساً : أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة :

تشير المشكلة السكانية إلى زيادة غير منتظمة وغير مدروسة في تعداد السكان، حيث كشف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP، عن اختلافات من شأنها اختلال نمط توزيع الموارد العالمية، حيث تلتهم الزيادة السكانية المتسارعة أية تطورات في مختلف المجالات سواء الصناعية أو الزراعية أو الغذائية، هذا بالإضافة إلى ضعف إسهامها في معدلات الانتاج وعدم تناسبها مع معدلات الاستهلاك المرتفعة (٢٠١٣ ، Brimlow; Sunny; Snider).

* - القضية السكانية: مصر بعد الـ ١٠٠ مليون

تطور سكان مصر عبر مائة عام تجاوز عدد سكان مصر الـ ١٠٠ مليون نسمة، لتصبح الدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان، وتأتي الصين والهند في المقدمة، وكل منهما تجاوز ١,٣ مليار نسمة، تليهما الولايات المتحدة التي بلغ عدد سكانها نحو ٣٣٠ مليون نسمة، ثم أربع دول يتراوح عدد سكانها بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون، هي: إندونيسيا وباكستان والبرازيل ونيجيريا، ثم سبع دول يتراوح عدد سكانها بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون نسمة، وهي: بنجلاديش وروسيا والمكسيك واليابان وإثيوبيا والفلبين ومصر.

وقد تغير عدد سكان مصر خلال القرن الماضي، من نحو ١٣ مليوناً في ١٩٢٠ إلى نحو ٣٢.٧ مليوناً في ١٩٧٠، ثم إلى ١٠٠ مليون في ٢٠٢٠، وخلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها ٣.٦ ملايين نسمة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠، ثم ٩.٣ ملايين نسمة بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٦٠، ثم ١٦.٧ مليون نسمة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، ثم ٢٥.٥ مليون نسمة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، ثم ٣٣.٥ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠.

وتبين دراسة اتجاه عدد المواليد السنوي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ أن الثبات في عدد المواليد - والذي ظل سائداً عند مستوى ١.٨ مليون مولود سنوياً في السنوات الخمس الأولى - أعقبه اتجاه إلى الزيادة بدءاً من عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٢.٧ مليون مولود عام ٢٠١٤، بزيادة نحو ٥٠٪ في ٨ سنوات، وهي زيادة ضخمة جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار تبعاتها على قطاعات عديدة منها قطاع التعليم، الذي واجه تحدياً مزدوجاً، وهو تقديم تعليم أفضل لعدد أكبر؛ حيث فرضت عليه الزيادة السكانية مواجهة تحدي استيعاب ٥٠٪ تلاميذ إضافيين، والاستجابة على التوازي لمتطلبات الارتقاء بجودة التعليم في ظل إمكانيات محدودة .

ولتوضيح دلالة عدد المواليد في مصر مقارنة بمواليد دول أخرى يتضح أن إجمالي عدد مواليد مصر خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ بلغ ١٢.٩ مليون مولود، ويعادل ذلك عدد المواليد خلال الفترة نفسها لكل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والنرويج وفنلندا مجتمعة، وفي المقابل يصل تقدير إجمالي عدد سكان هذه الدول في عام ٢٠٢٠، إلى نحو ٢٦١ مليون نسمة، أي أكثر من مرتين ونصف عدد سكان مصر، ويصل إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول مجتمعة إلى ٩.٤ تريليونات دولار، أي نحو ٢٦ ضعف إجمالي الناتج المحلي في مصر .

ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها إذا ما قمنا بمقارنة عدد مواليد مصر بعدد مواليد دول نامية أخرى، وتشير تجارب دول آسيوية عديدة إلى نجاح في ضبط وتيرة النمو السكاني، ومنها فيتنام والتي يقترب عدد سكانها الـ (٩٧.٣ مليوناً) من عدد سكان مصر، إلا أن عدد مواليدها خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ يساوي ثلثي عدد مواليد مصر خلال الفترة نفسها، وينطبق ذلك أيضاً على تايلاند، والتي يصل عدد سكانها إلى نحو ٧٠٪ من عدد سكان مصر إلا أن عدد مواليدها لا يتجاوز ٢٨٪ من عدد مواليد مصر خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، أما الصين والتي انفردت باتخاذ إجراءات حادة وطبقته بطريقة صارمة

فقد شهدت تحولاً أكثر سرعة، ففي خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ ارتفع عدد سكان الصين بنحو ٥١٪، لتكسر الصين حاجز المليار نسمة في عام ١٩٨٠ بعد أن كان عدد سكانها في عام ١٩٦٠ نحو ٦٦٠ مليون نسمة، ونتيجة لتطبيق سياسة الطفل الواحد انخفضت معدلات الزيادة السكانية لتصل إلى ٢٩٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، وواصلت الصين ضبط معدلات النمو السكاني خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠؛ حيث زاد عدد سكانها بنحو ١١٪ فقط، وقد أدى هذا الانخفاض السريع في معدلات الإنجاب إلى استفادة الصين من المنحة الديموجرافية (demographic dividend)، والتي بمقتضاها يؤدي الانخفاض السريع في عدد الأطفال إلى استثمار أكبر في الطفل، والذي بدوره سيؤدي بدوره لزيادة متوسط الإنتاجية، ومن ثم دفع الاقتصاد إلى الأمام بسرعة أكبر، ومن المتوقع أن يزداد عدد سكان الصين بأقل من ١٪ خلال العشرين سنة القادمة، وأن يصل عدد سكان الصين إلى الثبات عام ٢٠٣١، لتترك الصدارة باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً إلى الهند بحلول عام ٢٠٢٧، وإن كانت ستظل محتفظة بتفوقها الاقتصادي والعلمي الذي لم يكن من الممكن تحقيقه في ظل استمرار الزيادة السكانية التي كانت تشهدها قبل تبني سياسة الطفل الواحد .

* - سكان مصر نظرة مستقبلية :

وفرت الدراسات التحليلية والنماذج الكمية مصدراً مهماً لعمل إسقاطات سكانية طويلة الأجل للسكان وفقاً لسيناريوهات متعددة، ويعد هذا المجال من المجالات العامرة بالدراسات التي أنتجها الباحثون المصريون على مدار الخمسين عاماً الماضية، كما يقوم قسم السكان بالأمم المتحدة بإعداد إسقاطات سكانية دورية لكل دول العالم، وفقاً لمنهجية واحدة تسمح بالمقارنات الدولية، ويتم تحديث هذه الإسقاطات السكانية دورياً وفقاً لنتائج التعدادات أو المسوح السكانية التي يتم عملها، وفي إصدار ٢٠١٢ قدر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن عدد سكان مصر سيصل بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١٠٢.٦ مليون نسمة، ويصل بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ١٢١.٨ مليون نسمة، إلا أن الإصدار الأخيرة لمكتب السكان رجحت وصول مصر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى ١٢٠.٨ مليون نسمة، وإلى ١٦٠ مليوناً بحلول عام ٢٠٥٠ .

وتأتي هذه المراجعة في ضوء القرائن التي أظهرها المسح السكاني الصحي لعام ٢٠١٤، وفي ضوء نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧، فإن الهرم السكاني لمصر حدث فيه تغير فيما بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر

عمرًا، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من ٥ سنوات في تعداد ٢٠٠٦ نحو ١٠.٦٪، ارتفعت النسبة إلى ١٣.٦ % في ٢٠١٧، وحدث ذلك أيضاً في الفئة العمرية التالية، وهو مؤشر على اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع، ويلاحظ أن الانخفاض الذي شهدته أعداد المواليد هو تحول في الاتجاه الصحيح، ولكن يجب ملاحظة أن الارتفاع في معدلات الإنجاب، والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦ سيستمر تأثيره لمدد طويلة؛ حيث إن مواليد الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ سيستمر تأثيرهم لعقود قادمة، سواء من الناحية الديموجرافية عندما يصلون إلى عمر الإنجاب ويسهمون في إحداث موجة أخرى من الزيادة السكانية، أو من الناحية الاقتصادية عندما يصلون إلى عمر العمل ويشكلون ضغطاً على سوق العمل.

وربما يكون من المفيد تقييم هذه الأرقام في ضوء مقارنة التغير الذي من المتوقع أن تشهده مصر بالتغير الذي من المتوقع أن تشهده دول نامية أخرى، وقد وقع اختيارنا لعقد هذه المقارنة على دولتين من دول إقليم الشرق الأوسط هما تركيا وإيران، وتتشارك مصر مع هاتين الدولتين، في كونها الدول الثلاث الأكبر سكاناً في المنطقة، وظل عدد سكان الدول الثلاث متقارباً إلى حد كبير طوال النصف الأول من القرن العشرين بفارق كبير عن عدد سكان باقي الإقليم، فإن عدد سكان الدول الثلاث كان متساوياً حتى عام ١٩٩٠، ثم زاد عدد سكان مصر بمعدلات أكبر مما شهدته تركيا أو إيران، ويقدر مكتب السكان بالأمم المتحدة أن الفارق بين سكان مصر وسكان كل من تركيا وإيران بلغ عام ٢٠٢٠ نحو ١٨ مليون نسمة، ويتوقع أن يتسع الفارق تدريجياً ليصل سكان مصر إلى ١٦٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠، مقابل ١٠٣ ملايين نسمة في إيران، و٩٧ مليون نسمة في تركيا، ومن شأن التوازن السكاني الجديد الذي ستشهده منطقة الشرق الأوسط أن يوفر فرصاً لاستعادة الريادة الإقليمية لمصر في حال تمكنت من الاستثمار بكثافة في رأس المال البشري، بحيث يرتفع متوسط إنتاجية الفرد، ويترجم ذلك إلى قوة اقتصادية. أما إذا أخفقت مصر في تحقيق ذلك؛ فإن الزيادة السكانية المشار إليها ستكبل مصر بقيود لن تمكنها من تحقيق مثل هذه الانطلاقة .

سادساً : السياسات السكانية:

أطلقت مصر سياسات سكانية عديدة خلال العقود الخمسة الأخيرة، وكان آخرها الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠٣٠-٢٠١٥)، وتبنت هذه الاستراتيجية المبادئ العامة التالية:

١- النظر إلى السكان باعتبارهم أحد عناصر القوة الشاملة للدولة، على ألا تتعدى معدلات الزيادة السكانية قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية بالجودة المناسبة، وعلى ألا تؤثر معدلات الزيادة السكانية على متوسط نصيب الفرد من الموارد الطبيعية، لا سيما المياه والطاقة والأرض الزراعية، وعلى أن تتناسب معدلات الزيادة السكانية مع قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق مستوى مرتفع من التنمية البشرية، وتحقيق خفض في معدلات البطالة.

٢- حق الأسرة في تحديد عدد أبنائها، مع تأمين حقها في الحصول على المعلومات، وكذلك وسائل تنظيم الأسرة، والصحة الإنجابية التي تمكنها من الوصول إلى العدد المرغوب من الأطفال .

٣- مسؤولية الدولة عن توعية أفراد المجتمع بأخطار معدلات الإنجاب المرتفعة على الصعيد الوطني، وأخطار الإنجاب المتكرر والمتقارب على صحة الأم والطفل، ومسؤوليتها عن توفير خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بجودة مرتفعة لمن يطلبها مع توفيرها بالمجان للأسر محدودة الدخل .

٤- تلتزم الدولة بإدماج المكون السكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف سكانية من خلال تنفيذ المشروعات القومية، وبتطبيق الحوافز الإيجابية لتشجيع تبني مفهوم الأسرة الصغيرة، من خلال البرامج التي تهدف إلى تمكين الفقراء والتخفيف من حدة الفقر.

٥- المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة تمثل تحدياً يستوجب ضرورة توفير البيئة المحفزة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، كما تتطلب إذكاء الجهود التطوعية لمواجهتها.

٦- تطبيق اللامركزية في إدارة البرنامج السكاني، بما يزيد من فاعلية المشروعات وكفاءتها، وضمان مراعاتها للخصوصية الثقافية للمجتمع المحلي.

٧- ضمان حق المواطن في الهجرة والتنقل داخل البلاد وخارجها، بما لا يتعارض مع القوانين المعمول بها.

وارتكزت الاستراتيجية على العناصر التالية:

١- تمايز في التعامل يراعي التنوع بين الفئات المستهدفة (المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية).

٢- توظيف القوة الكامنة للعمل التطوعي، وتشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على لعب دور أكبر في تحقيق أهداف البرنامج السكاني.

٣- آلية فعالة للتنسيق على المستوى المركزي وكذلك على المستوى المحلي.

٤- توظيف للأدوات العصرية، لا سيما الإعلام الاجتماعي.

٥- منظومة معلوماتية مُحدّثة تسمح بالمتابعة والتقييم على المستوى المحلي.

٦- مكون قوي للبحث العلمي الاجتماعي لفهم ومتابعة التحولات في السلوك الإنجابي ومحدداته .

وتبنّت الاستراتيجية الأهداف التالية:

١- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية؛ لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني .

٢- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال تحسين خصائص المواطن المصري المعرفية والمهاراتية والسلوكية.

٣- إعادة رسم الخريطة السكانية في مصر من خلال إعادة توزيع السكان على نحو يحقق الأمن القومي المصري، ويأخذ في الاعتبار تحقيق أهداف سكانية للمشروعات القومية التي يتم التخطيط لها .

٤- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي من خلال تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية .

سابعاً : نظرة مستقبلية: أجندة مقترحة للبرنامج السكاني المصري :

الأجندة المقترحة للبرنامج السكاني المصري يجب أن تنطلق من قراءة نقدية متعمقة لمسار أكثر من نصف قرن من التخطيط السكاني، تمثّل في عدد من السياسات والاستراتيجيات السكانية، وهذه القراءة النقدية يجب أن :

١- تأخذ في اعتبارها النجاحات التي تحققت في التجربة المصرية دون أن تتجاهل الإخفاقات التي وقعت .

٢- تستفيد من تجارب دول أخرى حققت نجاحات في إحداث تخفيض ملموس في معدلات الزيادة السكانية، ولا تتجاهل أن ما نتج عن ذلك من تغير في التركيبة السكانية يجب أن يؤخذ في الحسبان، دون أن تصبح هذه التغيرات هاجساً يؤدي إلى تفضيل العمل بالوتيرة نفسها التي لن تحدث تغييراً جذرياً في معادلة السكان - الموارد الطبيعية - جودة الحياة.

٣- تتبنّى مدخلاً محايداً وموضوعياً للإجابة عن السؤال الرئيس «هل الزيادة السكانية منحة أم محنة؟»، وأن تكون الإجابة عن هذا السؤال نابعة من ضرورات الواقع، أخذاً في الاعتبار أنها ليست ثابتة عبر الزمن، وإنما تتغير حسب تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

٤- تعيد دراسة مسلمات استقرت في الأذهان دون أن تكون مبنية على القرائن، ولا تستبعد أن هذه المسلمات شكّلتها مجموعات المصالح أو ساندتها تصورات شخصية غير مبنية على الدراسات الجادة، ويحتاج الأمر إلى إعادة دراسة العلاقة بين السلوك الإنجابي والدين، وبين مستوى الإنجاب والتعليم، وبين مستوى الإنجاب والفقر، ومدى قدرة التوسع العمراني على استيعاب الزيادة السكانية. سبق أن أشرنا إلى أن السياسات والاستراتيجيات السكانية المتتابعة لم تنجح في تحقيق كل الأهداف الكمية التي تبنتها، ويُقترح أن تلتزم كل الجهات الحكومية وغير الحكومية بتبني برنامج سكاني يتسم بالفاعلية في تحقيق الأهداف والكفاءة في استخدام الموارد المحدودة، وتراعي الجوانب التالية:

١- ترجمة الإرادة السياسية المساندة لجهود ضبط الزيادة السكانية على المستوى المركزي إلى المستوى المحلي، والحرص على تكريس الالتزام بها؛ بهدف ضبط الزيادة السكانية فيما يتعلق بصياغة السياسات والتشريعات القطاعية (ومنها الضمان الاجتماعي - التشغيل - التأمين الصحي) وفي اللوائح والقرارات الوزارية .

٢- إدارة الملف السكاني دون إغفال جوانب الاقتصاد السياسي (Political economy) للقضية السكانية، بما في ذلك جماعات المصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تتشابك مصالحها مع محاور العمل الخاصة باستراتيجيات ضبط الزيادة السكانية.

٣- استحداث إطار مؤسسي مناسب يراعي تناول القضية السكانية من خلال مدخل متكامل يعالج المحاور المختلفة بشكل متوازٍ، ويضمن تحمُّل كل الشركاء لمسؤولياتهم، على أن يتم ذلك من خلال آليات تتسم بالمرونة، وسرعة الاستجابة، والاستفادة بالتجارب السابقة في هذا الصدد.

٤- تطبيق آلية للمتابعة والتقييم على المستوى المحلي، تعتمد على مؤشرات يتم قياسها بواسطة جهات مستقلة (بمعزل عن مقدم الخدمة) وفقاً للقواعد المنهجية المتعارف عليها دولياً .

٥- عدم الإغراق وإضاعة الجهد والوقت في استحداث سياسات واستراتيجيات جديدة والاكتفاء بالمتاح منها، والذي لم يتم تنفيذه (كلياً أو جزئياً).

المراجع

- (١) فراس عباس البياتي : الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، ط١، ٢٠١١.
- (٢) إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى : أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٨) ، المجلة العربية للإدارة، مج ٤٠، ع ٢ - يونيو ٢٠٢٠.
- (٣) عمر الحياني : التغيرات المناخية في متغيرة النمو السكاني والاستهلاك ، مدونة ريماس للعلوم والبيئة ، اليمن ، ٢٠٠٩.
- (٤) محمد محمد إسماعيل : المشكلة السكانية في ريف مصر ، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ٢٠١٢.
- (٥) علي أبو طاحون : إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

الفصل الثاني

حقوق الانسان " تأطير مفاهيمي "

مقدمة:-

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان لغة واصطلاحاً :

ثانياً : مصطلح حقوق الإنسان.. إشكالات النشأة والتأصيل:

#- تعريف حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية:

ثالثاً : أهمية حقوق الإنسان :

رابعاً : خصائص حقوق الإنسان:

خامساً : أهداف حقوق الانسان :

سادساً : مصادر حقوق الانسان :

سابعاً : أنواع حقوق الإنسان

ثامناً : مفاهيم مرتبطة بحقوق الإنسان " مقاربات مفاهيمية"

*- التربية على حقوق الإنسان

*- المواطنة وحقوق الإنسان

*- قضية السكان وحقوق الإنسان

*- حقوق الإنسان والديموقراطية

*- حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

مقدمة:-

أضحى مفهوم "حقوق الإنسان Human Rights" " من المفاهيم شائعة الاستخدام في الأدبيات السياسية الحديثة وفي الخطاب السياسي المعاصر بشكل عام، وإن كانت العديد من الكتابات التي استخدمت هذا المفهوم لم تهتم بتأصيله، بل أصبح لشدة شيوعه يستعمل بدون تمحيص وكأنه لا مجال لمراجعته؛ لذا فمن المهم قراءة المفهوم في أصوله الغربية ومقارنته بوضع الإنسان وحقوقه/ واجباته في الإسلام.

واكتسب مفهوم حقوق الإنسان Human Rights قبولاً على المستوى الأكاديمي والمستوى السياسي الدولي على حد سواء، فقد حاولت العديد من الأدبيات العربية إضفاء الصبغة الإسلامية على المفهوم، فبرزت كتابات تتحدث عن "حقوق الإنسان في الإسلام"، بل صدر بالفعل عن أحد المؤتمرات الإسلامية الدولية "بيان عالمي لحقوق الإنسان في الإسلام"، واحتفظ بنفس مفردات الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة مع محاولة إثبات عدم تعارضه مع الإسلام بعرض الأدلة الشرعية التي تساند هذه الحقوق، وهو ما يجعل الإطار الغربي للمفهوم في التحليل الأخير هو المرجعية.

فالتطور التاريخي لفكرة حقوق الإنسان في الغرب يؤكد أن المعنى المقصود في تشريع الحقوق الإنسانية هو تحقيق الأهداف والقيم الغربية والتي ترتبط بالخبرة التاريخية لسياق حضاري معين، فالانطلاق الفعلي لفكرة حقوق الإنسان جاء مع الثورة الفرنسية، وهدف إلى التخلص من استبداد الملوك، وتزامن مع كتابات مفكري تيار الإصلاح الديني البروتستانتي في أوروبا والتي سعت لإزالة سلطان الكنيسة وكتابات الوضعيين، وهي التي أكدت على فكرة المجتمع المدني وكون الإنسان ذا حقوق طبيعية لا إلهية، "فالطبيعي" يحل محل "الإلهي" أو "الوحي".

مفهوم حقوق الإنسان إذاً هو تركيز للقيم والمبادئ التي انتهى إليها الفكر الأوروبي والرأسمالي في تطوره التاريخي، كما أنه نموذج للمفاهيم التي يحاول الغرب فرض عالميتها على الشعوب الأخرى في إطار محاولته فرض سيطرته ومصالحه القومية، بل ويستغل ذلك سياسياً في كثير من الأحيان، كما يحدث في العلاقات الدولية وفي الدفاع عن حقوق بعض الأقليات بهدف زعزعة وضرب النظم السياسية المخالفة والخارجة عن "الشرعية الدولية" والنظام العالمي الجديد".

وإذا كانت بعض الكتابات الغربية تحاول تأكيد هذه "العالمية" للمفهوم، فإن دراسات أخرى، خاصة في إطار علم الأنثروبولوجيا، تؤكد على نسبية المفهوم وحدوده الثقافية مؤكدة أهمية النظر في رؤية حضارات أخرى للإنسان وحقوقه انطلاقاً من الفلسفة التي تسود الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة، وهي التأكيد على التباين والتعددية في الثقافات والخصوصيات الحضارية لكل منطقة.

إن الخبرة السياسية ذات أهمية بالغة في بناء المفاهيم، ولعل مفهوم حقوق الإنسان من المفاهيم التي تعكس ذلك بشكل واضح، فقد يُعدُّ "الجهاد" في التحليل الغربي اعتداءً على السيادة وتدخلًا في شؤون الدول الأخرى ووسيلة من وسائل استخدام القوة في تسوية المنازعات، في حين أنه في الرؤية الإسلامية بدرجاته المختلفة دفاع عن حرية الفرد في اختيار عقيدته وحقه في العلم بدين الإسلام، ووسيلة لردع الباطل ومقاومته. وعلى المستوى الاجتماعي ترى الكتابات الغربية في تحريم الإسلام زواج المسلمة من غير المسلم تقييداً لحق المرأة وإهداراً لحقوق الإنسان وتمييزاً على أساس العقيدة وحرماناً للمرأة من حرية اختيار شريكها، في حين تراه الرؤية الإسلامية حفاظاً على الشكل الإسلامي للأسرة وحماية لعقيدة الأطفال وصوناً للمرأة المسلمة من أن يكون صاحب القوامة عليها غير مسلم، وهكذا.

وقد أدى هذا الاختلاف إلى هجوم بعض الكتابات الغربية على الإسلام واتهامه بأنه هو العدو والتحدي الحقيقي لحقوق الإنسان بمفهومها "العلماني" و"العالمي"، فهذه الكتابات لم تدرك اختلاف المفاهيم الإسلامية عن غيرها، ومرجعيتها المتميزة نتيجة ارتباطها بالشرع، وبحث أصحابها عن مفهوم "حقوق الإنسان" بعناصره الغربية ولفظه اللغوي فلم يجدوه، وغفلوا عن خصوصية اللغة وخصوصية الرؤية الإسلامية للإنسان وحقوقه، فالإسلام قد بالغ في رعايته حقوق الإنسان إلى الحد الذي جعلها في نظره ضروريات، ومن ثمَّ أدخلها في إطار الواجبات، فالمأكل والملبس والسكن والأمن وحرية الفكر والاعتقاد والتعبير والمشاركة في صياغة النظام العام للمجتمع ومحاسبة أولي الأمر، كل هذه أمور نظر إليها الإسلام لا باعتبارها فقط حقوقاً للإنسان "يمكن" السعي للحصول عليها والمطالبة بها، بل هي ضرورات واجبة للإنسان، والمحافظة عليها هي محافظة على ضرورات وجوده التي هي مقاصد الشرع، فضلاً عن حفظ حاجيات هذا الوجود بوضع أحكام العلاقات الإنسانية في سائر المعاملات، وأخيراً، حفظ تحسينات الوجود الإنساني من مكارم الأخلاق ومحاسن العادات.

إن منطلق حقوق الإنسان في الخطاب الغربي هو الحق الطبيعي المرتبط بذاتية الإنسان من الناحية الطبيعية - بغض النظر عن الفكر والمنهج - بينما الحق الشرعي للإنسان في الإسلام يستند إلى التكريم الإلهي ويرتبط بمفاهيم الأمانة والاستخلاف والعبودية لله وعماراة الأرض، ولا ينفصل عن حقوق الله لارتباطه بالشرعية التي تنظمه، وهو ما يجعله غير قابل للإسقاط بعقد أو صلح أو إبراء، فحقوق الإنسان الشرعية ليس من حق الفرد أو الجماعة التنازل عنها أو عن بعضها، وإنما هي ضرورات إنسانية توجب الشرعية الحفاظ عليها من قبل الدولة والجماعة والفرد، فإذا قصرت الدولة وجب على الأمة أفراداً وجماعات تحملها؛ لذا كان مدخل "الواجب الشرعي" في الرؤية الإسلامية هو المدخل الأصح لفهم نظرة الإسلام للإنسان ومكانته وحقوقه، خاصة السياسي منها، تحقيقاً للمنهج الذي يربط بين الدراسة الاجتماعية السياسية والمفاهيم الشرعية من أجل بلورة رؤية إسلامية معاصرة.

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان لغة واصطلاحاً :

الحقوق في اللغة هو جمع حقّ، والمقصود به هو النصيب المفروض للفرد أو الجماعة، وهو الثابت بلا شك، والحق نقيض الباطل، أما الحقوق في الاصطلاح هو تفويض أو سُلطة يمنحها القانون للأفراد، ويوفّر لهم حماية لهذا التفويض، من خلال اللجوء إلى القضاء، بشرط ألا يتعارض هذا الحق أو التفويض مع مصلحة المجتمع أو الأفراد، وألّا يترتب عليه الإضرار بمصلحة الآخر، ولا يتعدى نطاق حدوده المشروعة، والمقصود بحقوق الإنسان هي الحاجات الأساسية التي لا يمكن للأفراد أو الجماعات العيش دون الحصول عليها، وهذه الحقوق هي أساس العدل والمساواة في المجتمع، ومن خلال هذه الحقوق يستطيع الأفراد تنمية ذاتهم والنهوض بمجتمعاتهم، وتوجد الكثير من المنظمات التي تُعنى بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

ولا بد من تعريف مفهوم حقوق الإنسان بالتجزئي والتفصيل للوصول إلى المعنى الحقيقي لهذا المفهوم وماهيته، وفيما يأتي تعريف لمفهوم حقوق الإنسان في اللغة والاصطلاح: (UN:2020)

مفهوم الحق لغةً: إنَّ الحق في اللغة نقيض الباطل والبهتان والكذب، وهو الشيء الصحيح الثابت، ولا يشوبه التزييف، والحق هو الثبوت، وهو الوجوب أيضاً؛ ويعني ذلك أنه ثبت وجوده، ووجب وقوعه، ويُشير

الحق إلى صدق الشيء، واليقين به، ويشير مفهوم الحق في اللغة إلى الجواز والمقدرة. (المنجد: ١٩٨٦، ١٤٤)

مفهوم الحق اصطلاحاً: إن مفهوم الحق في الاصطلاح يعني إرادة الفرد، وهو حاجة يتيحها القانون العام له، وهو القيم التي يمكن للفرد الإيمان بها، وممارستها دون أي اعتراض، ومفهوم الحق مصلحة ثابتة للفرد وفيها منفعة، ويقر بها الدين والقانون، فهو ما يجوز العمل به، ولا يحاسب الفرد على تركه، والحق هو الامتيازات التي يملكها الفرد، ويعترف بها القانون العام، وتبنيها الشريعة الدينية بشرط عدم استخدامه بطريقة تعسفية.

مفهوم الإنسان لغةً: هو لفظ من أنس، والأنس نقيض الوحشة، والإنسان يشير إلى الذكر والأنثى، وجمعه أناسي، والمؤنث منه إنسانة، وهو كائن حي خلقه الله تعالى، وأول إنسان هو آدم عليه السلام، والإنسان مفكر ومتميز وقادر على التعبير، ويعيش بين الناس ويتعايش معهم.

مفهوم الإنسان اصطلاحاً: إن مفهوم الإنسان في الاصطلاح نابع من طريقته الخاصة في التعامل، وعلاقته الاجتماعية، خصوصاً سلوكه، فالإنسان هو الكائن الحي القادر على التغيير، والمسؤول عن أفعاله وآرائه الخاصة، ويتصف الإنسان بأنه منفتح على الآخرين، وقادر على الاندماج بينهم والاختلاط معهم.

مفهوم حقوق الإنسان:

١- هي الإمكانيات، والرخص المتاحة للفرد، التي تحمي كرامته، وتساهم في تقوية شخصيته، وإثبات وجوده، وتحقق ازدهاره، وهي المطالب التي يجب توفيرها لجميع الناس، دون أي تفرقة، وتعبّر حقوق الإنسان عن الحريات التي يمتلكها الفرد، وتحميها المواثيق، والقوانين الدولية، وهي الضمانات التي تحمي الأفراد من التعرض للظلم والتفرقة والانتهاك، وحقوق الإنسان ملك لكل البشر على اختلاف ألوانهم وأجناسهم وأصولهم وأديانهم وكل ما يتعلق بهم، وتعددت حقوق الإنسان، فمنها حقوق اجتماعية، ومنها سياسية ومنها اقتصادية وغيرها الكثير. (الدواي: ٢٠٠٥، ١٤٤)

٢- يعرفها "رينية كاسان" وهو أحد واضعي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن أنساني). (يوسف: ١٩٨١، ١٢)

٣- ويرى البعض أن حقوق الانسان "تمثل رزمة منطقية متضاربة من الحقوق والحقوق المدعاة" . (بوالون:٢٠٠٥، ٤١)

٤- أما "كارل فاساك" فيعرفها بأنها (علم يهتم كل شخص ولا سيما الانسان العامل الذي يعيش في اطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهم بخرق القانون أو ضحية حالة حرب، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وأن تكون حقوقه وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام). (زيادة: ٢٠٠٠، ١٧)

٥- في حين يراها الفرنسي "إيف ماديو" بأنها (دراسة الحقوق الشخصية المعرف بها وطنياً ودولياً والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى). (مطروود: ٢٠٠٥، ٨)

٦- وهي مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم. (متوكل: ١٩٩٧، ٥)

٧- أما رضوان زيادة فيذهب إلى القول بأن حقوق الانسان (هي الحقوق التي تكفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والاعلانات العالمية). (زيادة: ٢٠٠٠، ١٨)

٨- ويرى باسيل يوسف أن حقوق الإنسان (تمثل تعبيراً عن تراكم الاتجاهات الفلسفية والعقائد والاديان عبر التاريخ لتجسد قيم إنسانية عليا تتناول الانسان أينما وجد دون أي تمييز بين البشر لا سيما الحقوق الاساسية التي تمثل ديمومة وبقاء الانسان وحرية). (يوسف: ١٩٩٨، ٧٢)

٩- أما "محمد المجذوب" فيعرفها بأنها (مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الانسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما). (المجذوب: ١٩٨٦، ٩)

١٠- رؤية المنظمة الدولية لحقوق الانسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الانسان والتي بدونها لا يستطيع العيش كإنسان. (UN:1987,4)

ثانياً : مصطلح حقوق الإنسان.. إشكالات النشأة والتأصيل:

من المداخل الضرورية لفهم أي علم؛ معرفة ماهية هذا العلم، والإحاطة بالمفاهيم المفتاحية التي تمكن الدارس له من إدراك موضوع العلم وما يتفرع عنه. في هذا الإطار، يعتبر مفهوم حقوق الإنسان ضرورياً كمدخل لفهمه والإحاطة به، وهو كمصطلح علمي حديث النشأة، ولكن مضامين الحقوق ومعانيها قديم بقدم الإنسان نفسه.

ويعتبر هذا المفهوم - قبل تعريفه وشرح معناه - من المفاهيم المشكلة لعدة أمور، منها:

١- إن نشأة مصطلح حقوق الإنسان ولِد قبل ثلاثة قرون تقريباً في ظروف سياسية وفكرية حادة، اتخذت موقفاً حاداً وإقصائياً من الدين، وترعرع المفهوم في بيئة فكرية وقانونية واحدة، وهي أوروبا، واكتملت مفاهيمه التي تحولت إلى مبادئ أُممية ومواثيق عالمية ملزمة.

وقد ساهم في تعميق مفاهيم حقوق الإنسان داخلَ المجال الأوروبي العام مجموعةً من مفكري عصر التنوير والحادثة في أوروبا، لذلك اتسم مصطلح حقوق الإنسان بتلك الظروف واصطبغت مفاهيمه بها، ولكن خروج هذا المصطلح وما ترافق معه من مفاهيم خارج الحدود الأوروبية جعلها تحت وطأة مشارط النقد العلمي لدى كثير من الثقافات العالمية الأخرى، وبسبب انفتاح العالم على بعضه زادت عمليات النقد والمراجعة، كما أن ظهور نظريات فكرية ما بعد حداثة ساهم مرة أخرى في مشروع النقد لتلك المبادئ الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢- يكتنف مصطلح "حقوق الإنسان" عند الاستعمال في وقتنا المعاصر بعضُ الإشكالات القيمية والغموض في سياقاته؛ وذلك بسبب التوظيف السياسي البارز لهذا المفهوم، فأصبح الاستعمال مزدوجاً بين حقوق الإنسان في أوروبا وبين حاله في أفريقيا، بين ممارسات الغرب الحقوقية في بلادهم وانتهاكاتهم الصارخة في بلاد غيرهم، فأصبحت الممارسة السياسية للحقوق الإنسانية مصدر شك وتوظيف سياسي خطير يشوبه الخوف، عندما يرفع رايته دولٌ استعمارية تُريد من خلاله تحقيق منفعة مادية، وليس بغرض الدفاع عن الإنسان وحقوقه.

وأبرز مثال يشكك في الدعاوى الحقوقية الغربية تغاضي سياساتهم عن حقوق الشعب الفلسطيني، مقابل الانتهاكات الصارخة لإسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م، في مقابل التحرك الحقوقي

الواسع لما تعرضت له الفتاة الباكستانية ملالا عام ٢٠١٢م، عندما قام أحد عناصر حركة طالبان وأطلق عليها من سلاحه عدة طلقات نجت منها بصعوبة، فمظلومية ملالا مثلها كثير في العالم دون حراك يوازي ما قامت به الدول الأوروبية تجاه تلك الانتهاكات المشابهة.

ومثل ذلك أيضاً مأساة شعب الروهينجا البورمي، الذي يتعرض لأسوأ اضطهاد بشع في التاريخ المعاصر على يد حكومة ميانمار، وغيرها من توظيفات سياسية شوّهت مفهوم حقوق الإنسان لدى الإنسان العادي في العالم.

٣- من الإشكالات التي تطرأ على مفهوم حقوق الإنسان خصوصاً عند المسلمين، أنه علمٌ لم يستقلّ ذكره في نصوص الوحي ولا في تراث المسلمين لمدة قرون، ولم تُصنّف الكتب الكثيرة في المجال الحقوقي باستقلال

”وقال الجرجاني: الحقُّ اسم من أسمائه تعالى، والشيء الحق، أي الثابت حقيقةً، ويستعمل في الصدق والصواب أيضاً، يقال: قولٌ حقٌ وصواب. وفي اللغة: هو الثابت الذي لا يسوغ إنكاره“

وهذا الإشكال في الفهم نحتاج إلى توضيحه من خلال ما يلي:

أ- قد يصحُّ من حيث التصور أن علماء المسلمين لم يصنفوا في مجال حقوق الإنسان وفق الطريقة المعاصرة بصورة مستقلة، وهذا الأمر ليس دقيقاً من الناحية العلمية؛ بل الثابت أن هناك مؤلفات قديمة ذكرت الحقوق بتفصيل واسع، مثل ما كتبه الإمام زين العابدين علي بن الحسين (المتوفى ٩٥هـ) رسالة سماها “رسالة الحقوق” تتضمن ذكراً لخمسين (٥٠) حقاً من حقوق العباد على أنفسهم وفيما بينهم.

ب- أن نصوص الوحي لم تهمل ذكر حقوق الإنسان، والقرآن في أول آية نزلت على النبي عليه الصلاة والسلام كانت لأجل العناية بالإنسان: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (٢) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٥)} [العلق: ١ - ٦]، سوى الآيات الأخرى التي تمثل ربما ثلث القرآن الكريم؛ رعاية للإنسان وحماية لحقوقه من الظلم والظيف.

وفي السنة جاءت أحاديث كثيرة تدعو المسلم لمراعاة حقوق أخيه المسلم، ومن ذلك ما قاله عليه الصلاة والسلام: “حقُّ المسلم على المسلم ست: إذا لقيته فسلم عليه، وإذا دعاك فأجبه، وإذا استنصحك

فانصح له، وإذا عطس فحمد الله فشتمته، وإذا مرض فعُده، وإذا مات فاتبعه" ... إلى غيرها من النصوص التي تحدثت عن حق الزوجة على زوجها، وحق الوالد على ولده، وحق الجار، وحق الطريق، وحق الحيئة، وغيرها مما هو معروف في مدونات السنة النبوية.

ج- إن كتب التراث في مجال الأخلاق تناولت هذا الموضوع في السلام والعيادة، والمروءات والرفق والحلم والبرّ وغيرها من الآداب، وتناولته كتب السياسة الشرعية في بيان حقوق الراعي والرعية، واستلهمت الحقوق في أدب القضاء والتقاضي، وغيرها.

د- فدعوى عدم وجود مصطلح "الحقوق" في التراث الإسلامي دعوى تحتاج إلى تفصيل وتوضيح، فعدم حضور المصطلح بشكله المعاصر لا يعني انتفاء المعنى الحقوقي والدلالات المتضمنة للحقوق؛ بل هناك حقوق متعلقة باليتيم والجنين وذوي الإعاقة لم تذكره المدونات الغربية للحقوق إلا في العقدين الماضيين، فكل ما جاء في التراث الإسلامي مع قدمه قبل أكثر من أربعة عشر قرناً؛ يعتبر سابقة فريدة في تاريخ التدوين الحقوقي تتميز به هذه الشريعة الإسلامية على جميع الحضارات الإنسانية.

##- تعريف حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية:

إذا أردنا أن نكتشف معنى حقوق الإنسان ونسبر غور هذا المصطلح؛ فهناك منهجان في التعريفات بشكل عام: إما بطريق التعريف الإضافي أو من خلال التعريف اللقبى، وإذا ابتدأنا بالتعريف اللفظي، باعتبار أن المصطلح مكوّن من كلمتين: حق، وإنسان "سبق شرحه".

والسبب في نقص تعريف الإنسان هو جهل العالم عنه، فلا يزال يشكّل الإنسان مع كل التطور العلمي اللغز الأكبر في هذا الكون، ولا تزال أهم مكوناته تشكّل لغزاً محيراً أمام العلماء؛ مثل حقيقة النفس أو الروح أو العقل، وما تمّ تعريفه في مدونات العلماء فهو تناوُل جزئيّ يخص أصحاب كل تخصص من خلال زاوية علمهم، كما فعل علماء الأحياء أو النفس أو الفلسفة أو العقيدة عندما عرفوا الإنسان، ولهذا اعتبر تعريف الإنسان محيراً في نطاق المفاهيم وسراً غامضاً لم تكشف كل حقائقه، وأما وصفه وأحواله وطباعه فللعلم تقدّم كبير في هذا النوع من البحث والتقصّي.

أمّا تعريف حقوق الإنسان باعتباره لقباً على علم محدد، فهناك عدد من التعريفات منها:

١- تُعرّف حقوق الإنسان بأنها: “المعايير الأساسية التي لا يمكن للناس من دونها أن يعيشوا بكرامة كبشر، فهي أساس الحرية والعدالة والسلام، ومن شأن احترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنميةً كاملةً”

٢- تُعرّف حقوق الإنسان أيضاً بأنها: “مجموعة من الامتيازات تتصل طبيعياً بكل كائن بشري، يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها”، بغض النظر عن جنسيتهم ودينهم ولون بشرتهم. ويتم التعريف بهذه الحقوق على أنها عالمية وغير قابلة للتصرف، ومكفولة للجميع لكونهم بشراً.

٣- عرفها الدكتور محمد الزحيلي: “مَنَحَ إلهية من الله الخالق البارئ للإنسان، بمقتضى فطرته التي فطره الله عليها، ليكون خليفةً منه في الأرض، ويمارس جميع ما وهبه الله له في الحياة الدنيا، وينعم بجميع المصالح التي تعود عليه بالخير والنفع وتدفع عنه الشرّ والسوء، فهي حقوق شخصية للإنسان، ومطلب مَصُون ومُقَدَّس للناس جميعاً على مستوى الأفراد والجماعات” (الزحيلي: ٢٠١١)

ويلحظ على التعريفات السابقة أنها كانت توصف حقوق الإنسان بشكل عام، مع اختلافٍ.

ثالثاً : أهمية حقوق الإنسان :

*- حقوق الإنسان هي عبارة عن مجموعة من الحقوق المعطاة من قبل البشر للبشر أيضاً، حيث أنها لا تميز فينا بينها بين الطبقات أو جنسيتهم أو أعراقهم المختلفة أو حتى لون بشرتهم واصلهم، وهي عبارة عن بعض المعايير التي يجب على الجميع الالتزام بها ولا يتخطاها أحد ومن يتخطى تلك المعايير والقواعد يتعرض القانون والمحاكمة.

*- تعتبر حقوق الإنسان هي عبارة عن قائمة خاصة بالمعايير التي يجب على الجميع الالتزام بها حتى يعيش الجميع في مجتمع لائق غير منهار، وتضم العديد من صور العدالة ولا تضم أي تمييز بين الأشخاص وبعضهم.

*- تكمن أهمية حقوق الإنسان في الحفاظ على جوهر الكرامة والإنسانية بشكل عام وعدم التطاول على أي إنسان تحت أي مسمى من المسميات المختلفة، واحترام الإنسان وعاداته وتقاليده وقدراته العقلية ومواهبه الفطرية أيضاً.

*- تبرز أيضاً أهمية حقوق الإنسان في القدرة على القوة والسلطة والصلاحية في استخدام الإنسان بالشكل الصحيح ومحاربة كل من يقوم باستغلاله أو الإساءة له بأي شكل من الأشكال.

*- من الناحية الاجتماعية فإن حقوق الإنسان تختتم بالمزيد من تحقيق افضل فكرة أخلاقية ممكنة تساعد الشخص على العدالة وتكوين صداقات وعلاقات بين الآخرين.

*- تؤدي أيضاً إلى تحقيق بيئة يستحقها الإنسان ويستطيع أن يعيش بها بالشكل المناسب اللائق به بعيداً عن أي نوع من المشاكل التي من الممكن أن يتعرض لها أو الضغوطات بمختلف أنواعها.

*- كما أن البيئة يجب أن يتوافر فيها ديمقراطية خاصة بالبشر تساعد في الحصول على حقوقهم بشكل مثالي وإتاحة الفرص المختلفة لهم لكي يستطيع الإنسان أن يتواصل مع الجميع بدون داعي لحدوث أي مشاحنات.

رابعاً : خصائص حقوق الإنسان:

إن حقوق الإنسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الأفراد والمجموعات من إجراءات الحكومات التي تتدخل في الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. ويلزم القانون العالمي لـ (حقوق الإنسان) الحكومات بفعل أشياء معينة ويمنعها من فعل أشياء أخرى. ومن بين سمات حقوق الإنسان التي يُستشهد بها أكثر من غيرها ما يلي: (الجابري: ٢٠٠٥)

(١) إن حقوق الإنسان لا تشتري ولا تكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك للبشر لأنهم ناس .. فحقوق الإنسان متأصلة في كل فرد من أفراد المجتمع الإنساني. وهي ملزمة التطبيق في جميع الدول. إذ تلزم الدولة والعاملين باسمها بتطبيقها.

(٢) إن حقوق الإنسان عالمية، فهي واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي. فقد ولد جميع البشر أحرار ومتساويين في الكرامة والحقوق. فهي تحمي الفرد والجماعة.

(٣) إن حقوق الإنسان لا يمكن التنازل عنها أو انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصاً من حقوق الإنسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهك الحكومة تلك الحقوق والقوانين. فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف. إذ أنها تحظى بالضمانات الدولية.

(٤) إن حقوق الإنسان متساوية ومترابطة وغير قابلة للتجزؤ. ذلك أنه كي يتمتع الإنسان بحقوقه وجب أن يعيش ويحيا، فله حق الحياة. كما يجب أن يعيش الإنسان بكرامة، مثلما يحق له أن يتمتع بالحرية والأمن، وبمستويات معيشة لائقة.

خامساً : أهداف حقوق الانسان :

تهدف حقوق الإنسان إلى ضمان حصول كل فرد على معاملة عادلة ومنصفة. وتشمل حقوق الإنسان حق الحصول على الرعاية الصحية الملائمة والتعليم، وحق اتباع أي من الأديان، وحق عدم التعرض للتمييز والعنصرية بسبب العمر أو النوع أو العرق أو السلالة أو الدين أو الإعاقة. وحقوق الإنسان ذات أهمية لكل شخص في كل مكان وزمان.

سادساً : مصادر حقوق الانسان :

تستند حقوق الإنسان في مجملها إلى مصادر عامة منها:

١- المصادر الدينية:

تمثل الديانات أحد المصادر المهمة بالنسبة لحقوق الإنسان، لأنها بطبيعتها تدعو للحب والسلام وحماية الإنسان من نفسه ومن غيره، كما أنها تشتمل على قواعد سلوكية وتشريعية ضابطة وحامية ومقررة لكل مناحي الحياة ومنها حقوق الإنسان، عن طريق تأكيدها وصونها وتحديد الجزاءات المتعلقة في حالات انتهاكها.

٢- المصادر الفكرية:

تعد النظريات الفكرية التي أبدعها العقل الإنساني من مصادر حقوق الإنسان المهمة، وذلك لما تضمنته من خلاصات فكرية مهدت الطريق لترسيخ قيم تلك الحقوق، وذلك لارتباطها الوثيق بالحياة العامة للإنسان ولتناولها مفهوم حقوق الإنسان الطبيعية، وقد يتم تناول المصادر الفكرية إما على شكل نظريات

عامة مثل: المدرسة الطبيعية والمدرسة الوضعية والمدرسة النفعية، أو على شكل دراسات فلسفية وفكرية مثال على ذلك كتابات جان جاك روسو وجون لوك وتوماس هوبز ومونتسكيو وغيرهم الكثير.

٣- المصادر السياسية:

تأتي المصادر السياسية إما عن طريق الأفكار والنظرية السياسية التي تنظم علاقة الفرد بالدولة ومدى الارتباط بينهما وحقوق كل طرف منهما، أو عما تمخضت عنه الثورات والحركات السياسية مثل: الثورة الفرنسية والأمريكية والإنجليزية والثورات العربية وغيرها من الحركات السياسية في العالم.

٤- المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

تشكل المعاهدات والاتفاقيات الدولية مصدرا من مصادر حقوق الانسان ، وذلك لما تتضمنه من نصوص ومواد وضعت من أجل حقوق الإنسان، كذلك كونها مرجعية للدساتير الوطنية، ومن تلك المعاهدات والاتفاقيات:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨
- والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان عام ١٩٦٦ ،
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ ،
- واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة ١٩٨٤ ،
- واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩ ، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى.

٥- الدساتير والقوانين والنظم الوطنية:

يعد الدستور القانون الأعلى للدولة، لأنه يحدد النظام السياسي وعلاقة الفرد بالدولة والحقوق والواجبات، كذلك نوع وعدد السلطات والعلاقة بينها، وعليه فإن تلك الدساتير تمثل المرجعية القانونية والسياسية لحقوق الإنسان، ومن هنا اعتبرت من أهم مصادر حقوق الإنسان، إضافة للقوانين والنظم الوطنية التي تصدر في ضوء الدستور.

٦- المصادر الاحتياطية:

ويقصد بها المؤسسات القضائية والفقهية مثل :

- دور القضاء في قضايا حقوق الإنسان.

- الدور التاريخي والمعاصر للفقه.

سابعاً : أنواع حقوق الإنسان :-

يمكن تصنيف حقوق الإنسان حسب طبيعتها باعتبارها لصيقة بالإنسان، ترتبط به وجوداً وعدماً، ولا يرتبط وجودها إلى حد كبير بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة. إلى حقوق فردية، وأخرى جماعية.

[١] الحقوق الفردية :

وهي تلك الحقوق التي يجب أن تتوافر لكل فرد، وهي تترتب للفرد باعتباره شخصاً، وهناك أربعة عشر حقاً مدنياً نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

أ) الحقوق السياسية:

إن الحقوق السياسية ببعبها الدولي، تعود جذورها إلى القرن الثامن عشر مع الثورة الفرنسية، والإعلان عن حقوق الإنسان المواطن لسنة ١٩٧٩م، ويطلق عليها حقوق الجيل الأول مثل الحق في الحياة وسلامة الوجود المادي، أو الجسدي، وكذلك سلامة الوجود المعنوي والذاتي للإنسان، وبدون الحقوق المدنية والسياسية ال يمكن أن تتحقق أي من الحقوق الأخرى، فإذا كان الإنسان مهدداً في حياته، أو خاضعاً للتعذيب، أو ألقى به تعسفاً في سجن فإنه ال يهتم بأي شيء مهما كانت أهميته وقيمه.

وتتمثل الحقوق السياسية أيضاً في الحق في الحياة وكل ما يتصل بها في حق الفرد في سلامته من تحريم التعذيب والحق في الدفاع الشرعي وضمان الأمن الفردي في محاكمة عادلة، هذا وتشمل أيضاً جملة من الحريات كحرية الفكر، والعقيدة، والتنقل، والاجتماع، والانضمام للجمعيات، واللجوء الإقليمي، والتمتع بالجنسية، وحرية الرأي، والحق في المشاركة في الحياة السياسية، وإدارة الشؤون العامة للبلاد، إما مباشرة، أو عن طريق أشخاص يمثلونه في ذلك بحرية، وكذلك في الحق في الترشيح، والحق في التصويت، والحق

في تقلد الوظائف العامة.

(ب) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

يطلق عليها حقوق الجيل الثاني، وتتطابق مع مفهوم المساواة، وتمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حق التملك، والحق في الزواج وتكوين أسرة، وحقوق العمل وفقاً لأجر عادل، والعلاج، التعليم، الدخل المناسب، والضمان الاجتماعي، وتشكيل النقابات والانضمام إليها، وحقوقهم في الحياة الثقافية، ومنافع التقدم العلمي، وحقوقهم في مستويات معيشة مناسبة.

وسوف نعرض لبعض من حقوق الإنسان الفردية بقدر من التفصيل في ضوء الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان والدستور المصري لعام ٢٠١٤م كما يلي : (المجلس الأعلى للجامعات : ٢٠١٨)

(١) الحق في الاسم والرعاية التعليمية :

لكل شخص اسم يتميز به عن الأشخاص الآخرين، والاسم حق من حقوق الإنسان، وفي هذا الخصوص، نصت المادة ١/٧ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩م على أن يسجل الطفل بعد والدته فوراً، ويكون له الحق في اسم. "... ، كما نصت المادة ٢/٢٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م على أن يسجل كل طفل فوراً والدته ويكون له اسم " .

وقرر ميثاق حقوق الطفل العربي لعام ١٩٨٣م، حق الإنسان في الاسم في المادة (١٠) التي تنص على "تأكيد وكفالة حق الطفل في أن يعرف باسم ... منذ والدته." كما نصت المادة (٣٨) من القانون المدني المصري على أن : " يكون لكل شخص اسم ولقب ... " كما نص قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م على الحق في الاسم في المادة (٥) بقوله : " لكل طفل الحق في أن يكون له اسم يميزه."

وقد أكد الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤م على الحق في الاسم باعتباره من الحقوق للصيقة بالشخصية، حيث نصت المادة (٨٠) منه على أنه " يعد طفل كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق في اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية.

وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوي الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم في المجتمع، وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.

ولكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود، ولا يجوز مساءلة الطفل جنائياً أو احتجازه إلا وفقاً للقانون وللمدة المحددة فيه، وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه في أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز البالغين، وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حياله.

(٢) الحق في الجنسية:

من الحقوق اللصيقة بالإنسان الحق في الجنسية، وعلى ذلك نصت المادة (١٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ، ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها. "

كما نص ميثاق حقوق الطفل العربي لعام ١٩٨٣م، والمعمول به في مصر منذ 11/1/1994م، في المبدأ العاشر على " تأكيد وكفالة حق الطفل في أن يعرف بجنسية معينة، منذ مولده. "

ومن القواعد الاتفاقية الدولية الملزمة التي أقرت الحق في الجنسية، اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989م، حيث جاء بالمادة ١/٧ أن يسجل الطفل بعد والدته فوراً، ويكون له الحق في جنسية.

ومن أبرز النتائج المترتبة على حق الإنسان في جنسية الإقليم الذي ينتمى إليه، ثبوت الحق في المواطنة، وهي كلمة تعنى عالقة بين الفرد والدولة، يحددها الدستور وينظمها القانون من خلال واجبات وحقوق، حيث يتمتع المواطن بالحقوق التي تمنحها الدولة له، كما يتحمل الواجبات التي تفرضها عليه.

(٣) الحق في احترام الخصوصية :

الخصوصية هي عالم أسرار الإنسان التي يحب ألا يطلع عليه غيره، ويكره تلصص الناس عليه، ويدخل فيه أسرار عواطفه الشخصية، وحياته الأسرية، ودخائل مسكنه، وصحته النفسية والبدنية، وشرفه وسمعته، وتوجهاته الفكرية، وذمته المالية، ومراسلاته....

وقد واجه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م الحق في الخصوصية، بنصه في المادة (١٢) منه على أن: "لا يكون أحد موضعاً لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات تتناول شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".

كما تعتبر المراسلات من الأمور الشخصية الخاصة التي لا يجوز لغير صاحبها الاطلاع عليها ومصادرتها لأنها تتعلق بأمور حياته الخاصة، ولقد نصت عليها معظم الدساتير وقررت لها حرمة باعتبارها من الحريات اللصيقة بالإنسان والتي تخصه وحده، فلا يجوز الاطلاع على مضمونها أو مصادرتها أو إخفائها بقصد أو بدون قصد لما في ذلك من انتهاك لحريته كما أنه لا يحق للدولة مراقبتها إلا بإذن قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون.

وجميع وسائل الاتصال الأخرى سواء كانت برقية أو هاتفية لها حرمتها كالمراسلات البريدية فلا يجوز انتهاكها، والدستور المصري يكفل ويقرر حرمتها حيث نص الدستور المصري عام 2014م في المادة (٥٧) على أن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها والاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون.

(٤) الحق في الزواج وتأسيس أسرة :

الزواج سنة من سنن الله في خلقه جميعاً، الإنسان، النبات، الحيوان، وسائر الكائنات الحية الأخرى، فهو بين بنى الإنسان، وسيلة للتوالد والتكاثر وحفظ النوع البشرى، وعمارة الأرض إلى يوم القيامة. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م على الحق في الزواج وتأسيس أسرة، حيث نصت المادة (١٦) منه على ما يلي :

- للرجل والمرأة متى بلغ سن الزواج حق التزاوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الجنسية أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.
- لا يبرم عقد الزواج إلا برضاء الطرفين الراغبين في الزواج رضاء كاملاً لا إكراه فيه.
- الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

كما أكد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١م على هذا الحق حيث نص في المادة (١٨) منه على :

- الأسرة هي الوحدة الطبيعية وأساس المجتمع وعلى الدولة حمايتها والسهر على صحتها وسلامة أخلاقياتها.
- الدولة ملزمة بمساعدة الأسرة في أداء رسالتها كحماية للأخلاقيات والقيم التقليدية التي يعترف بها المجتمع.

- يتعين على الدولة القضاء على كل تمييز ضد المرأة وكفالة حقوقها وحقوق الطفل على نحو ما هو منصوص عليه في الإعلانات والاتفاقيات الدولية ..."

كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، على الحق في الزواج وتأسيس أسرة، حيث ورد في المادة (٢٣) منه:

- العائلة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

- يعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج بالزواج وبتكوين أسرة.

- لا يتم زواج بدون الرضاء الكامل والحر للأطراف المقابلة عليه

وفي الدستور المصري الحالي، نصت المادة (١٠) منه على أن " الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها وترسيخ قيمها."

وأضافت المادة (١١/١) أن " تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور."

وأردفت المادة (١١/٤) قولها: "كما تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً".

(٥) الحق في مستوى معيشي مناسب :

وقد أكدت الاتفاقيات والمواثيق الدولية على أهمية توفير هذا الحق. حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في نص المادة (٢٥/١) على أن " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترهل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

وإقرار الحق في مستوى معيشة مناسب جاء في الدستور المصري، حيث نصت المادة (٧٩) على أن: " لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف، وماء نظيف، وتلتزم الدولة بتأمين المواد الغذائية للمواطنين كافة، كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام، وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال."

كما تناولت المادة (٨٣) من الدستور على ضرورة ضمان مستوى معيشة مناسب من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٦) الحق في الرعاية الصحية :

الحق في الحصول على الرعاية الصحية، باعتباره أساساً لأن يبقى الإنسان قادراً على العطاء المنتظر منه لعمارة الأرض، من الحقوق الجوهرية التي تجعل الإنسان يطالب بحقوقه الأخرى ويتمتع بها ويمارسها. ولم تخل وثيقة وطنية أو دولية من النص على هذا الحق.

فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان أشار إلى ذلك في المادة (١/٢٥) حيث نصت على أن:

"لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترهل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته."

وقد أكد الدستور المصري الحالي في المادة (١٨) منه على الحق في الرعاية الصحية بقوله: "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل."

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفائهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم.

ويجزم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة.

(٧) الحق في حرية الانتقال والإقامة :

يقصد بحرية التنقل حرية الذهاب والإياب وهي تعرف بإمكانية الفرد أن يغير مكانه وفقاً لمشيئته وإرادته، أو هي الذهاب والمجيء متى شاء، وتسمى بحرية الحركة وتشمل حرية التنقل من مكان إلى مكان سواء البر أو البحر أو الجو .

وحرية التنقل حق مكفول في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م المادة (١٥) منه.

(٨) الحق في التملك :

حق الملكية، أو حق التملك، هو أحد أهم الحقوق العينية الأصلية، وهو حق يخول صاحبه سلطة مباشرة حقوقه على شيء ذات طبيعة مالية. وهو حق ذات وظيفة اجتماعية يجب أن يؤديها في خدمة الاقتصاد العام للدولة، ومحققاً لأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دون انحراف أو استغلال، ولا يجوز أن يتعارض في طرق استخدامه مع الخير العام للمجتمع وأفراده.

أقرت الإعلانات والوثائق الدولية حق الإنسان في التملك، وأولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، المادة (١٧) منه.

(٩) الحق في العمل :

العمل هو المجهود البدني أو الذهني الذي يبذله الفرد لإنتاج سلعة أو خدمة أو شيء معنوي بمقابل أو بدون مقابل، والعمل عنصر أساسي من عناصر الثروة ورأس مال الأفراد.

فها هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م ينص في المادة (٢٣) على حق العمل .

(١٠) الحق في التعليم :

الحق في التعليم هو أولى مراحل الارتقاء بالذهن، وبناء الفكر وتهذيب النفس، وإنضاج الوجدان، ومن دونه يعيش الإنسان في غياهب الجهل والأمية اللذان يحطان من قدره المعنوي، ويكبلان طاقاته نحو الرقي والتقدم. وقد وأمرت به الإعلانات والموثيق الدولية والوطنية.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، في المادة (٢٦) على ذلك.

(١١) الحق في حرية الرأي والتعبير:

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، في المادة (١٩) منه على أن " لكل شخص الحق في حرية ال رأى والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار دون تقيد بالحدود الجغرافية وبأية وسيلة كانت. "

وجاء بالميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤م في المادة (٣٢) أن يضمن هذا الميثاق الحق في :

- الإعلام وحرية الرأي والتعبير وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها إلى الآخرين بأية وسيلة دونما اعتبار للحدود الجغرافية.

- تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".

(١٢) الحق في حرية الضمير والديانة :

أكدت كافة المواثيق والإعلانات الدولية، والدساتير الوطنية على الحق في حرية الضمير والديانة، وعلى الحق في حرية الضمير والديانة، نصت المواثيق والإعلانات الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، حيث نصت المادة (١٨) منه على أن : " لكل إنسان الحق في حرية التفكير والدين والضمير، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانتة أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعبد والممارسة والقيام بالطقوس الدينية والتعليم ومراعاتها سواء أكان سرا أم جهرا، منفردا أو مع جماعة. "

ويقرر الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤م المساواة بين كل طوائف المجتمع المصري، ويضع مبدأ المواطنة موضع التطبيق العملي بعيدا عن التفرقة الطائفية، كما أنه يؤكد على مفهوم الهوية الوطنية بكل مكوناتها وتنوعاتها المسيحية والإسلامية.

كما أكد الدستور المصري على أن الوحدة الوطنية كانت ولا زالت سمة وطابع أصيل للشعب

المصري، والركيزة الأساسية لبناء الدولة الحديثة بعد الثورات الأخيرة، وخاصة ثورة "٣٠ يونيو 2014م"، وانطلاقها نحو التقدم والتنمية، بعد أن رسخت تلك الثورة قيم التسامح والاعتدال والوسطية وكفالة الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

(١٣) الحق في انتخابات حرة نزيهة :

الحق في انتخابات نزيهة يقصد به " مجموعة الحقوق التي تمكن الفرد من المساهمة في إدارة شؤون الدولة التي ينتمى إليها، وتلك الحقوق تنقرر للأفراد باعتبارهم من مواطني الدولة ويحملون جنسيتها.

وأكدت على الحق في انتخابات حرة نزيهة، كافة الدساتير الوطنية، والمواثيق والإعلانات الدولية منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، الذي نص في المادة (٢١) منه على أنه:

- لكل شخص الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

- إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكم، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

(١٤) حق الإنسان في افتراض براءته :

بدأ الاهتمام بالفرد كإنسان له حقوق مع إعلان الحقوق الأمريكي لسنة ١٧٧٦م، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن عقب الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، وقد ورد بهما عبارات صريحة بشأن ما لكرامة الإنسان من هيبة واحترام.

ثم توجت المجهودات الدولية في مناهضة التعذيب بعقد اتفاقية بذلك عام ١٩٨٤م، والتي صدقت عليها مصر بالقرار رقم (١٥٤) عام ١٩٨٦م، وهذه الاتفاقية تحظر " ... أعمال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي لا تصل إلى حد التعذيب .. " ، فالمعنى لمبدأ افتراض البراءة إذا أجريت المحاكمة من خلال إجراءات لا تحترم حقوق الإنسان.

كما نص إعلان حقوق الإنسان الصادر إبان الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م في المادة التاسعة منه على أن الأصل في الإنسان البراءة.

وفي الدستور المصري عام ٢٠١٤ نصت المادة (٩٥) على أن: "المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع..."

[٢] الحقوق الجماعية :

وهي حقوق لصيقة بمجموعات بشرية مختلفة، ولقد ظهر البعض من هذه الحقوق منذ مدة طويلة، كما هو الشأن بالنسبة لحقوق الأقليات، فالمجموعات البشرية التي ترتبط بها هذه الحقوق تتراوح من الأسرة إلى الشعب بكامله انطلاقاً من انتمائه السياسي، أو الثقافي.

وقد ظهر مفهوم الحقوق الجماعية بعد عجز الحقوق الفردية عن توفير الحماية الكافية للشعوب الأصلية والأقليات الأخرى التي تتسم بعدد من المميزات الجماعية، وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي لحقوق الإنسان توفير حماية الفرد وتنميته، والتي تتمثل بالحقوق الفردية، إلا أن بعض تلك الحقوق يتم ممارستها ضمن مجموعات وهو ما أطلق عليه مسمى الحقوق الجماعية، وتضمن هذه الحقوق للأقليات العرقية الحفاظ على هوياتهم الثقافية وتنميتها، وإنشاء المنظمات والحفاظ عليها، وتشمل الحقوق الجماعية؛ حرية التجمعات وتكوين الجمعيات، وحرية المعتقد والدين، وحرية تكوين النقابات والانضمام إليها، ويزداد وضوح الحقوق الجماعية في حال ارتباط حقوق الإنسان بشكل محدد بالانتماء إلى مجموعة معينة، ومثال ذلك حق أفراد الأقليات العرقية والثقافية في حماية أنفسهم، والحفاظ على لغتهم وثقافتهم الخاصة. (بطمة: ٢٠٢٠)

وسوف نعرض لبعض من حقوق الإنسان الجماعية بقدر من التفصيل في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور المصري لعام ٢٠١٤م وفقاً لما يلي : (المجلس الأعلى للجامعات: ٢٠١٨)

(١) الحق في الحياة :

الحق في الحياة أول الحقوق التي تثبت للإنسان فور انفصاله عن أمه حياً، وخروجه إلى عالم الدنيا. ويثبت للفرد بثبوت ميلاده، وهي ذات اللحظة التي تبدأ فيها شخصيته القانونية، وقدرته على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

ويعنى الحق في الحياة، البقاء وعدم إنهاء وجود الإنسان على الأرض وإزهاق روحه بغير حق أو موجب قانوني. ويحظر اللجوء إلى وسائل تقضى إلى إفناء ينبوع البشرى اللازم لعمارة الأرض، والمحافظة على استمرار الحياة البشرية.

وقد حرص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م على تأكيد الحق في الحياة حيث نص في المادة (٣) بقوله: " لكل فرد الحق في الحياة". وقد نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٤م على الحق في الحياة في المادة (٥) بالقول أن : الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص ، يحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص. حرمان أحد من حياته تعسفاً".

(٢) الحق في الشخصية القانونية :

الشخصية القانونية، على ما سوف نرى، هي صلاحية الإنسان، والشخص عموماً، للتمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتعترف سائر القوانين المعاصرة بالشخصية القانونية، بالمفهوم السابق، لكل إنسان، وتثبت له منذ مولده تلازمه حتى وفاته. ويأتي الحق في الشخصية القانونية ملازماً، من الناحية الزمنية، للحق في الحياة، وفي هذا تنص المادة (١/٢٩) من القانون المدني على أن : "تبدأ شخصية الإنسان بتمام والدته حياً، وتنتهي بموته".

(٣) الحق في الكرامة الإنسانية :

أعلنت الشريعة الإسلامية من شأن الإنسان، باعتباره خليفة الله في الأرض، خلقه وكرمه وأسجد له ملائكته، وحمله أمانة عمارة الأرض، كما اهتمت الشرائع الوضعية بتقرير الحق في الكرامة الإنسانية، ومنعت استعباده، أو الإتيار فيه، أو جعله محال للتجارب الطبيعية أو غيرها، أو تعذيبه.

فقد نصت المادة (٥١) من الدستور المصري الحالي على أن " الكرامة حق لكل إنسان، ولا يجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها".

وتضيف المادة (٨٩) من الدستور أنه: " تحظر كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس، وغيرها من أشكال الإتجار في البشر ويجرم القانون كل ذلك".

كما جاء بديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م أن " الاعتراف بالكرامة المتأصلة في سائر أعضاء الأسرة البشرية ... هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". ثم نصت المادة (٤) منه على أنه " لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بسائر أوضاعها".

كما أضافت المادة (٥) أنه " لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو المحطة للكرامة".

(٤) الحق في تكوين الأحزاب السياسية:

الحزب السياسي هو " كل جماعة منظمة ومؤسسة طبقاً لأحكام القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق المشاركة في مسئوليات الحكم".

وقد أقرت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية الحق في تكوين الأحزاب السياسية.

من ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، الذي وإن لم ينص صراحة على اصطلاح الأحزاب السياسية، فإنه تكلم عن الجمعيات السلمية في المادة (٢٠) منه، وليس هناك ما يمنع قانوناً من إدخال مفهوم الأحزاب السياسية تحت المفهوم العام للجمعيات السلمية.

(٥) الحق في تكوين جمعيات المجتمع المدني :

أكدت المواثيق والإعلانات الدولية والداستير الوطنية على حق الفرد في تكوين أو الانضمام إلى جمعيات المجتمع الوطني. ومن ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م الذي نص في المادة (٢٠) منه على أن: " لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

- لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما " .

(٦) الحق في الحرية والأمن الشخصي:

ينزع الإنسان بفطرته إلى الإنطاق والحرية، ويكره التقييد عليه أو الحد من رغبته في الانتقال من مكان لآخر، والاتصال بغيره، وممارسة أوجه حياته الفردية، والأسرية، والمجتمعية، ومن ثم يكون كل فعل يؤدي إلى حبسه وعزله عن الآخرين، والقبض عليه، أو تهديده بالاعتقال، أو الإقامة الجبرية في مكان محدد، دون مبرر قانوني، عمال غير مشروع، وعدواناً على حريته والأمان على شخصه، كأحد حقوق الإنسان الطبيعية.

وقد نصت المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن " لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. "

كما أكد الدستور المصري لعام ٢٠١٤م على الحق في الحرية والأمن الشخصي، حيث نصت المادة ٥٤ على أن " الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة ولا تمس " .

(٧) الحق في المعاملة الإنسانية في السجون:

حرصت الوثائق الدولية والمواثيق الوطنية على ضرورة التزام موجبات وفرائض المعاملة الإنسانية للمحتجزين والمسجونين.

وفي مصر نصت المادة (٥٥) من دستور ٢٠١٤م على أن: " كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقييد حريته تجب معاملته بما يحفظ كرامة الإنسان ولا يجوز تعذيبه ولا ترهيبه ولا إكراهه ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً ولا يكون جزؤه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقة إنسانياً وصحياً ... " .

(٨) الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة :

يعني حق المحاكمة العادلة والمنصفة، حق كل إنسان اعتدى على مركزه القانوني بإنكاره عليه، أو اتهامه جنائياً بارتكاب فعل أو امتناع يعد جريمة، أن تعرض قضيته على محكمة مختصة عادية مستقلة وحيادية ومنصفة، وتنتظرها في وقت ملائم، مع تمكينه من إبداء دفاعه ودفعه، ويفصل فيها دون تسويف أو مماطلة غير مبررة.

وقد نصت المادة (١٠) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ذلك بقولها : " لكل إنسان، مع المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً علنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. " وأكدت المادة (٥٤) من الدستور المصري لعام ٢٠١٤م الحق في المحاكمة العادلة والمنصفة، ووضعت الضمانات اللازمة لإقرار هذا الحق، حيث نصت على أنه : " الحرية الشخصية حق طبيعي، و هي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد، أو تفتيشه، أو حبسه، أو تقييد حريته بأي قيد إلا بأمر قضائي مسبب يستلزمه التحقيق.

ويجب أن يبلغ فوراً كل من تقييد حريته بأسباب ذلك، ويحاط بحقوقه كتابة، ويمكن من الاتصال بذويه وبمحاميه فوراً، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته. ولا يبدأ التحقيق معه إلا في حضور محاميه، فإن لم يكن له محام، ندب له محام، مع توفير المساعدة اللازمة لذوى الإعاقة، وفقاً للإجراءات المقررة في القانون.

ولكل من تقييد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء، والفصل فيه خلال أسبوع من ذلك الإجراء، وإلا وجب الإفراج عنه فوراً.

وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطي، ومدته، وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض الذي تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الاحتياطي، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه.

كما انطوى نص المادة (٥٥) من الدستور على الضمانات اللازمة لتأكيد حق المحاكمة العادلة، حيث نصت على أنه " كل من يقبض عليه، أو يحبس، أو تقييد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، وال يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، ولا يكون جزؤه، أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لاثقة إنسانياً وصحياً، وتلتزم الدولة بتوفير وسائل الإتاحة للأشخاص ذوى الإعاقة. ومخالفة شيء من ذلك جريمة يعاقب مرتكبها وفقاً للقانون.

وللمتهم حق الصمت. وكل قول يثبت أنه صدر من محتجز تحت وطأة شيء مما تقدم، أو التهديد بشيء منه، يهدر ولا يعول عليه.

(٩) الحق في إنشاء النقابات والانضمام إليها :

أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م حيث نص في المادة (٢٣/٤) على أن: " لكل شخص الحق في أن ينشئ مع الآخرين نقابات أو ينضم إلى النقابات لحماية مصالحه. " ونص الدستور المصري عام ٢٠١٤م في المادة (٧٥) على أن " للمواطنين حق تكوين الجمعيات الأهلية على أساس ديمقراطي ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار.

وتمارس نشاطها بحرية، ولا يجوز للجهات الإدارية التدخل في شئونها، أو حلها أو حل مجالس إدارتها أو مجالس أمنائها إلا بحكم قضائي.

ويحظر إنشاء أو استمرار جمعيات أو مؤسسات أهلية يكون نظامها أو نشاطها سرياً أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون.

ونظمت المادة (٧٦) من الدستور المصري إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون. وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم، وحماية مصالحهم.

وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا يجوز إنشاء أي منها بالهيئات النظامية.

ولا تنشأ لتنظيم المهنة سوى نقابة واحدة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها أو تدخل الجهات الإدارية في شئونها، كما لا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بها.

(١٠) الحق في الثقافة والحصول على المعلومات :

وعلى الحق في الثقافة والتزود بالمعلومات، جاءت النصوص التي تؤكد، فالمادة (٢٧) من الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م تنص على أن :

- لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون.

- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية والمترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

وفي الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٤م، جاء النص في المادة (٤٢) على أن :

- لكل شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته....

كما نصت المادة (٣٢) على أن لكل فرد : " الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية."

المادة (٢٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م تنص على أن :

- لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية والمترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

- لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون.

وفي الدستور المصري عام ٢٠١٤م أكدت المادة (٦٧) منه على: " حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لذلك.

ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، وال توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي."

وأباحت المادة (٦٨) من الدستور حق الحصول على المعلومات حيث نصت على أن:

"المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمداً."

وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها وترقيمها، وبجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون.

ثامناً : مفاهيم مرتبطة بحقوق الإنسان " مقاربات مفاهيمية"

تعمل الخدمة الاجتماعية على بث روح التغيير الاجتماعي، والعمل على حل المشكلات الناجمة على العلاقات الإنسانية، بخلاف ذلك تهدف لتمكين وتحرير الناس وتعزيز قدراتهم وإراداتهم، لذا تستفيد مهنة الخدمة الاجتماعية من كافة نظريات العلوم السلوكية والإنسانية والاجتماعية، التدخل حيث يعمل بدقة على تحديد كيفية التفاعل بين البشر وبيئاتهم، وكذلك تستفيد من حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، ومفاهيم مرتبطة بها كالمواطنة ، والديموقراطية ، والتربية على حقوق الإنسان في إطار التنمية المستدامة.

والخدمة الاجتماعية بشتى صورها تسعى للتعرف على التفاعلات العديدة المتداخلة بين البشر، وبيئاتهم، لذا فمهمتها هي تقوية قدرات هؤلاء البشر على تطوير حياتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، والحد أو الوقاية من الاختلافات الوظيفية.

ومن ثم فمهنة الخدمة الاجتماعية تصب جل اهتماماتها على حل المشكلات، والتغيير. ولذلك ينظر للأخصائيين الاجتماعيين بوصفهم وكلاء للتغيير في المجتمع، وفي حياة الأفراد، والأسر. ومن ثم أيضاً فالخدمة الاجتماعية هي بمثابة نسق متداخل من القيم، والنظريات والممارسة.

ولما كان هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان فسنعرض لبعض منها فيما يلي :-

(١) : التربية على حقوق الإنسان :

تبدو الحاجة اليوم ملحة للتربية على حقوق الإنسان، فواقع هذه الأخيرة على المسرح العالمي- وعلى الرغم من احتفال البشرية هذه السنة بالذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان- ليس على ما يرام، وسواء تعلق الأمر بحقوق الأفراد أو بحقوق الجماعات، الأمر الذي يعكس الحاجة إلى تبيين تلك الحقوق في ذات الفرد، ليتحول إلى ذات فاعلة قادرة فعلاً على تمثّل تلك الحقوق، وتبنيها ومن ثم ترجمتها إلى سلوك يومي، لأنه دون التركيز على بناء الذات الفاعلة لدى المتعلّم ستختزل التربية على حقوق الإنسان في نقل معارف، إن لم نقل في نقل معلومات حول حقوق الإنسان والنصوص التي تؤطّرّها، وهي معلومات لا يتخطى تأثيرها فترات الامتحانات على الرغم من أهميتها.

وتعتبر تبيئة هذه الحقوق وتجديرها في أعماق البشر مسألة مركبة وتحتاج إلى ما هو أكبر من سنّ قوانين وتشريعات تضمنها، وأكثر من نقل معارف حقوقية إلى المتعلمين.

وبعبارة أخرى تحتاج التربية إلى حقوق الإنسان إلى مدخل مغاير لمدخل المضامين، يكون قادراً على بناء الذات الفاعلة لدى المتعلمين. (بالراشد: ٢٠١٨)

ويقصد بالتربية على حقوق الإنسان "كل نوع من التعليم يُساعد على بناء المعارف والمهارات والمواقف والسلوكيات المتعلقة بحقوق الإنسان (العراق: ٢٠١٢)". وهذا النوع من التربية ليس "تربية معرفية بل هي تربية قيمية بالدرجة الأولى، فاهتمام هذه التربية بالجانب المعرفي لا يعدّ قصداً نهائياً من هذه التربية، فهي تتوجّه إلى سلوك المتعلمين". (الرشيدي: ٢٠٠٥)

وبعبارة أخرى ليس هاجس التربية على حقوق الإنسان تحويل المتعلمين إلى حفظة للمواثيق الدولية الضامنة لحقوق الإنسان، وحشو أذهانهم بها، حيث أنّها "لا تكتفي بحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق، بل إنها تقوم أيضاً على تمكين المتعلم من ممارسة تلك الحقوق وأن يؤمن بها وجدانياً وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا. إنّها ليست تربية معارف فقط، وإنما هي تربية للقيم وللحياة وللمعيشة". (العماري: ٢٠٠٠)

وانطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن التربية على حقوق الإنسان مسألة مركبة بحسب عبارة "إدغار موران"، فهي تربية تستهدف بالأساس المجال الوجداني – السلوكي، أي البعد المتّصل ببناء المواقف والميول فالسلوكيات، وما المعارف إلا سبيل لبناء تلك المواقف والميول.

ولعلّ هذه الخصوصية التي تتسم بها هذه التربية تجعلها فعلاً عملية مركبة، وبعبارة أخرى تجعلها غير قابلة للاختزال في تقديم مجموعة معارف متّصلة بأصناف حقوق الإنسان، وبأعداد انتهاكاتها وأنواعها، إنّها تروم إكساب المتعلمين مواقف إيجابية داعمة للتصور الإنساني القائم على محورية الإنسان وعلى قدرته على إعادة إنتاج ذاته، وصنع تاريخيته، وضمن سياق الخصوصية هذا حاول المهتمون بالمسألة الوجدانية وضع تصنيفات لأهدافها تميّزها عن التصنيفات التي وضعت للمعارف. (فوده: ٢٠٠٦)

ومن أبرز تلك التصنيفات الخاصة بالمجال الوجداني نذكر تصنيف كراوثولالتى تقوم على مجموعة من المراقى تبدأ بالاستقبال وتنتهي بالتمييز عن طريق قيمة أو مركب قيم. (محسن: ٢٠٠٥)

وكذلك تصنيف تيبترز المعروفة بهرمية تيبترز Tibbits الذي يبدأ بالتحسيس ثم التكفل والالتزام وتنتهي بالتغيير. (اليوسف: ٢٠٠٠)

ومن خلال هذه الخصوصية تستمد التربية على حقوق الإنسان هويتها، التي هي تربية تنشد "الإنماء الكامل للشخصية". (اليونسكو: ٢٠٠١)، ومن ثم يغدو دور المدرسة "تكوين عقول حرة ومبدعة ومتسامحة، وليس فقط تكوين عقول مواطنين ووطنيين" أو بعبارة أخرى إن التربية على حقوق الإنسان تجعل من المدرسة أو "ينبغي أن تجعل من المدرسة أولاً وبالأساس في خدمة الحرية والمساواة لكل كائن بشري. وبالتالي قبل كل شيء في خدمة إبداع وحياة كل فرد".

أو بعبارة أخرى، لا يجب على المدرسة أن توكل لنفسها مهمة أساسية مهمة تكوين مواطنين وعامل بل زيادة قدرة الأفراد على أن يكونوا ذواتاً فاعلة "بمعنى أن التربية على حقوق الإنسان هي تربية على الحرية والإبداع وهو ما يتطلب القطع مع ممارسات تربوية وبيداغوجية كثيراً ما طبعت نشاط المدرسة الأمر الذي جعلها تشتغل وفقاً لمبدأ الشيخ والمريد، ولعل من أبرز هذه الممارسات التلقين.

فبالقطع مع التلقين تتجه المدرسة إلى بناء الذات الفاعلة. بتعبير مغاير، التربية على حقوق الإنسان تجعل المؤسسة التربوية مدرسة الذات الفاعلة لا مدرسة التنشئة الاجتماعية بالمعنى التقليدي القائم على تجانس المجتمع لا على تنوعه وتعدده، وعلى تلك النظرة الشاملة التي تغيب فيها خصوصية الفرد. بمعنى أنها تربية تتجه إلى تفريد المتعلم وليس إلى تنمية النزعة الفردانية لديه بحسب عبارة فيليب ميريو Ph. Meirieu (بالراشد: ٢٠١٨)

إن التربية على حقوق الإنسان، تربية تنشد بناء المواقف والميول، وهي تربية لتنمية الذات الفاعلة في فرديتها وليس في فردانياتها، فالفرادة تجعل من صاحبها ثميناً، قادراً على الإبداع ومن ثم يغدو ذاتاً فاعلة وهو أمر ليس باليسير تحقيقه. وهذه التربية تبدو بديهية باعتبار لأنها "تلامس جوهر أي عملية تربوية، منذ أن يتم التفكير في أن التربية لها كمشروع بناء شخصية حرة ومستقلة، ومندمجة اجتماعياً ومتضامنة. (بالراشد: ٢٠١٨)

وهكذا نخلص إلى القول إن التربية على حقوق الإنسان "تتجه في مفهومها العام والشمولي، إلى ترسيخ مجموعة من المبادئ والقيم، والتي تتميز بأنها قيم يسمح امتلاك الفرد لها بتشبعه بثقافة تمجد شخصيته

وتُعَلِّي منها، من حيث هي شخصية "إنسان" إذ يتحقّق لدى الفرد الوعي والإيمان بضرورة تحقيق ذاتها، كما يكتسب إحساسه بـ "الأنا" لديه... وبهذا يمكن التفكير في تنمية الشخصية كمقصد أساسي في التربية المدرسية الحقوقية من خلال استهدافها للوعي بالذات والإحساس بـ "الأنا".

#- في الحاجة إلى التربية على حقوق الإنسان:

يبدو الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان مبرراً، فالتعليم ومثلما نصّ على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) مطلوب منه أن "يعزّز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

بمعنى أن من أهداف العملية التربوية الأساسية، نشر حقوق الإنسان بما يؤهّل الناشئة لعيش جماعي يقوم على نبذ العنف وحلّ الخلافات بطرق سلمية، وتفاذي كل ما من شأنه أن يؤثر سلباً في العيش المشترك وبالتحديد تلك المسوّغات التي تعتمد لانتهاك حقوق الإنسان في مختلف أبعادها وأجيالها. وبعبارة أخرى للتربية على حقوق الإنسان هدف محوري ألا وهو تمكين الكائن الإنساني من حياة كريمة تيسر عليه قبول الآخر والتفاهم المتبادل معه.

إن الاهتمام بالتربية على حقوق الإنسان يتأتّى، إذاً، من كونها سبيلاً لمقاومة ظواهر خطيرة تهدّد العيش المشترك ولا تزال منتشرة في مختلف أرجاء المعمورة والتي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان فرداً كان أم مجموعة من قبيل التمييز بسبب اللون أو العرق أو الدين أو الجنس... علماً وأنّ من بين المجتمعات التي عرفت في السنوات الأخيرة انتشاراً لهذه الظواهر المنتهكة لحقوق الإنسان المجتمع العربي، حيث بلغ في السنوات الأخيرة منسوب التعصّب والتفوّع على الذات والانكفاء عليها شكلاً غير مسبوق، فانتشر القتل على الهوية وتراجع التسامح وبدا تدبير التنوّع في هذه المنطقة من العالم أمراً عصياً، حتى أن بعض الدول العربية صارت مهدّدة بالتفكّك. (بالراشد: ٢٠١٨)

وتبدو اليوم الحاجة ملحّة إلى التربية على حقوق الإنسان في زمن طغت عليه نظرة نفعية وصفها أحد الباحثين بالنظرة المفاولانية التي جعلت وظيفة المدرسة تكاد تختزل في تكوين اليد العاملة وفي تأقلم مُخرجات المؤسسة التربوية مع متطلّبات سوق الشغل.

وبالتالي تراجع الاهتمام بمسألة الإنسان وبحقوقه والتي هي أساس تحرير طاقاته وقدراته. وبعبارة أخرى في عصر صارت المؤسسة التربوية تصارع لأجل مواكبة تغيّرات المجتمع المختلفة ولاسيما منها

الاقتصادية بات من الضروري أكثر مما مضى أن تولي اهتماما أكبر للإنسان وحقوقه. فالأمر يتعلق ببناء الإنسان الفاعل المتحرر والمبادر والقادر على تغيير واقعه.

ضمن سياق مواكبة تغيرات المجتمع، والقدرة على إعادة إنتاج الذات، تتأتى علاقة التربية على حقوق الإنسان بإرساء الممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية ليست مجرد آلية للحكم، أو بالأحرى للتداول على الحكم، ولو اختزلت في هذا المعنى لانتهدت إلى الفشل الذريع.

ولكنها ثقافة بمعنى قيم استبطنت فصارت موجهة لسلوكيات الأفراد في حياتهم اليومية. وبعبارة مغايرة "ليست الديمقراطية مجرد آلية انتخابية، فمكان ازدهارها الأول هو عقول الأفراد وثقافتهم وليس صناديق الاقتراع فهذه تأتي لاحقاً، وبعد إنجاز الأصل أو الأساس". (اليونسكو: ٢٠٠١)، ولا تتحقق هذه الثقافة إلا بتربية ناجعة على حقوق الإنسان، تربية تقرر الاختلاف والتنوع، وتمكن من اكتساب المهارات الأساسية التي تتطلبها تلك الثقافة. أي أن إرساء الديمقراطية يقتضي أكثر من إجراءات قانونية، إنه يستدعي بيئة متصالحة مع حقوق الإنسان وتحترمها لا بل وتدافع عنها.

وبناءً على ما تقدم يمكننا القول إن "التربية على حقوق الإنسان واجبة ابتداءً ولازمة انتهاءً. لأنها المدخل إلى تكوين المواطن المتشبع بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه وحقوقه واحترامه لحقوق غيره، الحريص على حقوق المجتمع ومصالحه بقدر حرصه على حقوقه ودفاعه عنها. (الرشيدي: ٢٠٠٥)

##- التربية على حقوق الإنسان مقارنة أفقية متعددة المداخل:

اعتباراً لأن التربية على حقوق الإنسان، تربية لا تروم إكساب المعارف فقط، ولا تختزل في تقديم معارف تتصل بحقوق الإنسان وبتطورها وبالنصوص الضامنة لها على الصعيدين الوطني والدولي، وإنما هي أعمق من ذلك بمعنى أن حضور المعارف فيها حضور وظيفي، أمكننا القول إن الهدف الرئيسي منها إكساب المتعلم المهارات اللازمة للعيش في مجتمع ديمقراطي متعدد ومتنوع، تحترم فيه حقوق الإنسان في مختلف أجيالها وبمختلف الفئات التي تشملها لاسيما منها الطفل والمرأة وذوي الإعاقة وكل الفئات المستضعفة والمهمشة.

بمعنى أن الأمر لا يتعلّق بتبيين معاني الحقوق وتصنيفها وتبويبها فقط وإنما يتّصل بـ "خلق فاعلين حاملين لحقوق الذات الإنسانية الفاعلة، وقادرين على مواجهة كل أشكال الهيمنة والاعتراّب"، ومن ثم فهي تربية لا يمكن أن تهض بها مادة دراسية واحدة- على الرغم من أهمية بعض المواد الدراسية من قبيل التربية على المواطنة والتربية المدنية والتربية على حقوق الإنسان، وهي مواد في مجملها تشغل على سندات حقوقية (مصدرها النصوص الدولية والإقليمية والوطنية الضامنة لحقوق الإنسان)، حيث تخضعها لعملية النقل التعليمي - التعلّمي . بمعنى أن بناء الذات الفاعلة يقتضي تبني المدخل الإدماجي أي "إدماجها في مختلف مكونات المنهاج الدراسي، ومقاربتها بطريقة أفقية تسمح لكل المواد الدراسية بتناولها، ففي ذلك انسجام مع الطبيعة المركبة لحقوق الإنسان، ولغرض التربية عليها الهادف إلى بناء الإنسان الحرّ والمبادر والقادر على حلّ الخلافات دون اللجوء إلى القوة، والمسؤول عن تمتّع غيره بحقوقه. وبعبارة مغايرة، تقتضي الطبيعة المركبة للتربية على حقوق الإنسان، أن تكون هذه الخيرة متعالية عن الاختزال في مضامين معرفية من ناحية، وفي مادة دراسية واحدة.

#- التربية على تنمية المهارات الحياتية:

تمت الإشارة فيما تقدّم إلى الطابع الأفقي للتربية على حقوق الإنسان، بمعنى أنها ومثلما عبّر عن ذلك فرانسوا أودجيبه لا تقتصر على مادة دراسية واحدة. (فوده: ٢٠٠٦)، وعليه فإن هذا الطابع يفترض منا البحث عن مدخل لمقاربتها. ومن هذا المنطلق اتّجهنا إلى مدخل المهارات الحياتية باعتباره مدخلاً يؤسّس لتربية ناجعة على حقوق الإنسان.

بعبارة مغايرة لما كانت التربية على حقوق الإنسان "تربية تدمج بشكل وثيق المعرفة والقيم والسلوك، وتدعو إلى طرق تدريس تؤكد على نشاط الذات الفاعلة، وهي (=التربية على حقوق الإنسان) ترافق النمو الاجتماعي والشخصي للطفل والشاب، بل حتى أي شخص بالغ، فإنها تفتح مجالاً واسعاً للمبادرات والحريات، وهو حقل عرف بأن له مكاناً للاختيار في بناء الروابط الاجتماعية والسياسية". (ابن عاشور: ٢٠٠٣، ٦٣)، يكون من الضروري التوجّه إلى تنمية المهارات الملائمة لهذا الهامش من الحرية والمبادرة. بمعنى لكي تكون التربية على حقوق الإنسان تربية ناجعة، لا بد أن تكون تربية تتيح للمتعلّم اكتساب المهارات الحياتية.

وتعرّف منظمة الصحة العالمية المهارات الحياتية بأنها "قدرة شخص ما على الاستجابة بفعالية لمتطلبات الحياة اليومية وتحدياتها".

بمعنى أنها "مجموعة من القدرات العاطفية والإدراكية والاجتماعية التي تساعد الأشخاص عموماً على اتخاذ قرارات مدروسة: حلّ المشاكل، التفكير بصورة نقدية وخالقة، التواصل بفعالية، إقامة علاقات سليمة، وتسيير شؤون حياتهم ومواجهة ما يُعيقهم بصورة صحيّة ومنتجة(ابن عاشور:٢٠٠٣، ٦٣)" وهي تصنّف إلى ثلاثة أصناف، هي على التوالي:

- المهارات الاجتماعية: مهارات التواصل والعلاقات بين الأشخاص(العماري:٣٢، ٢٠٠٠)، وتضمّ:

- *مهارات التواصل اللفظي وغير اللفظي، والإنصات الفعّال والتعبير عن المشاعر والقدرة على العطاء والاستفادة من التغذية الراجعة.

- *مهارة المقاومة والتفاوض وإدارة الاختلاف، وإثبات الذات، والقدرة على مقاومة ضغوط الآخرين.
- *مهارة التعاطف والقدرة على الإنصات للغير وتفهم حاجياته ووجهات نظره والتعبير عملياً عن ذلك التفهم.
- *مهارة العمل ضمن فريق.

- *مهارات كسب التأييد التي تركز على مهارات الإقناع والتأثير.

- المهارات الإدراكية: وتشتمل على : (العماري:٣٣، ٢٠٠٠)

- * مهارات اتخاذ القرار وحلّ المشكلات

- *مهارات التفكير الناقد والتقييم الذاتي (القدرة على تحليل تأثير وسائل الإعلام والأقران) والوعي بالقيم والمواقف والمعايير والمعتقدات والعوامل التي تؤثر في الأفراد، والقدرة على تحديد مصادر المعلومات الملائمة.

- المهارات العاطفية، وتحتوي على: (العماري:٣٣، ٢٠٠٠)

- *مهارات تعديل المشاعر وهي التحكم في الغضب والقلق والقدرة على مواجهة الخسارة وسوء المعاملة والصدمات.

*مهارات مقاومة الضغط التي تنطوي على التحكم في الوقت، والتفكير الإيجابي وتقنيات الاسترخاء.

*مهارات تعزيز الثقة في النفس، وتقدير الذات والتقييم الذاتي والتعديل الذاتي.

حيث يسمح مدخل المهارات الحياتية بتوفير أرضية للتربية على حقوق الإنسان باعتباره يخاطب مهارات تتمّ تنميتها لتسمح بترجمة حقوق الإنسان إلى مواقف وممارسات عملية، ومن ثم تمنع اختزالها في مجموعة معارف تنتهي تأثيراتها بانتهاء الامتحانات.

بعبارة أخرى، إن مختلف حقوق الإنسان وحرّياته هي سبيل لتحويل الأفراد والجماعات إلى فاعلين قادرين على صنع مصيرهم والتحكم في وجودهم وهو ما لا يتحقّق إلا باكتساب مهارات تخوّل لهم على سبيل المثال العمل ضمن فريق وكسب التأييد لقضايا حقوق الإنسان المختلفة، وممارسة النقد والضغط على منتهكي تلك الحقوق، والمشاركة في إبداع حلول لقضايا حقوق الإنسان.

بمعنى آخر إن التعاطف مع ضحايا انتهاك حقوق الإنسان مثلاً يقتضي لا التعبير عن ذلك التعاطف لفظياً فقط، وإنما ترجمة ذلك التعاطف إلى ممارسات عملية من قبيل الاتصال بالمنظمات الحقوقية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومن خلال الاحتجاج السلمي على تلك الانتهاكات، ومن خلال التشهير بانتهاك تلك الانتهاكات في وسائل الإعلام، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي... الخ.

إن اكتساب الأفراد والمجموعات لهذه المهارات يساعدهم على ترجمة تلك الحقوق إلى واقع ملموس. فالانتصار على سبيل المثال إلى حرية التعبير يمرّ عبر تنمية مهارة التواصل ومهارة الإنصات للغير، كما أن مقاومة التعذيب ومختلف أشكال التمييز لا سيما منها تلك التي تستند إلى الدين أو الجنس أو اللغة أو الدين، تمرّ عبر تنمية مهارات مهمة في مقدمتها مهارة التفكير النقدي، ذلك أنه دون تلك المهارة لا يمكن التشكيك في تلك الانتهاكات وخاصة في الأفكار التي استندت عليها.

بمعنى آخر، إن مهارة التفكير النقدي تجعل من ممارسات كثيرة موضع شك وتساؤل لأنها وفي حالات كثيرة بُنيت على تصوّرات خاطئة (العنف المسلط على المرأة أو الطفل مثلاً). وغالباً ما يؤدي التفكير النقدي إلى "تنمية الفكر المنفتح والفضولي الذي يحمي من الدوغمائية والتحيزات الاجتماعية، وهما الاثنان من أكثر الأعداء تدميراً للتفاعل الحرّ والمتكافئ بين مختلف الأفراد أو المجموعات".

وتعدّ مهارة كسب التأييد من بين أهم المهارات فحقوق الإنسان بمختلف أجيالها وأنواعها تحتاج إلى كسب التأييد والإقناع بها. بمعنى أن الاكتفاء بمعرفة تلك الحقوق دون العمل على كسب التأييد لها لا يؤدي إلى منع انتهاكها.

وبتعبير مغاير لا يمكن الاشتغال على حقوق الإنسان باعتبارها معارف مجردة لا غير لأنها تصير بلا معنى بالنسبة إلى التلاميذ خاصة إذا كان الواقع اليومي لأولئك التلاميذ في قطيعة تامة مع تلك الحقوق. (بلوم، ماسيا: ٢٠٠٨)

ومثل هذا التحول في المقاربة التي تقوم على التعريف بها وكسب التأييد لها والدعم لمختلف أنواعها وأجيالها، يجعل من المدرسة مؤسسة تتعالى عن الاكتفاء بتقديم حصص نظرية عن حقوق الإنسان والاكتفاء بالاحتفال ببعض المناسبات مثل تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل... الخ. بمعنى أن المدرسة تحتاج إلى مدخل المهارات الحياتية باعتباره بيسر فعلاً للمتعلّمين التحول إلى فاعلين مدافعين عن حقوق الإنسان، ملتزمين بها في ممارساتهم اليومية. ومن هذا المنطلق يكون مدخل المهارات الحياتية مدخلاً ملائماً. (بالراشد: ٢٠١٨)

انطلاقاً من هذه المعطيات التي تم تسجيلها حول دلالة عبارة حقوق الإنسان، وحول تعزيز هذه الحقوق عبر التربية والتعليم، يمكن أن نخلص إلى اقتراح بعض المميزات التي تسم التربية على حقوق الإنسان، وتحدد طبيعتها وهويتها. وذلك كما يلي: (الانتصار: ٢٠١٠)

أ- تربية إنسانية:

إن التربية على حقوق الإنسان هي تربية ذات نزعة إنسانية، من حيث هي تربية تتجه إلى توعية الإنسان بحقوقه، وإلى تعزيز هذه الحقوق باعتبارها تشكل الماهية الحقيقية والأصلية للإنسان؛ فهي جوهر وجود الذات الإنسانية، وهي طبيعة هذه الذات ككائن بشري متميز. إن هذه التربية، إذن، هي تربية من أجل الإنسان، من أجل ما يحق له ماهيته وجوهره.

ب- تربية تنويرية عقلانية:

إن التربية على حقوق الإنسان هي تربية تصدر عن نزعة تنويرية عقلانية، من حيث إنها تؤسس خطابها الإنساني على مفاهيم تنويرية، كالذات والعقل، كالحرية والتسامح والاختلاف والكرامة والمساواة والديمقراطية.. ومن خصائص هذا الجهاز المفاهيمي أنه يعبر عن الاتجاه إلى تشييد فكر تحرري، ينطلق من ذات الإنسان ككائن، عاقل، ويقصد تنوير الأفكار والأذهان والسلوكيات والعلاقات.

ج- تربية نقدية:

إن التربية على حقوق الإنسان ذات بعد نقدي؛ إذ تنزع إلى إعادة النظر في مختلف القيم والمبادئ والسلوكيات التي تنافي حقوق الإنسان، والتي تعوق ممارسة هذه الحقوق واحترامها. إنها تربية تعلن عن تغيير عميق للممارسات التقليدية للتعليم، وتتادي بتغيير أعمق في وظائف المؤسسة التعليمية، وفي كثير من أساليب التفكير. وقد عبر عن ذلك أحد الباحثين بقوله: "إن التربية على حقوق الإنسان هي تحويل ثقافي عميق."

د- تربية حديثة:

وتتسم التربية الحقوقية بسمة تجعلها متناسبة مع التربية الحديثة؛ وذلك من حيث إنها تربية تتضمن مبدأ تفتح شخصية المتعلم (المواطن) على المحيط الذي تعيش فيه. فأن تقصد التربية الحقوقية تكوين مواطن يؤمن بقيم حقوق الإنسان، ويحترمها، ويعترف بحقوق الآخرين، ويرفض ما ينافي هذه الحقوق لدى الفرد وفي المجتمع، ويسلك سلوكا يطابقها ويعززها، فإنما هي بذلك ترمي إلى أن تكون شخصية المتعلم (المواطن) شخصية منفتحة بوعي على محيطها، وتتفاعل إيجابيا مع هذا المحيط، وما يتكون منه من أفراد ومؤسسات وقوانين..

هـ- تربية قيمية سلوكية:

تقودنا الخصائص السابقة إلى وصف التربية على حقوق الإنسان بأنها تربية قيمية سلوكية؛ فهي بتعزيزها لقيم ثقافة حقوق الإنسان، واتجاهها إلى تعليم سلوكيات تؤسسها تلك القيم؛ فإنما هي تقصد مخاطبة الإنسان ككائن يتخذ مواقف ويمارس سلوكيات عملية، وليس ككائن مفكر فقط. وهكذا، فالتربية على حقوق الإنسان، ولأنها تنويرية ونقدية وحديثة، كما مر معنا؛ فإنها تربية تهدف إلى تأسيس نسق قيمى سلوكي

جديد، يقوم على إعمال العقل وتدخل الذات، وينحو إلى تحويل في الأفكار والأعمال والمواقف التي يعرفها محيط الإنسان وبيئته.

إذا فكرنا في معطيات هذا التعريف الموجز بالتربية على حقوق الإنسان، سنجد أن هذه التربية ذات صلة بعدة مستويات، فما هي؟

#- مستويات التربية على حقوق الإنسان ومجالاتها:

ترتبط التربية على حقوق الإنسان بثلاثة مستويات تشكل المجالات التي تتجسد فيها مختلف مظاهر ترسيخ ثقافة الحق والواجب والديمقراطية. وهذه المستويات هي: المستوى البيداغوجي، والمستوى التربوي، والمستوى الثقافي المجتمعي. لنقف عند كل من هذه المستويات: (الانتصار: ٢٠١٠)

١ - المستوى البيداغوجي (التدريس المندمج):

إن الاتجاه إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في البرامج الدراسية يضعنا في قلب المستوى البيداغوجي التدريسي، من جهة أولى، بينما لا تستقل تلك الثقافة بذاتها كمادة ذات بناء مستقل، من جهة ثانية؛ مما يؤدي إلى القول بأسلوب "التدريس المندمج" كأسلوب تعليمي بيداغوجي يدخل قيم حقوق الإنسان في بنية المواد الدراسية، ويفتح فكر المتعلم وسلوكه، عبر هذه المواد، على قيم الكرامة والمساواة والحرية والمواطنة والاختلاف، وغير ذلك من الحقوق المختلفة للإنسان.

لا يتعلق الأمر، ونحن نفكر في المستوى البيداغوجي للتربية الحقوقية، ببناء منهاج لمادة دراسية مستقلة، ولا بإعداد برنامج وكتاب مدرسي خاص بهذه التربية، ولا بتهيؤ جذاذات تقنية لدروسها.

ليس الأمر كذلك، وإنما يقصد دمج ثقافة حقوق الإنسان في منهاج كل مادة دراسية، فتصبح جزءاً من برنامج كل مادة، وتشغل مكاناً ما في كتب كل مادة، كما تكون حاضرة في صياغة أهداف كل مادة، وتكون في موقع الاعتبار بالنسبة لطرق تدريس كل مادة. أي أن القيم والمبادئ والحقوق، التي تقصد تربية المتعلمين عليها، ستتماهى مع كل مادة تعليمية، فتغدو من صلبها.

هكذا إذن، يتجه التعامل البيداغوجي مع التربية على حقوق الإنسان إلى أن تدمج هذه الحقوق في ديداكتيك كل مادة من موادنا الدراسية، ويذهب هذا الدمج إلى أن تحضر حقوق الإنسان في نسق كل مادة،

من مستوى أهدافها حتى أساليب تقويمها. كما يمتد هذا الحضور من مستوى تدريس المادة إلى مستوى التأطير فيها؛ فلا يكون دمج ثقافة حقوق الإنسان في المواقع الممكنة من برامج المواد فقط، ولا في وسائلها وطرقها وجذازاتها فحسب (التدريس)...، بل يكون ذلك الدمج أيضاً في مختلف العمليات التي يمارسها الإشراف التربوي لكل مادة تعليمية؛ إذ تصبح حقوق الإنسان حاضرة كموضوع في التنشيط التربوي (ندوات - دروس تطبيقية)، وفي التأطير التربوي (توجيه المدرس)، وفي المراقبة التربوية (تقويم عمل المدرس).

ويبدو واضحاً، إذن، أن التدريس المندمج لحقوق الإنسان يتأسس على النظر إلى المواد الدراسية كدوائر مستقلة عن بعضها، وتختلف عن بعضها، من حيث محتوياتها وأهدافها الخاصة ووسائلها، وأساليب تدريسها وتقويمها وتأطيرها، والأسلاك والمستويات والشعب الموجهة إليها...، ولكن قيم حقوق الإنسان هي عنصر يوجد داخل كل هذه الدوائر (المواد)، ويبرز كعنصر مشترك بينها، يجعلها موحدة ومتكاملة. ومما جاء في إحدى وثائق مركز حقوق الإنسان "أن الغرض هو تكامل الموضوعات التي تدرس بالفعل في المدارس". وبهذا المعنى، وخلف اختلاف المواد التعليمية، يوجد تكاملها في توجهها إلى انفتاح شخصية المتعلم على حقوق الإنسان، وإلى ترسيخ هذه الحقوق في سلوكه ومواقفه.

نخلص إلى أن هذا المستوى البيداغوجي للتربية على حقوق الإنسان يتجسد في ممارسة هذه التربية من داخل العملية التعليمية التعلمية، وذلك بواسطة ما أطلقنا عليه التدريس المندمج، الذي نحدد أسسه وأبعاده في ما يلي:

- أ - قابلية المواد الدراسية المختلفة لاستلهاام قيم ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها.
- ب - اشتراك مختلف المواد الدراسية ووحدتها في انسجام أهدافها الخاصة وطرق تعليمها مع روح الثقافة الحقوقية الإنسانية.
- ج - توحيد النصوص الناظم لتعامل المواد الدراسية مع حقوق الإنسان، تحقيقاً لانسجام ما يترسخ لدى المتعلم (المواطن) بصدد قيم الكرامة والحرية والتسامح والمواطنة، وغير ذلك من الحقوق.
- د - تحويل فضاء الفصل الدراسي، من حيث سلوكيات المدرس والمتعلم، ومن حيث تفاعل عناصر القسم مع بعضها، ثم مع المادة الدراسية، ومع أسلوب العمل...، تحويله إلى فضاء لترسيخ حقوق الإنسان على مستوى الوعي والسلوك، بالنسبة لكل فرد، وكذلك داخل جماعة القسم.

وبعد، فإن هذا المستوى البيداغوجي لن يثير إلا جانباً محدوداً من التربية على حقوق الإنسان، وهو دمجها داخل المواد الدراسية. غير أن هذه التربية لن تكتمل بهذا المستوى وحده، ولن تقف عند حدوده. ومن هنا يجدر بنا أن نوجه النظر إلى المستوى الثاني لممارسة التربية الحقوقية وترسيخ ثقافتها وهو "المستوى التربوي".

٢ - المستوى التربوي (التربية الشاملة) :

يجدر بنا أن لا نقف بالتربية على حقوق الإنسان عند مستوى التدريس المندمج، داخل الفصل الدراسي، وإنما يتطلب الأمر التأسيس لهذا المستوى منذ مراحل التربية الأولى داخل الأسرة والعائلة، وتعزيزه من وراء جدران الفصل، سواء في الفضاء المدرسي نفسه، أو في الفضاء السوسيو تربوي العام. ففي تلك المراحل وهذه الفضاءات ينبغي ترسيخ ما يؤسس لثقافة حقوق الإنسان، ثم تعزيز ما يكتسب منها، مما يدعو إلى القول بأن التدريس المندمج لحقوق الإنسان، المطروح في ما سبق، هو عملية يتوقف نجاحها على التربية الشمولية على حقوق الإنسان. فالمدرسة ليست وحدها معنية، ولكن هناك أيضاً ما يسمى بـ"المدرسة الموازية"، أي وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي تلعب دوراً مهماً. وتشكل، إلى جانب هذه الوسائل، مختلف فضاءات التربية ما يسمى هنا بالمدرسة الموازية.

ويقصد بالتربية الشاملة على حقوق الإنسان، حسب هذه الملاحظات، الاشتغال الهادف إلى نشر قيم الحرية والكرامة، وترسيخ سلوكيات المساواة والتسامح والديمقراطية والاختلاف، في مختلف مراحل نمو الفرد وتطوره الفيزيولوجي والعقلي والوجداني، وعبر مختلف المؤسسات التربوية والاجتماعية، مثل الأسرة والتعليم الأولي والأنشطة المدرسية ووسائل الإعلام ومؤسسات التنشيط والتثقيف..

أ - فضاء الأسرة :

يبدأ الفرد في اكتساب القيم والرموز عبر التوجهات، المباشرة أو غير المباشرة، التي تحكم وجوده داخل الأسرة، والتي تنظم علاقاته وتفاعلاته مع أفراد العائلة وتقاليد وأعرافها. بحكم أهمية السنوات الأولى في تكوين شخصية الفرد فإن ما يكتسبه في مؤسسة الأسرة سيمتد أثره، إيجاباً أو سلباً، على تفكيره وسلوكه في ما بعد طفولته الأولى، وحينما سينضم إلى نسيج مؤسسات أخرى غير الأسرة. ولعل ذلك ما يجعل من التربية داخل الأسرة أحد أسس كل تربية، ومنها التربية على حقوق الإنسان. فإذا لم تجد هذه

الأخيرة ما يرسخها ويعززها وينسجم معها، منذ الطفولة الأولى في الأسرة والعائلة، فإن ذلك سيكون عائفاً أمامها في المراحل اللاحقة للطفولة، وفي المؤسسات الأخرى خارج مجال الأسرة.

ب - فضاء التعليم الأولي:

إذا سمحت للطفل ظروف أسرته الاجتماعية والاقتصادية فإنه يدخل الفضاء التعليمي الأولي، فضاء روض الأطفال والأقسام الإعدادية. وبذلك يدخل الطفل عالم التفاعل الاجتماعي مع الآخرين، كباراً (مربون ومعلمون) وصغاراً (الأطفال وجماعة الفصل)، ومع الأنظمة والتشريعات (التسيير الإداري)

هنا سيكتسب الطفل سلوكيات وقيماً، بفعل تلك التفاعلات والعلاقات البشرية والتنظيمية، وسيكون ذلك إحدى مكونات شخصيته قبل البدء في السلك الدراسي الأول داخل المدرسة، أي قبل شروعه في تلقي المواد الدراسية النظامية. وهكذا فإن نوعية ما يكتسبه الفرد في التعليم الأولي ستكون ذات أثر على ما نريد تربيته عليه فيما بعد. ومن ثمة يلزم أن تؤسس مرحلة التعليم الأولي للتربية على حقوق الإنسان بترسيخها للقيم والسلوكيات التي تنسجم ومبادئ الثقافة الحقوقية، كي لا تكون تلك المرحلة عائفاً أمام هذه الثقافة بعدياً.

ج - فضاء الأنشطة المدرسية:

ويقصد بها تلك الأعمال التربوية والاجتماعية والثقافة التي تقام، أو ينبغي أن تقام، داخل الفضاء المدرسي، ولكنها خارج الفصل وحصص المواد الدراسية. إن هذه الأنشطة، مبدئياً، هي بمثابة تكوين وتربية مستمرين للمتعلمين، واستكمالاً لما يلقن داخل حجرات الدرس. كما أن هذه الأنشطة هي مجال تفاعلي للمتعلمين من مختلف الشعب والمستويات فيما بينهم، وهي مناسبة لتواصل مدرسي مختلف المواد وهيئة الإدارة في علاقات تعكس الروح التربوية المنظمة للمجال المدرسي. وهكذا فإن هذه الأنشطة المدرسية ستكون مصدر تربية على قيم وسلوكيات يقتضي الأمر أن تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، تعززها وترسخ الوعي بها والسلوك وفقها.

د - فضاء وسائل الإعلام:

تشكل وسائل الإعلام بالنسبة للفرد (الطفل-المتعلم)، وخصوصاً البصرية منها، مصدر تلقي معلومات ونماذج من السلوك والقيم السائدة في بيئته ومحيطه، وخارجها أيضاً. وتساهم بذلك وسائل الإعلام

في تشكيل ذهن الطفل وتطلعاته وأنماط سلوكه، سواء كانت تخصه كفرد، أو في علاقته مع الآخرين. وهكذا فإن المواد التي يقدمها جهاز التلفزيون للأطفال، ولل كبار أحياناً، تصبح ذات أثر فعلي حينما يتم الاقتداء بما تتضمنه من شخصيات وقيم ورموز. ومن ثمة فإن وسائل الإعلام كذلك تكون عاملاً مساعداً أو عائقاً للتربية على حقوق الإنسان، حسب نوعية ما تقدمه وتنشره وتلقنه.

ونظراً لانتشارها الواسع، وللتعامل اليومي والمباشر معها، ولسرعة أثرها المرئي، فإن وسائل الإعلام تملك أكبر الأثر على الأذهان والسلوكيات؛ مما يلزم باستحضارها كمصدر رئيسي للتربية على حقوق الإنسان، وبصورة تتسجم مع باقي مصادر هذه التربية.

هـ - فضاء التنشيط والتثقيف:

ويضاف إلى هذه المؤسسات والمجالات التربوية والاجتماعية مختلف الجهات التي يعهد إليها بالتنشيط والتثقيف، ويتعلق الأمر بالجمعيات الثقافية والفنية والرياضية، وبمؤسسات الشباب والثقافة. فها هنا نجد مجالاً لتربية الأطفال، ولل كبار أيضاً، لتأطيرهم وتنشيطهم وتنقيفهم، نظرياً وعملياً. وبذلك فإن هذه الجمعيات والمؤسسات ستكون مصدر تكوين بالنسبة لأعضائها وروادها، على الأقل، مما سيجعل منها عاملاً سلبياً أو إيجابياً أمام التربية على حقوق الإنسان، حسب نوعية القيم والسلوكيات التي تساهم في تكوينها وترسيخها لدى المستفيدين من تنشيطها وتثقيفها.

إن هذا الفضاء هو مجال مفتوح وعمومي للتنشيط والتثقيف، ومن هنا أهمية مساهمته الواسعة والمتنوعة في ترسيخ مكونات الثقافة الحقوقية الإنسانية المنشودة.

واضح من هذا الفصل، إذن، أن فعل التربية والتكوين لشخصية الفرد لا يصدر عن المدرس وحده، وإنما هو فعل يصدر عن عدة جهات، بل إن من هذه الجهات من يسبق أثره تدخل المدرس. ولعل ذلك ما يقضي بالنظر إلى التربية على حقوق الإنسان من حيث هي تربية شمولية؛ إذ لا يكفي إنجازها داخل الفصل المدرسي وحده، بل إن الأمر يلزم بممارستها على مستوى الفضاء التربوي جملة.

٣ - المستوى الثقافي المجتمعي:

إن الممارسة البيداغوجية، والممارسة التربوية أيضا، ليستا معزولتين عن البنية الثقافية المجتمعية عامة؛ مما يلزم بالتفكير في أن لا نجاح للممارستين المذكورتين بدون انسجامهما مع ممارسة تشملهما وتستغرقهما، وهي الممارسة الثقافية. فهذه الأخيرة هي التي تؤسس وتؤطر كل عملية تربوية (التنشئة) وتعليمية (التدريس)، وخصوصاً على مستوى التصورات والمعارف والقيم.

إن ما يلحق للمتعلم في المدرسة، وإن ما يتلقاه الفرد من تنشئة في مختلف المؤسسات الاجتماعية، إن ذلك يتأسس على ثقافة المجتمع النظرية وتصورات القيم ومعايير السلوكية.

وعلى ضوء هذا التصور، فإن تدريس ثقافة حقوق الإنسان وتنشئة الفرد على مبادئها ومفاهيمها وقيمتها يتطلبان تأسيسهما على نشر ثقافة نظرية وقيم للسلوك والتعامل تتكامل والثقافة الحقوقية، وتمهد لها وتشيعها وتحميها، نظريا وتشريعيا وعمليا، على مستوى المجتمع كلية في مختلف مرافقه وقطاعاته.

وهكذا تكون الحاجة كبيرة إلى ثقافة عقلانية إنسانية تنويرية، فهي الكفيلة بتعبيد الطريق لتدريس وتنشئة يرسخان حقوق الإنسان؛ مما يؤمن "تطبيق مبادئ حقوق الإنسان تطبيقا عمليا في المجتمع عموما. كما يعزز الدروس المستفادة ويهدي التلاميذ إلى معرفة المساهمة التي قد يقدمونها خارج الصف والمدرسة، وفي حياتهم كأفراد بالغين". إذ أن دمج الثقافة الحقوقية في التكوين المعرفي والسلوكي والوجداني للفرد يقتضي سيادة نسق ثقافي قيمى يرتكز على مبادئ ومفاهيم "العقل" و"الإنسان" و"الحرية"، وهو النسق الذي يعلي من شأن "الذات" وحققها في الوجود، وفي الكرامة، وفي التفكير، وفي كل ما من حقها.

إن دمج قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المواد الدراسية، وتربية الفرد على هذه الحقوق، سيظان عملا غريبا عن النسق المجتمعي العام إذا لم تتم تنمية ثقافة يكون الإنسان محورها، وبشكل العقل مبدأها، وتقوم على الحرية والتنوير. فاستمرار ثقافة وقيم تمجدان "اللاعقلانية"، ولا تستحضران الإنسان كقطب رئيسي، وترسخان السلطة، وتمارسان الظلم والعنف...، إن استمرار ذلك من شأنه أن يجعل خطاب حقوق الإنسان في المدرسة، وفي أي مكان آخر، مجرد قول "قارغ من المعنى" و"عديم المصداقية". فالمحيط الذي ترتبط به المدرسة ينبغي أن يؤمن بحقوق الإنسان ويحترمها ويحميها، كي يترسخ ذلك على مستوى المدرسة.

نخلص إلى أن مشروع "التربية على حقوق الإنسان" هو مشروع ملزم بأن يستحضر مستويات متعددة يؤسس بعضها الآخر، ويكمل بعضها الآخر؛ فهو مشروع لا يتوقف عند حدود ما هو بيداغوجي فقط، ولا يرتبط

بالنسق التربوي الشمولي فحسب، بل هو مشروع يتعلق بهذين المستويين معا وبدمجهما في نسق ثقافي مجتمعي أشمل يتسم بالعقلانية والإنسانية والتنوير.

بهذا المعنى، إذن، نجد أنفسنا أمام مشروع ليس بيداغوجياً خالصاً، ولا تربوياً صرفاً، وإنما هو مشروع سوسيوثقافي. إنه مشروع تحديث العقل ثقافياً، وتنمية وضع الإنسان اجتماعياً، وتثوير القيم في أفق عقلائي إنساني تحرري يقر الحق ويحترم الواجب، وإقامة ذلك على نظام سياسي ديمقراطي ينسجم وهذا الثقافي التثويري الإنساني، ويكون مع حقوق الإنسان لا ضدها.

(٢) المواطنة وحقوق الإنسان :

الأصل في فكرة حقوق الإنسان، في أصولها الفلسفية، أنها تلك المنظومة (من الحقوق)، التي تنتمي إلى إطار مرجعي لها هو: الدولة الوطنية. والدولة هذه هي من يكفل تلك الحقوق ويخضع عليها الشرعية، ويحيطها بالضمانات القانونية والدستورية، ويمارس السلطة العقابية في حق من ينتهكها أو يعتدي عليها. ويستوي في ذلك النظر إلى الحقوق تلك بوصفها طبيعية، كما في قول فلسفي، أو مدنية؛ كما في آخر؛ إذ يكفي الاتفاق عليها - في جملة ما يكون موضوع توافق - واستدخالها في منظومة قوانين الدولة؛ ليكون لهذه الأخيرة سلطان الرعاية لها، والإشراف عليها وصونها. (بلقريز: ٢٠٢١)

يقضي منطق الدولة الوطنية الحديثة بأنّ المواطن فيها كينونة سياسية قانونية مجردة من كلّ مضافاتها الاجتماعية (فقر، غنى، انتماء قبليّ أو مناطقي...) والثقافية (دين، قوم أو أصل سابق، لغة...) ومحررة منها. يقطع المواطن مع ما قبله؛ مع ما يشده إلى ما قبل مواطنته من روابط الدم والجنس والدين، وذلك شرط لازم ليكون مواطناً في الدولة التي لها - وعليها - أن تحتكر ولاءه، وأن تحتكر قوانينها الحقّ الحصريّ في إجراء أحكامها عليه.

على أن هذا لا يعني أنّ من مقتضيات المواطنة أن يتخلّى المواطنون، مثلاً، عن حقوقهم في ممارسة اعتقاداتهم الدينية، أو التخاطب بلغاتهم المحلية، أو التعبير عن ثقافتهم الذاتية حتى يحافظوا على مواطنتهم؛ كما ليس يعني أنّ على الدولة الوطنية أن تحظر ممارسة تلك الحقوق على مواطنيها بحسبانها حقوقاً فرعية أو فئوية، أي غير وطنية جامعة، حتى تحمي حقوق المواطنة مما قد يتهدها؛ ذلك أنه ما من دولة وطنية

تملك أن تمنع مواطناً من مواطنتها، أو قسماً من مواطنتها، من اعتناق الدين الذي يشاء، أو المذهب الذي يشاء، أو أن يتحدث اللغة التي يشاء، أو أن يعبر عن نفسه من داخل عالم ثقافي خاص.

مما سبق يتضح لنا أن هذا هو الوضع الاعتباري لحقوق الإنسان في نطاق الدولة الوطنية الحديثة، وهو هو الوضع الاعتباري للمواطنة في نظامها السياسي والدستوري. ولكن من الواضح أن الطبعة الليبرالية للدولة الوطنية هذه - وهي الغالبة عليها منذ القرن الثامن عشر - غلبت حقوقاً على أخرى على نحو أحدث أزمات في مسيرة تلك الدولة وفي استقرارها، بما ولده فيها من صراعات ونزاعات زادت وتأثرها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومن ذلك، مثلاً، أنها قدست الحق في الملكية الخاصة (التي اعتبر جون لوك حمايتها مبرراً وجود الدولة خلافاً لتوماس هوبس الذاهب إلى وجوب احتكار الدولة للثروة والملكية)؛ وإذ أذن انتصار فكرة حق التملك (الخاص)، وصيرورته نظاماً سائداً، بانتصار الإيديولوجيا الليبرالية وقواها الاجتماعية، في إطار انتصار إجمالي للنظام الرأسمالي، نجم من ذلك شرخ كبير في معنى المواطنة، وفي معنى حقوق الإنسان، كما صاغه الفكر الليبرالي نفسه؛ إذ لم تعد المواطنة مساواة في الحقوق: بين قسم مالك وقسم محروم من المنافع وتحديداً، من وسائل الإنتاج. وقد انتهت كتابات ماركس مبكراً، منذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبعد تجربة أولى طوباوية للاشتراكية الفرنسية، إلى هذه الحقيقة، فنتج من الانتباه ذاك نقد حاد وعميق للأزعموات الإيديولوجية الليبرالية، وما يضمه نظامها الاجتماعي من خيف فادح بالحقوق الاجتماعية. (بلقريز: ٢٠٢١)

وكما استوعبت منظومة حقوق الإنسان - في طبيعتها الاجتماعية - حقوق الطبقات الاجتماعية (المنتجة) المهضومة حقوقها، لا حقوق «الأفراد» فحسب، كذلك استوعبت، بعد الحرب الكونية الثانية، حقوق فئات اجتماعية عريضة تُحيف في حقها، لأزمان متطاولة، ولم تستوعبها فكرة المواطنة استيعاباً حقيقياً؛ وتلك، مثلاً، حال فئة النساء التي اهتُصمت حقوقها في مجتمع ذكوري مُزمن؛ بفضل انتشار أفكار الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة في المجتمع، ونقد الثقافة الذكورية والبطريركية، ونضالات الجمعيات النسائية، أمكن لحقوق المرأة - وبعدها لحقوق الطفل - أن تُستدخَل في جملة حقوق الإنسان، في بعض غير قليل من البلدان والدول، وأن يُعاد باستدخالها وإقرارها بعض التصحيح والتصويب لنظام

المواطنة. ومع ذلك، لم يكن اتجاه التعبير عن فكرة حقوق الإنسان اتجاهًا واعدًا بالمزيد من المكتسبات؛ بل كان الارتكاس والتراجع والسوء من مسالكة أيضاً ! (بلقريز: ٢٠٢١)

لذا تهتم حقوق الإنسان بالفرد على اعتباره إنساناً بشراً، أما المواطنة فتهم بالفرد على اعتباره مواطناً يحمل جنسية تلك الدولة وأحد أعضاء المجتمع السياسي فيها. (Biparva, Zamani: ٢٠١٦)

واعترافاً بأهمية حق حصول الفرد على الجنسية؛ أي المواطنة الفعالة ، فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحديداً في المادة رقم ١٥ على: "أن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، وأنه لا يمكن حرمان أي إنسان تعسفاً من حق الحصول على جنسية أو إنكار حقه في تغييرها" (Rhoda et al:2020)

وتبرز أهمية حق الفرد في الحصول على الجنسية باعتبارها الحق الأولي للحصول على باقي الحقوق الأساسية للفرد في الدولة التي يحمل جنسيتها؛ إذ يمكن اعتبارها بوابة للحقوق الأخرى، وتعتبر الجنسية أقوى علاقة قانونية بين الفرد والدولة، وضماناً لحقوق الفرد في الدولة؛ (Cardiell: ٢٠٢٠) إذ تقدم الدولة بحيازتها للفرد الحماية الدبلوماسية، وغالباً ما تكون الجنسية شرطاً قانونياً لممارسة باقي الحقوق الأساسية في الدولة، بما في ذلك كامل الحقوق السياسية، مثل: الحق في التصويت أو تقلد المناصب العامة أو غيرها، وبالتالي فإن الأفراد الذين حرّموا تعسفاً من حقهم في الحصول على الجنسية هم من أكثر الأشخاص عرضةً لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم. (إيمان الحيارى: ٢٠٢٠)

#- أوجه الاختلاف بين المواطنة وحقوق الإنسان :

تجدر الإشارة عند الحديث عن المواطنة وحقوق الإنسان إلى اختلاف هذان المفهومان عن بعضهما البعض وبأنه لا يجب الخلط بينهما كما أشار الباحثون المختصون. (Basok, Ilcan, Noonan:2020) ، ويتشارك كلا المفهومين في المنظور القانوني للفرد إلا أنهما يختلفان بارتكاز حقوق الإنسان على المفاهيم الأخلاقية للأفراد أما المواطنة فتقوم على المفاهيم السياسية؛ فحقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية التي يتمتع بها عموم البشر، في حين تقتصر المواطنة على نطاق أضيق يتمثل بحقوق أفراد مجتمع محدد، و**يبين الآتي أوجه الاختلاف الجوهرية بين حقوق الإنسان والمواطنة:** (إيمان الحيارى: ٢٠٢٠)

*- تختص حقوق الإنسان بحقوق جميع الناس بغض النظر عن عضويتهم في أي مجتمع سياسي؛ أما المواطنة فتختص بشكل حصري بمن هم أعضاء مجتمع سياسي أو إقليمي محدد.

*- يُنظر لحقوق الإنسان على أنها حقوقٌ عالميّة، بينما تكون المواطنة أكثر خصوصيّة؛ إذ إنّ الحقوق والامتيازات التي تمنحها تظل محصورةً داخل دولٍ معيّنة.

*- تُعتبر حقوق الإنسان حقوقاً معنويّةً وقانونيّةً من حيث المبدأ الذي تقوم عليه رغم أنها تُظهر جانباً سياسياً في كثيرٍ من الأحيان، في حين أنّ المواطنة تُجسّد دلالاتٍ سياسيّةٍ بحثية؛ حيث تُعتبر المواطنة وسيلةً سياسيّةً أساسيّةً تحكم المصير الديمقراطي.

*- تتجاوز حقوق الإنسان النطاق الدولي حينما يكون الهدف منها حماية الأفراد، في حين تُمنح المواطنة بشكلٍ حصري من قِبَل الدول. تُعتبر حقوق الإنسان بمثابة حقوقٍ ذات أهميةٍ وقائيّة، أما المواطنة فتُعتبر مجموعة استحقاقاتٍ يُمكن ممارستها بشكلٍ عملي.

ويشير " أحمد زايد " إلى أن مفهوم المواطنة يتداخل مع مفهوم حقوق الإنسان تداخلاً كبيراً، بحيث يمكن القول أنهما وجهان لعملة واحدة. ونكتشف هذا التداخل عندما نرجع إلى تاريخ الاهتمام بكليهما؛ فالاهتمام بقضية حقوق الإنسان هو اهتمام بأن يكون للفرد هوية في مجتمعه، أي تأكيد على مواطنة الفرد وانتمائه إلى كيان اجتماعي أكبر.

وعلى نفس المنوال فإن الاهتمام بعضوية الفرد في المجتمع "كمواطن" هو اهتمام بحقوق هذا المواطن بوصفه إنساناً بشراً، وهو اهتمام أيضاً بما يتوقع من هذا المواطن من واجبات يجب عليه أن يؤديها، في إطار عام من المسؤولية الاجتماعية. ويحدث الالتقاء بين المواطنة وحقوق الإنسان بأي معني من معاني المواطنة.

فإذا فهمت المواطنة فهماً قانونياً، فإنها تُفهم علي أنها عضوية قانونية داخل الدولة، يكتسب من خلالها الفرد وضعاً قانونياً حقوقياً يرتبط بحمل الجنسية ووثائق الهوية القانونية وغيرهما.

وإذا فهمت المواطنة بهذا المعني القانوني؛ فإنها ترتبط بالحقوق، فلا مكانة قانونية إلا وورائها حقوق مكتسبة أقلها الحصول على الوثائق المؤكدة للهوية القانونية.

وإذا ما أُنسع فهم المواطنة ليشمل العضوية في المجتمع، وما يرتبط بذلك من العمل والمشاركة السياسية والمشاركة في الفرص المختلفة التي يوفرها المجتمع، تأتي قضية الحقوق في الصدارة، حيث

تعرف عضوية المجتمع عبر الاستحقاقات التي تخول للأفراد، للمواطنين، وعبر الواجبات التي عليهم أن يؤدونها. وإذا ما فهمت المواطنة على أنها القاعدة التي تتأسس عليها الدولة الوطنية، التي تشكل الوعاء الأكبر للانتماء، فإن الدولة الوطنية لا تستطيع أن تستمر في الوجود إلا إذا رعت الحقوق الإنسانية لمواطنيها. وأخيراً فإذا فهمت المواطنة على إنها طاقة انتماء تجعل الفرد مشاركاً نشطاً في حياة مجتمعه، فإن طاقة الانتماء هذه لا تشع ولا تؤتي ثماراً جيدة إلا إذا رافقتها حقوق مدنية للمواطنين؛ فالشخص الذي تسلب حقوقه، يتحول إلى شخص فاقد الانتماء، غير قادر على أن يشحذ همته من أجل الوطن. وبهذه الطريقة من الفهم نجد أن المفهومين يؤدي كل منهما إلى الآخر، فلا مواطنة بغير حقوق ولا حقوق بغير مواطنة. (زايد: ٢٠١٩)

ونستطيع أن نتتبع العلاقة بين المفهومين عبر مستوى آخر تاريخي، فالمفهومان يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في الفكر السياسي الليبرالي. لقد نادت الثورات منذ القرن الثامن عشر (الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، والثورة الأمريكية عام ١٧٦٥م) بالمساواة بين البشر، وتم الإعلان عن أن البشر قد خلقوا متساويين، وأنهم ولدوا ولهم حقوق طبيعية. ولقد دعت هذه الثورات في ذات الوقت إلى حرية المواطنين، وإلى أن المواطنين يتمتعون بحقوق متساوية في دولة وطنية موحدة.

وعلى هذه الأسس جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م، وأكد على مبادئ العدالة والمساواة في الحقوق، وهكذا استطاع الفكر الليبرالي الحر أن يبلور علاقة متينة بين المواطنة وحقوق الإنسان.

بل أن التوسع في مفهوم حقوق الإنسان، والنظر إليه على أنه حق عام، يطول الأفراد في كل أنحاء العالم، قد أدى إلى التوسع في مفهوم المواطنة بحيث نتحدث الآن عن المواطنة العالمية، والتي تشير في أحد معانيها إلى التمتع بالمواطنة - ومن ثم الحقوق - في أي مكان في العالم. ويعد هذا أحد الأسس التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين، الذين يشكلون أقليات في بعض البلدان. لقد أصبحت الحقوق - في ضوء هذا الفهم - تقرر بالعقل وليس بالقرار السياسي. فأينما يوجد الأفراد وتحت أي ظروف، فلا بد لهم من حقوق. (زايد: ٢٠١٩)

(٣) قضية السكان وحقوق الإنسان:

يسهم في زيادة المشكلة السكانية ما يجتاح المجتمع المصري من تيارات فكرية تدفع إلى تغييب العقل ، ومقاومة كل فكر تنويري ، وكل فهم وإدراك واعيين يمكن أن يدفع المجتمع نحو منظومة قناعات فكرية مغايرة ، ومجموعة قيم مجتمعية تلعب دوراً مهماً في مراحل التحول ، ويكون لها انعكاساتها على كل الأصعدة (الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية) .

فمشكلة السكان تتفاقم عندما لا يكون لدى السكان قناعة بخطورة هذا النمو المتسارع ، ولا توجد لديهم قناعة بالعلاقة بين ضبط السكان وتوفير الميزانيات التي يمكن أن تتوجه إلى تحسين مستوى الخصائص ، ورفع مستوى المعيشة .

وإذا انصرف الجزء الأكبر من ميزانية الدولة إلى سد الاحتياجات الأساسية للإضافات العددية السنوية للسكان ، فإن ما سيوجه إلى الاستثمارات سيتضاءل ، وتعجز الدولة عن تقديم الخدمات المطلوبة بالكفاية والكفاءة اللازمة ، وهكذا تبدو الدولة أمام المواطنين عاجزة عن تلبية مطالبهم ، في الوقت الذي نسي أو تناسى هؤلاء المواطنين دورهم في ما أسهموا فيه من هذا العجز .

وبالعودة إلى مفهوم حقوق الإنسان الذي يشير إلى مجموعة حقوق أساسية للفرد ، وحزمة من الحريات في مجالات السياسة والاقتصاد ، والفكر يتم تقنينها في إطار تنظيمي مجتمعي يحولها من حريات مطلقة إلى حريات منضبطة حتى لا تتناقض حرية الفرد مع حرية الجماعة .

وأمام كل حقوق يتمتع بها الإنسان مسئوليات تجاه حقوق الآخرين ، وأمام مصالح الدولة ودورها في توفير هذه الاستحقاقات الحقوقية . (سليمان: ٢٠٢٠ ، ١٤٠)

هذا الفهم السابق لحقوق الإنسان وضوابطها يملّي على الدولة إزاء حرية الأفراد في اختيار عدد الأبناء أن تضع سياسات حازمة لضبط النمو السكاني بجدية كاملة ، باعتبار تنظيم الأسرة وسياسة (طفلان فقط) التي نصت عليها الاستراتيجية القومية للسكان ، واستراتيجية التنمية ٢٠٣٠ أساساً لكل ما تقدمه الدولة من دعم في مجالات التعليم والدعم المجتمعي ، وهو مطلب أساسي لتمتع الإنسان - كل إنسان - بحقوقه الأساسية من تعليم وصحة وبيئة نظيفة ومستوى معيشي يحقق معايير جودة الحياة .

(٤) حقوق الإنسان والديموقراطية :

ما هو موقع قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من ثقافتنا الرسمية والشعبية ؟ الإجابة على هذا السؤال بصدق وموضوعية وإنصاف من شأنها أن تسهم في إنارة الطريق نحو إزالة بعض عوائق التطبيق الديمقراطي في مجتمعنا وغيره من المجتمعات العربية التي تشترك جميعها في خصائص متشابهة من حيث ثقافة الديمقراطية .

ويفترض هذا بداية التسليم بأن الديمقراطية قبل أن تكون شأنًا نظاميًا يتعلق بنظام الحكم وإدارة شؤون المجتمع ، أو شأنًا قانونيًا يتعلق بالقوانين التي تحكم سلوك الأفراد وممثلي السلطة العامة ، هي شأن ثقافي بمعنى أنها تتعلق بقيم أعضاء الجماعة ومعتقداتهم وعاداتهم وأسلوب التربية عندهم وغير ذلك مما يشكل الأنساق الثقافية السائدة في المجتمع .

فبدون ثقافة ديمقراطية حقيقية ليس من المتوقع أن تسود أنماط السلوك الديمقراطي سواء على المستوى الرسمي والقانوني أو على المستوى الشعبي والعرفي . (فرحات: ٢٠٠٥، ١٢١)

ويتطلب احترام وحماية حقوق الإنسان ترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة وتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعزيز المشاركة السياسية، وهي ذاتها عناصر أساسية لتحقيق الديمقراطية. وبدورها توفر الديمقراطية البيئة الطبيعية المناسبة واللازمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها بالشكل المطلوب. ولقد كفلت العديد من الإعلانات والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان مجموعة من القيم والمبادئ والحقوق التي تشكل قاعدة أساسية للديمقراطية، كما أن تحقيق الديمقراطية وتطبيقها يعتبر عامل رئيسي في إعمال حقوق الإنسان الفردية والجماعية. (مطر: ٢٠١٩، ٤)

وتعتبر فكرة الديمقراطية من أكثر المسائل التي أثارت ومازالت تثير جدلاً واختلافاً كبيرين، وهذا لأننا نجد أن الديمقراطية شعار يرفع على نطاق واسع مع اختلاف وجهات النظر، مما أدى إلى جعل هذه الفكرة يكتنفها الغموض، ويشتد حولها الخلاف والجدل. ولفك اللبس الذي يحيط بهذه الفكرة وتوضيح معناها، ذلك أنه لا يمكن الحديث عن تطبيق فعلي وحقيقي للديمقراطية، ما لم يتم تكريس مجموع المبادئ والمقومات والخصائص التي يتميز بها هذا المفهوم. وعليه يمكن القول أن هناك مجموعة من المبادئ والأسس التي ما لم يتم تكريسها تبقى الديمقراطية مجرد معاني جوفاء، وشعارات دون تطبيق حقيقي.

وتشكل القيم المتعلقة بالحرية واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام عناصر ضرورية للديمقراطية. والديمقراطية توفر بدورها تلك البيئة الطبيعية اللازمة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو يتسم بالكفاءة. وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن أي ذكر لكلمة "الديمقراطية"، فإن العبارة الافتتاحية في الميثاق "نحن الشعوب" تعكس ذلك المبدأ الأساسي المتعلق بالديمقراطية، الذي يقول بأن إرادة الشعب تمثل مصدر شرعية الدول ذات السيادة، وشرعية الأمم المتحدة في مجموعها بناء على ذلك.. (مطر: ٢٠١٩، ٢٥-٢٦)

كما ترد هذه القيم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث ثمة إشارة إلى تلك الصلة القائمة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان في المادة ٣/٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث جاء فيها "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت". هذا ويعتبر الإعلان بمثابة إلهام لوضعي الدساتير في أنحاء العالم كافة، حيث ساهم إسهاماً كبيراً في تقبل الديمقراطية بوصفها قيمة عالمية.

أما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)، فقد أرسى القاعدة الأساسية لمبادئ الديمقراطية في إطار القانون الدولي، حيث يتضمن بصفة خاصة:

• حرية التعبير (المادة ١٩)

• الحق في التجمع السلمي (المادة ٢١)

• الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين (المادة ٢٢)

• الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء بطريقة مباشرة أم من خلال ممثلين يختارون اختياراً حراً، وفي الحصول على فرصة مناسبة للقيام بذلك (المادة ٢٥)

الحق في أن يقوم بالانتخاب وبأن يكون هدفاً للانتخاب في انتخابات نزيهة تجرى دولياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، مع تضمينها للتعبير الحر عن إرادة الناخبين (المادة ٢٥)

كما أن الحقوق المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي صكوك حقوق الإنسان اللاحقة التي تغطي حقوق الجماعات "من قبيل السكان الأصليين والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة" ضرورية بدورها أيضاً بالنسبة للديمقراطية، فهي تكفل توزيع الثروة على نحو عادل وتوخي المساواة والإنصاف فيما يتعلق بالوصول إلى الحقوق المدنية والسياسية. (العيلة: ٢٠١٦)

ومن جهتها، تنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ (سيداو) على الدول الأعضاء التي قامت بالتصديق عليها، أن تكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات، والمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار (المادة ٧)، بما في ذلك على المستوى الدولي (المادة ٨)

وطوال سنوات عديدة، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان السابقة تعملان على الاستناد إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان من أجل تشجيع وجود تفهم مشترك للمبادئ والقواعد والمعايير والقيم التي تشكل أساس الديمقراطية، وذلك بهدف إرشاد الدول الأعضاء في مجال استحداث تقاليد ومؤسسات ديمقراطية محلية، إلى جانب وفاء هذه الدول بالتزاماتها بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. وفي عام ٢٠٠٠، أوصت اللجنة بمجموعة من التدابير التشريعية والمؤسسية والعملية الهامة من أجل دعم الديمقراطية (القرار ٤٧/٢٠٠٠)، وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت اللجنة المبادئ التالية بوصفها من العناصر الأساسية للديمقراطية .: (مطر: ٢٠١٩، ٢٧)

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- حرية الانضمام للجمعيات
- حرية التعبير والرأي
- إمكانية الوصول إلى السلطة وممارستها في إطار سيادة القانون
- تنظيم انتخابات دورية حرة نزيهة على أساس الاقتراع العام والتصويت السري تعبيراً عن إرادة الشعب
- إيجاد نظام لتعددية الأحزاب السياسية والمنظمات
- الفصل بين السلطات

○ استقلال القضاء

○ توفير الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة

○ تهيئة وسائل الإعلام تتسم بالحرية والاستقلال والتعددية

ومنذ نشأته في عام ٢٠٠٦، اعتمد مجلس حقوق الإنسان عددا من القرارات تسلط الضوء على العلاقة المترابطة والوثيقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتشمل الأمثلة الحديثة قرار ٣٦/١٩ و ١٤/٢٨ بشأن "حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون".

(٥) حقوق الإنسان والتنمية المستدامة :

أصبحت التنمية المستدامة بأشكالها المتعددة هي الخيار الاستراتيجي لضمان أعمال حقوق الإنسان وتحقيق الرفاهية لجميع شعوب العالم , وغاية هذا الفرع المُستحدث هو الكفاح من أجل بقاء الإنسانية وديمومة الحياة على سطح الأرض , وتأكيد السيادة على الثروات والموارد الطبيعية وضمان حقوق الأجيال اللاحقة.

فالتنمية المستدامة هي نوع جديد من التنمية يتجاوز ما تحقّقه عملية التنمية الاقتصادية كثيراً حيث لا تكفي بزيادة معدل الانتاج فقط , بل ينظر إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية المُتحققة منها , وما ينتج عنها من آثار على البيئة مع مراعاة العدالة والمساواة , بل والدعوة إلى ترشيد استغلال الموارد, وهي بذلك تركز على مفهوم التوازن بين احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية حيث تُعرف على إنها : عملية متعددة الأبعاد تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والبعد البيئي من جهة اخرى , وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها , على أن يؤخذ بنظر الاعتبار حاجة الاجيال الحاضرة والمستقبلية . (السعيدى:٢٠١٩)

وتبدو أهمية هذا الحق : التنمية المستدامة في إنه يأخذ بُعداً دولياً يتعلق بإمطة اللثام عن التنظيم القانوني لهذا الحق , في كونه يوفر الأسس العامة لحماية مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية , والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والنامية , كما تثار مشكلة قصور النصوص القانونية بشأن أعمال هذا الحق وغياب الآليات التنفيذية لإلزام الدول المتقدمة في حالة انتهاك قواعد الحماية سواء على المستوى الدولي او على المستوى الداخلي وحتى على المستوى السياسي , فأهمية حماية حق التنمية المستدامة

تَكْمَن في الأساس بالاعتراف العالمي، بأن لكل شخص الحق في البيئة الصحية المتوازنة وحقه في الصحة والتعليم والأمن والحرية والمشاركة.

فالحق في التنمية المستدامة هو حق من حقوق الانسان غير قابل للتصرف ويحق بموجبه لجميع الافراد والشعوب أن تساهم وتشارك بشكل كامل في تحقيقه كما تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال هذا الحق ، وعليها أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل تحقيقه ، والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية ، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالحق في التنمية المستدامة هو أحد حقوق التضامن أي الحقوق التي يطلق عليها حقوق الجيل الثالث ، ويعود الفضل إلى الفقيه الفرنسي (كارل فاساك) في تحديد الحقوق التضامنية ، وتسميتها بالجيل الثالث لحقوق الإنسان ، والتي عبرت أساساً عن الحق الجماعي للشعوب ، وخاصة شعوب العالم الثالث أو النامي ، والتي كانت قد تحررت من عصر الاستعمار وهي حقوق مطلوب توفيرها للإنسان . وجيل الحقوق الجماعية أو الحقوق التضامنية ، تفرض دوراً إيجابياً على كل الأطراف لتحقيقها ، الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي ، لذلك فقط أطلقت بعض التصنيفات على حقوق الجيل الثالث تسمية الحقوق الجماعية كالحق في التنمية المستدامة والحق في بيئة نظيفة والحق في السلام العالمي . وكنموذج على الحقوق الجماعية . (السعيد: ٢٠١٩)

حيث نصت أغلب المَوَاقِيق والاتفاقيات كالاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية اللتان تؤكدان على حق الإنسان في البيئة الصحية والتعليم والعمل والمشاركة ، وتم تضمينهما لاحقاً في العهدين الدوليين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، ونصت ف (١) من المادة الأولى من العهد بين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (٢٢٠٠) كانون الاول عام ١٩٦٦ على أن : ” لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وأن تكون حرة في تحقيق نماءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ” وجاء في (ف٢) من المادة الأولى على إنه ” لجميع الشعوب ، سعياً وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية ، دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وفق

القانون الدولي ولا يجوز في أيه حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة ” , كما أكدت المادة (٤٧) على إنه ” ليس في احكام هذا العهد ما يجوز تأويله على نحو يفيد إخلاله بما لجميع الشعوب من حق اصيل في التمتع والانتفاع الكاملين , بملء الحرية بثرواتها ومواردها الطبيعية “ , وبصدور إعلان حق التنمية عام ١٩٨٦ , كان له الفضل الأكبر في ربط منظومة حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة , واعتبرها عملية شاملة لجميع النواحي الاجتماعية, والاقتصادية, والبيئية , فضلاً عن ذلك العديد من الإعلانات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية . (السعيد:٢٠١٩)

هذا وتعد التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى المجتمعات المتحضرة إلى تحقيقها في الوقت الحاضر, بحيث أصبحت هي المقياس لحضارة الشعوب ومدى رقيها , لذا فإن للتنمية المستدامة أهداف وغايات سامية تتمثل : بالترشيد و الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية , وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام , والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع , والقضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله , وضمان الأمن الغذائي , تقليل حجم التباين في الدخل والثروات داخل البلدان وفيما بينها, وتوفير الماء الصالح للشرب, وحماية النظم الأيكولوجية وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع والاندفاع نحو التحضر مع تعزيز المجتمعات السلمية والأمن من أجل التنمية المستدامة , إلا هنالك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول النامية في تبني خطط وبرامج عمل هادفة إلى إعمال حق التنمية المستدامة , من أهمها العولمة كظاهرة عالمية للهيمنة والتسلط ونقص الثقافة والوعي بحقوق الإنسان وآليات حمايتها , فضلاً عن المديونية الخارجية ونقص المعونة الصراعات والحروب والإنفاق العسكري والتلوث وارتفاع معدلات النمو والكثافة السكانية.

لذا نصل إلى نتيجة وهي إن التطور الذي طرأ على مفهوم حماية حق التنمية المستدامة وما سار عليه المجتمع الدولي يقضي بأن الحفاظ على البيئة المستدامة وصيانة مواردها الطبيعية , لم يعد ترفاً وإنما ضرورة لاستمرار الحياة , وعليه لابد من الاتفاق على المبادئ والقواعد القانونية المنظمة لذلك , وضرورة أن يتم إدراج الحق في التنمية المستدامة ضمن أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات العامة باعتبارها من حقوق الجيل الثالث التي تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الانسان , والعمل على جعل التنمية المستدامة كأساس قانوني وليس مجرد هدف تسعى الدول لتحقيقه , وتفعيل التشريعات والنصوص القانونية التي تعزز

تحقيق التنمية المستدامة ، مع الأخذ بما جاء في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الدولية والإقليمية ، والنص على قيام المسؤولية الدولية وتوقيع الجزاءات والعقوبات في حالة عدم الالتزام بها .(السعيد:٢٠١٩)

حيث تُشكل حقوق الإنسان أساساً لا غنى عنه لتحقيق للتنمية المستدامة. وتسلم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأن الاقتصادات الشاملة والتشاركية، والمجتمعات التي تتم فيها مساءلة الحكومة، تحقق نتائج أفضل للجميع، وأنه لا يخلف ركبها أحداً وراءه. ويشدد إعلان الحق في التنمية على حق كل فرد وجميع الشعوب في المشاركة الحرة، النشطة والهادفة. وتحدد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واجب الدول والشركات الخاصة بضمان عدم انتهاك الأعمال التجارية لحقوق الإنسان.

وتعتمد الحقوق المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية على بعضها البعض وتتقدم مجتمعة. فحرية الأفراد لا تتوقف فقط على مدى الحرية التي يتمتعوا بها في التعبير والاعتراض حيث أن الفرد لا يكون حراً فعلياً بدون الغذاء، والتعليم والسكن اللائق. والعكس صحيح. والمجتمعات التي يتمتع فيها الأفراد بإمكانية الوصول إلى الضمانات الاجتماعية الأساسية والموارد والفرص الاقتصادية تكون أقل عرضة للانقسام المجتمعي وانتشار التطرف. (الأمم المتحدة:٢٠١٩)

وعلى الرغم من ذلك، فقد أهملت السياسات الاقتصادية في العديد من البلدان الحماية الاجتماعية وجرى تركيز الثروة والسلطة السياسية في أيدي حفنة صغيرة من الأشخاص. هذا ويزيد النمو غير المستدام والتبذيري من التدهور البيئي ويسرع من التغير المناخي مما يؤدي إلى آثار مضرّة بالصحة، وبإمكانية الوصول إلى المياه وبالصرف الصحي والغذاء والحق في السكن والأرض ويعرض الحياة للخطر. وتدفع المجموعات الأفقر والتي تساهم أقل من غيرها في التغير المناخي الثمن الأعلى لآثاره.

إن دعم حقوق الإنسان في أبعادها الشمولية؛ يقتضي إعمال مقاربتين؛ الأولى أفقية في ارتباطها بترسيخ ثقافة الحقوق، وتعزيز الوعي بها، وبقيمها ومبادئها، والثانية عمودية في علاقة ذلك بالتأثير في السياسات العمومية والتشريعات، وفضح الانتهاكات، وهو ما يسائل الكثير من القنوات من قضاء وإعلام ومجتمع مدني ومؤسسات تعليمية في هذا الخصوص..

ولا تستقيم الممارسات الديمقراطية؛ ولا التنمية في أبعادها المستدامة إلا باحترام وحماية حقوق الإنسان، فالمقاربة الحقوقية هي مدخل أساسي لجعل التنمية في خدمة الإنسان، حيث تحيل التنمية في مفهومها

الاستراتيجي إلى مجمل التحولات التي تطل المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية.. بالشكل الذي يوفر الشروط اللازمة لحياة أفضل؛ وبما يحقق التطور والرفاه للأفراد في جوٍّ من الكرامة وعدم التمييز..

ويستأثر المكون البشري بأهمية قصوى في تحقيق التنمية باعتباره فاعلاً ومستهدفاً بنتائجها؛ فالتنمية الحقيقية هي تنمية بالإنسان وللإنسان.. كما أن التدبير العصري يقوم على استثمار العنصر البشري وتوظيف المجال والتكنولوجيا الحديثة لخلق الثروة؛ وتروم التنمية في صورتها المستدامة و«المحكمة» إلى تحقيق الحاجيات الراهنة من دون المساس باحتياجات الأجيال المقبلة بما يعنيه ذلك من استحضار لمتطلبات الأمن البيئي..

يدعم الجيل الجديد لحقوق الإنسان الحق في التنمية إلى جانب حقوق عدة، من قبيل الحق في السلام، والحق في بيئة سليمة، والحق في التمكين والولوج للمعلومات، وهو ما رسخه الكثير من التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية..

ففي عام ١٩٨٦ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الحق في التنمية، اعتبرت فيه أن الإنسان هو موضوعها الرئيسي، وأن جميع البشر يتحملون مسؤولية في هذا الصدد، فردياً وجماعياً.

ولا تتحقق التنمية بمفهومها الشامل إلا في فضاء قوامه الحرية واحترام الحقوق، وحفظ الكرامة؛ فالإنسان كما رأينا هو محور هذه التنمية التي لا تتوقف على تلبية حاجة بعينها بقدر ما ترتبط بمقاربات شمولية تحيل إلى عناصر مختلفة ومتكاملة في الآن نفسه..

ونقتضي المقاربة الحقوقية للتنمية استحضار المعايير المتصلة بحقوق الإنسان (الكونية والإنسانية وعدم التمييز والشمولية وعدم القابلية للتجزئة) في السياسات التنموية؛ وتوفير مكوناتها الأساسية من خدمات تعليمية، وصحية، وعدالة، ودخل كاف؛ وبلورة سياسات تنموية منفتحة على المواطن؛ والنظر إليها كحق وليس مناً؛ وإشراك المواطن في اقتراح ومواكبة ومراقبة المشاريع التنموية..

وهناك العديد من المؤشرات التي تعكس العلاقات القائمة بين التنمية وحقوق الإنسان؛ يمكن إجمالها في الحد من الفوارق الاجتماعية والفقر؛ وتمكين الشباب والمرأة وبناء قدراتهما؛ وتطوير البنيات التحتية؛ وإصلاح التعليم وتطوير منظومته؛ والحد من الجريمة؛ وتوفير الشغل.. وضمان الولوج إلى المعلومات والحق في التكنولوجيا الحديثة؛ واستحضار ذوي الاحتياجات الخاصة في السياسات العمومية والتشريعات..

ولا تخلو الجهود الرامية إلى المزاوجة بين التنمية وحقوق الإنسان من تحديات وإشكالات يعكسها غياب، أو ضعف الإمكانيات؛ وتفشي الفساد بكل مظاهره وأشكاله؛ وهيمنة العقلية المنغلقة وعدم حدوث تجدد النخب المختلفة في عدد من القطاعات؛ ووجود خلل على مستوى مواكبة التشريعات للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية.. ثم الإغراق والمبالغة في الاستدانة الخارجية؛ واعتماد سياسات عمومية مركزية وغير منفتحة.. وإهمال المقاربة التشاركية المنفتحة على إسهامات فعاليات المجتمع المدني؛ والمقاولات، والإعلام؛ والمؤسسات الجامعية..

وخلاصة الأمر، أن التدبير العمومي في عالم اليوم ينبغي أن يتأسس على نهج سياسات شفافة؛ تركز على ربط المسؤولية بالمحاسبة؛ وتوازن بين تحقيق التنمية وحماية حقوق الإنسان، كسبيل لدعم الرفاه والاستقرار والأمن بمضامينه الواسعة والشمولية، وهو أمر يتطلب تجاوز المقاربات «الخيرية» في هذا الشأن؛ ووجود نخب في مستوى الانتظارات والإشكالات المطروحة، ومواكبة التشريعات والاتفاقيات والمتغيرات الدولية المرتبطة بهذا الخصوص.. واستحضار البعد البيئي في السياسات العمومية، ووضع الإنسان/المواطن في صلب هذه السياسات، والانفتاح على الهيئات والمراكز المعنية بقضايا حقوق الإنسان عند صياغة السياسات والبرامج، كما يتطلب الأمر وجود إعلام مواكب ومسؤول يدعم ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان ويرافع بشأنها.. (الكريني: ٢٠١٧)

المراجع

- (١) محمد بالراشد : التربية على حقوق الإنسان وبناء الذات الفاعلة عند المتعلمين "تحو مدخل مغاير للتربية على حقوق الإنسان"، مجلة جيل حقوق الانسان العدد ٣٤ ، ٢٠١٨.
- (٢) جمهورية العراق (وزارة التربية ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية)، الجامعة الأمريكية ببغروت، صندوق الأمم المتحدة للسكان: دليل المهارات الحياتية والتشغيلية الأساسية للشباب، ٢٠١٢.
- (٣) أحمد الرشدي : حقوق الإنسان "دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٥ .
- (٤) الصديق الصادق العماري: "التربية على حقوق الإنسان والمواطنة: مشروع تكوين مواطن الغد"، مجلة علوم التربية، العدد ٥٩، ٢٠٠٠
- (٥) عبد الحميد فوده : حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

- (٦) مصطفى محسن: إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بين آليات اشتغال الفضاء المؤسسي ومكونات المحيط الاجتماعي، كراسات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، خارج السلسلة عدد ٤، تونس ٢٠٠٥.
- (٧) أحمد إبراهيم اليوسف : علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية، عالم الفكر، السنة ٢٩ العدد ١ (تموز/ يوليو -أيلول سبتمبر ٢٠٠٠).
- (٨) اليونسكو: كل البشر...كتاب مدرسي في التربية على حقوق الإنسان، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تونس المعهد العربي لحقوق الإنسان، ٢٠٠١.
- (٩) بنجامين بلوم ودافيد كراثو ولوبرترام ماسيا: نظام تصنيف الأهداف التربوية، ترجمة محمد محمود الخوالده وصادق إبراهيم عودة، دار ومكتبة الهلال، بيروت بالتعاون مع دار الشرق، جده، ٢٠٠٨.
- (١٠) عياض ابن عاشور: "حقوق الإنسان: أي حق ، أي إنسان؟"، الفكر العربي المعاصر، عدد ٨٢-٨٣، ٢٠٠٣.
- (١١) عبد المجيد الانتصار: التربية على حقوق الإنسان ، مقال منشور بموقع وحدة التربية على حقوق الانسان ، ٧ سبتمبر ٢٠١٠. http://cdf-sy.org/education_un/education.htm
- (١٢) عبدالإله بلقريز: المواطنة وحقوق الإنسان ، مقال منشور بموقع دارالخليج ، ٢ فبراير ٢٠٢١. <https://www.alkhaleej.ae/>
- (13) Amir Biparva, Sayed Qasem Zamani: **The Convergence of Human and Citizenship Rights in the Globalization Era**, Canada: Canadian Center of Science and Education ,2016.
- (14) Rhoda E. Howard-Husmann, Margaret Walton Roberts: "**The Human Right to Citizenship A Slippery concept**" ،upenn.edu, Retrieved 10-7-2020.
- (15) Lucas Cardell, "Citizenship Deprivation: **A Violation of Human Rights?**", nome.unak.is, Retrieved 10-7-2020.
- (١٦) إيمان الحياوي : مفهوم المواطنة وحقوق الإنسان، مقال منشور على موقع موضوع، ٢١ يوليو ٢٠٢٠. <https://mawdoo3.com>
- (17) Tanya Bask, Suzan Alcan, Jeff Noonan: "**Citizenship, Human Rights, and Social Justice**" ،researchgate.net ,10-7-2020.
- (١٨) أحمد زايد : المواطنة وحقوق الإنسان ، مقال منشور بدورية دراسات في حقوق الإنسان ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، أبريل ٢٠١٩
- (١٩) نادية حليم سليمان : قضية السكان وحقوق الإنسان ، دراسات في حقوق الإنسان ، الهيئة العامة للاستعلامات ، العدد السادس ، ٢٠٢٠.

- (٢٠) رياض العيلة: الديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، آيار ٢٠١٦.
- (٢١) علاء محمد مطر: الديمقراطية وحقوق الإنسان، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الإسرائ، فلسطين، ط٢، سبتمبر ٢٠١٩.
- (٢٢) محمد نور فرحات: حقوق الانسان والديموقراطية، في: محسن عوض (محرر): حقوق الإنسان والإعلام، دراسات ومناقشات الدورة التدريبية للسادة معدي البرامج للإذاعة والتلفزيون، مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الخارجية المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- (٢٣) زينب عطوي السعيد: حق الإنسان في التنمية المستدامة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، نوفمبر ٢٠١٩.
- (٢٤) إدريس لكريني: التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، مجلة دار الخليج، ٤ فبراير ٢٠٢١.
- <https://www.alkhaleej.ae/>
- (٢٥) United Nations: **Human Rights**, Retrieved, 30-4-2020.
- (٢٦) محمد الزحيلي: حقوق الإنسان في الإسلام " دراسة مقارنة مع الاعلان العالمي والاعلان الاسلامي لحقوق الإنسان، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٦، ٢٠١١.
- (٢٧) المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٩٨٦.
- (28) David Nahmias and Chavan Nahmias: **Research Methods in the Social Sciences**, Martin's Press, New York, 1981.
- (29) عبد الرزاق الدواي: حقوق الإنسان بين الأخلاق والسياسة، موقع أمان، ٢ فبراير (شباط) ٢٠٠٥.
- (30) أندرو كلافام: حقوق الإنسان في المجال الخاص، في دليل التدريب على رصد حقوق الإنسان الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، نيويورك-جنيف، ٢٠٠١.
- (31) باسيل يوسف: حقوق الانسان في فكر الحزب - دراسة مقارنة، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١.
- (32) هاردي بوالون: ما هي حقوق الإنسان؟: ترجمة سميرة جبالي، مؤسسة فريدريش ناومان، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
- (33) رضوان زيادة: مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- (34) محمد عبد الملك متوكل: الإسلام وحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢١٦، ١٩٩٧.

- (35) باسيل يوسف : تسييس بواعث وأهداف الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، في : مصطفى الزلمي (محرراً) : حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٨ .
- (36) محمد سعيد المجذوب : الحريات العامة وحقوق الإنسان ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- (37) United Nations: **Human Rights, Questions and Answers**, New York, 1987.
- (38) محمد عابد الجابري : هوامش حول موضوع حقوق الإنسان: الحق والواجب أم الحقوق الطبيعية، موقع أمان، ١٨ يناير ٢٠٠٥ .
- (39) إيمان بطمة : أنواع حقوق الإنسان ، مقال منشور بموقع عربي ، ١٠ أغسطس ٢٠٢٠ .
<https://mawdoo3.com>
- (40) وهبة بن مصطفى الزحيلي : الفقه الإسلامي وأدلته جزء ٤ ، ط٤ ، دار الفكر ، سوريا ، (د.ت)
- (41) المجلس الأعلى للجامعات " مركز التعليم الالكتروني " : حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ، ٢٠١٨ .
- (42) هبه رؤوف عزت : إشكاليات مفهوم حقوق الانسان ، مقال منشور بموقع اسلام أون لاين،
<https://islamonline.net/6490> 28/4/2014

الفصل الثالث

الشفافية ومكافحة الفساد

مقدمة:

أولاً : تعريف الشفافية وأهميتها وأنواعها وأبعادها وأسسها

@- مفهوم الشفافية لغةً واصطلاحاً

@- أهمية الشفافية

@- أشكال الشفافية

@- أهداف الشفافية

@- أبعاد الشفافية ومستوياتها

@- متطلبات ومعوقات تطبيق الشفافية

ثانياً: مفهوم المساءلة وأهميتها

@- العلاقة بين المساءلة والشفافية

ثالثاً : الشفافية والديمقراطية

رابعاً : الشفافية والمشاركة

خامساً : أساليب وإجراءات الشفافية للوقاية من الفساد الإداري

مقدمة:

إن تداول مصطلحات حديثة مثل العولمة والثورة التكنولوجية الرقمية والاتصالات وما رافقها من تحولات؛ قد غيرت حياة الإنسان وذلك من خلال إعادة ترتيب المفاهيم والقيم التقليدية وإعادة النظر بها بما يتوافق مع متطلبات العصر الجديد، إذ ظهرت من ضمن هذه المفاهيم ظاهرة الفساد الإداري، وظهر ضمن سياقات هذا التطور والحدثة لغة ذات مفردات ومصطلحات جديدة نسبياً كالشفافية، فلا يكاد يخلو مقام للحديث أو النقاش عن مكافحة الفساد سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً من دون أن تكون كلمة الشفافية حاضرة فيه ، ولهذا السبب أصبح مبدأ الشفافية من المبادئ المهمة في نطاق العمل الإداري على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، ولأسيما بعد الأزمات المالية التي انتشرت في أغلب الدول ، وتبين بعد دراسة هذه الأزمات أن السبب الرئيس لها نفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي في النظم الإدارية لهذه الدول، وبدأ المختصين بالبحث عن إيجاد نظام جديد يتكفل بضمان عدم تعرض المؤسسات الاقتصادية لهذه الانهيارات مرة أخرى، ونتيجة البحث وجدوا أن تطبيق مبدأ الشفافية يضمن وضع قواعد جديدة للإدارة المؤسسات الاقتصادية بأساليب حديثة بعيداً عن الأسلوب البيروقراطي من خلال الالتزام بالقوانين ومشاركة الجمهور فيها.

لقد زاد الاهتمام في العقود الثلاثة الأخيرة بمفهوم الشفافية في مختلف المجالات خاصة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والمحاسبية ، ولكنها نالت أهمية خاصة في المجال المحاسبي ، حيث أن الافتقار إليها - الشفافية - في هذا المجال علي وجه الخصوص يسبب الكثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية، وكان من أبرز الأمثلة علي ذلك الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، والتي كان من أهم أسبابها عدم توافر الشفافية بالقدر الكافي في كل من المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية وتقارير مراقبي الحسابات وما ترتب عليها من انهيارات اقتصادية للعديد من الكيانات الاقتصادية علي مستوى العالم.

ويؤدي عدم توافر الشفافية وما يترتب عليها من عدم مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية التي تعلنها منظمات الأعمال المختلفة إلي التأثير السلبي علي قيمة هذه المنظمات وتقليل فرص الاستثمار المتاحة لها ، وقد يصل التأثير في بعض الأحيان إلي حد الانهيار لتلك

المنظمات ، وخاصة أن فقد الشفافية في المعلومات المحاسبية يعني عدم قدرة المستفيدين ومستخدمي تلك المعلومات علي اتخاذ القرارات الصائبة فيما يتعلق بمصالحهم مع تلك المنظمات.

إن الفساد يشكل إحدى العقبات أمام تحقيق التنمية المستدامة، بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد؛ تقوض النمو، وتعيق تحقيق جودة الحياة، وتؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر، وضعف الثقة في المؤسسات العامة، وتؤثر سلباً على حقوق الإنسان". جاءت هذه الكلمات على لسان د. مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، في كلمته أثناء تسلم مصر رئاسة الدورة التاسعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وذلك في سياق الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي يوافق التاسع من ديسمبر من كل عام؛ إذ يواكب هذا اليوم تاريخ التوقيع على الاتفاقية عام ٢٠٠٣، والتي دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٥ .

وهكذا تحولت هذه القضية من هاجس وطني داخلي إلى قضية عالمية ودولية. خاصة بعد أن دخلت الاتفاقية مرحلة جديدة عقب مؤتمر الدوحة (نوفمبر ٢٠٠٩) والذي أنشأ آلية مراجعة التنفيذ، والتي اعتمدت مراقبة الدول لبعضها البعض لمدى الالتزام بتطبيق الاتفاقية. خاصة أنها آلية حكومية، وبالتالي لن يترتب عليها أي درجات من الترتيب التصنيفي للدول، مثلما يتم في بعض المؤسسات الدولية مثل تقرير منظمة الشفافية الدولية.

وبهذه الآلية، تكون الدول قد انتقلت نقلة موضوعية نحو جعل مكافحة الفساد جزءاً لا يتجزأ من سياستها الداخلية، وبالتالي الانتقال من ثقافة قبول الفساد إلى ثقافة مغايرة تنبذ الفساد وتدينه. وهي مرحلة شاقة وطويلة تقوم على الارتقاء بمستوى الوعي العام عن طريق التوعية المستمرة ووضع مناهج تدريبية وتعليمية، مع تنقية القوانين المحلية مما يعوق هذه العملية .

في هذا السياق نفذت مصر مجموعة من السياسات والإجراءات لتحقيق ما تصبو إليه الاتفاقية من أهداف، فقد حرص المشرع المصري منذ البداية على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية مع الحد من إمكانية تعارض المصالح أو وقوع تحالف غير مأمون بين المصالح المادية الشخصية واستغلال المناصب. وذلك عبر النصوص الحادة والواضحة في الأطر التشريعية المعمول بها. ويأتي على رأسها دستور ٢٠١٤ خاصة المواد (٢٧ و ٦٨ و ١٠٩ و ١٤٥ و ١٦٦ و ٢١٨)، وكذلك أفرد الفصل الحادي عشر للجهات المستقلة والأجهزة الرقابية .

ولذلك شهد المجتمع المصري العديد من الجهود الخاصة بزيادة الشفافية، وأهمها «شفافية الموازنة»؛ فأدخلت العديد من التعديلات الدستورية لتمكين البرلمان من المشاركة في تحديد أولويات الموازنة والرقابة الفاعلة عليها، وأرست حقه في تعديل الموازنة العامة وفقاً لضوابط تتيح التوازن بين تفعيل المساءلة البرلمانية للحكومة وحق البرلمان في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بصورة أفضل من ناحية، وبين تحقيق الرشادة الاقتصادية والمحافظة على التوازن المالي العام من ناحية أخرى. وقد أسفرت تلك التعديلات والإجراءات عن عدة نتائج إيجابية فيما يتعلق بشفافية الموازنة .

وعلى الجانب الآخر توسعت الحكومة في تقديم الخدمات إلكترونياً؛ وذلك بغية الحد من العلاقة الشخصية بين مقدم الخدمة الحكومية ومتلقي هذه الخدمة، بوصفها إحدى الأدوات الفاعلة في هذا المجال. لهذا بدأت تنتشر فكرة الحكومة الإلكترونية القائمة على استخدام الوسائط التكنولوجية في تقديم الخدمات الحكومية ذات الصلة، واستخدامها في كل الأنشطة الحكومية وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية وبعضها البعض، الأمر الذي من شأنه زيادة الكفاءة والشفافية في المعاملات الحكومية. وكذلك يساعد على خفض تكلفة هذه المعاملات على المواطنين والمؤسسات وغيرهم، ولكن مازالت هذه المسألة تحتاج إلى المزيد من التوعية للجمهور وكل المتعاملين.

يضاف إلى ما سبق تطبيق قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ الذي يقوم على فلسفة جديدة ومغايرة تماماً للفلسفة التي كانت قائمة، ويهدف إلى إيجاد جهاز إداري كفء وفعال يتسم بالشفافية والعدالة ويخضع للمساءلة، ويعنى برضاء المواطن ويحقق الأهداف التنموية للبلاد، عن طريق تعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وإتاحة الخدمات العامة بعدالة وجودة عالية، مستنداً إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة كأساس لنظام العمل. وقد تضمن القانون الكثير من المبادئ التي تحقق الأهداف سالفة الذكر وتقضي على الفساد، وترسخ آليات الموارد البشرية الحديثة .

وفى إطار إرساء مبدأ الشفافية والنزاهة في الجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق الحكومي صدر قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والذي أخذ بفلسفة جديدة تستند إليها نظم المشتريات الحكومية وتحقق الكفاءة الاقتصادية وتبسيط الإجراءات وتعظيم العائد من الإنفاق

العام، وكذلك تفعيل قدرات وطاقات العنصر البشري، وإعادة تأهيل وتدريب الفئات والأجهزة المرتبطة بها؛ بما يساعد على الحد من الفساد في هذه العملية وتوسيع قاعدة المنافسة وتدعيمها .

وكذلك، ألزم الجهات المختلفة بنشر كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمنقصات والمزايدات التي تقوم بطرحها على البوابة الحكومية إلكترونياً، وكذلك كل ما يطرأ من تعديلات، وهو ما يرسى آلية للمتابعة والرقابة في هذا المجال يلعب فيها المجتمع المدني دور الرقيب من خلال نشر قرارات التعاقد والترسية.

وعلى الرغم من هذه الجهود فإن هناك العديد من المجالات التي ينبغي العمل فيها، بعضها يتعلق بالأوضاع الحالية والبعض يتطلب إدخال تشريعات جديدة في المجتمع. يأتي على رأسها تدعيم الأطر المؤسسية النازمة لآليات السوق وتمكن المواطن من التعامل السليم مع الأجهزة الحكومية ومساءلتها ومحاسبتها، وتعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد في الحياة الاقتصادية. والإسراع بإصدار قانون جديد للمعلومات يتيح الفرصة كاملة للحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة مع مراعاة التوازن الدقيق بين حرية تداول المعلومات والأمور المرتبطة بالأمن القومي للدولة أو لصون صحة الأفراد وحقوقهم وإنشاء آلية قانونية لتنظيم حصول الأفراد على المعلومات. فضلاً عن تفعيل دور المجتمع المدني والأحزاب المصرية وتطويرهما؛ بغية جعلهما قادرين على المشاركة الفعالة في محاربة الفساد والمزيد من الشفافية.

أولاً : تعريف الشفافية وأهميتها وأنواعها وأبعادها وأسسها

يعد مبدأ الشفافية من أهم مبادئ التي تتبعها الإدارة في سبيل تحقيق الحكم الرشيد، ولأجل إعطاء صورة واضحة عنها لابد لنا أن نتعرف على تعريفها وأهميتها وأبعادها وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

@- مفهوم الشفافية لغةً واصطلاحاً :

*- **التعريف اللغوي:-** كلمة الشفافية - لو بحثنا في معاجم وقواميس اللغات الإنسانية على مصطلح الشفافية لما وجدنا معاني تقابلها أكثر قرباً لها من كلمة الأمانة - الصدق - الإخلاص - العدالة، إذ أشارت اللغة العربية إلى أن الشفافية مشتقة من الفعل (شَف، يشف، شفاف) وثوب شفاف بفتح الشين وكسرها، ويشف بالكسر (شفيفاً)، وهو الذي يمكن أن يبصر ما وراءه، وعلى ذلك فإن الشفافية في العربية تعني القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعية خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها، ويرتبط مفهوم الشفافية

بمصطلح (البيان) وهو: "ما يتبين به الشيء من الدلالة وغيرها، وبان الشيء بياناً أي اتضح واستبان الشيء وظهر، واستبينته أي عرفتة".

وفي اللغة الإنكليزية وحسب قاموس ماکملان تعني الطريقة التشريعية في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط ، وهي ترجمة لثلاث مصطلحات "Trans" ومعناها ما وراء، وكلمة "Transparency" التي تعني الشيء الشفاف، وكلمة "Transparent" وتعني الصريح والواضح والجلي". والشفافية بمعناها المستعار في علم الفيزياء تعني المادة الشفافة وهي المادة الواضحة الزجاجية التي يمكن رؤية تصرفات الأطراف من خلالها .

وجاءت الشفافية في المعاجم اللغوية بمعنى: " الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط ، أي عدم وجود ما يمانع الرؤيا، أو ما لا يحجب أو يستتر، أو ما يمكن الرؤيا من خلاله مثل الزجاج وبذلك يشترك المعنى اللفظي العربي مع الأجنبي مع المعنى العلمي؛ في أن الشفافية هي الشيء الذي يمكن النظر من خلاله بسهولة وعلى العكس منه لفض المعتم، والتي تعني التعقيم والشمولية والتضليل والتستر والتغطية والأبعاد عن الفهم والرؤيا.

*- التعريف الاصطلاحي:-

تعني الشفافية أن المعلومات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة تكون معلومة واضحة ومنظورة ومفهومة من قبل الشعب، وعلى الحكومة أن تتبنى سياسة الابتعاد عن الحكم الشمولي وتوسيع الديمقراطية "، ولزوم خضوعها للمراقبة والمساءلة من خلال مشاركة كل الأطراف ذوي العلاقة في العملية السياسية وتحميلهم مسؤولية الإخفاق. وقد عرفت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأنتوساي) على أنها: "قيام الأجهزة العليا للرقابة والإفصاح العام بطريقة آنية وموثوقة وواضحة ومفيدة عن أوضاعها القانونية وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها واستراتيجيتها وأدائها ، وكذلك لزوم الإفصاح العام عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها ، فضلا عن تمكين العموم من الحصول على المعلومات حول الأجهزة العليا للرقابة" .

وعرفت على أنها: " مبدأ خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة وبشكل أكثر تحديداً ومنهجيا في توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة معلومة للجميع من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة"، وقد

عرفت كذلك : "أحد أهم عناصر الإدارة الجيدة في الحكم وكلما كانت الشفافية موجودة وواضحة كان الحكم جيداً والاستقرار متحققاً ، لأنها تعني المكاشفة بين الحكومة والشعب عبر ممثلي الشعب في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات والجمعيات والصحافة".

والشفافية أيضاً تعني: "وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر ، فضلاً عن تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها، إذ تكون متاحة للجميع". وعرفت هيئة الأمم المتحدة على أنها: - "حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء"، هناك من عرف الشفافية بأنها: - "الوضوح والعقلانية والالتزام بمتطلبات والشروط المرجعية للعمل وتكافؤ الفرص وسهولة تنفيذ الإجراءات التنفيذية وبساطتها وسهولة فهمها والسماح بالالتفاف عليها وإطالتها غير المبررة وكذلك النزاهة في تنفيذها"

ويتضح لنا مما تقدم أن الشفافية هي نقيض الغموض أو الإبعاد، وتعني إتاحة المعلومات الكاملة عن أعمال الحكومة وما يتعلق بها من جوانب إيجابية أو سلبية على حد سواء من دون إخفاء عن الرأي العام ، كما أن الشفافية تتعلق بجانبين: الأول يتعلق بوضوح الإجراءات وصحة مصداقية عرض المعلومات والبيانات الخاصة بالوحدات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة ووضوح العلاقات فيما بينها من ناحية (التخطيط - التمويل - والتنفيذ) للوصول للغايات والأهداف المعلنة مسبقاً ، في حين يتعلق الجانب الثاني بعلاقة ذوي العلاقة من الخدمات التي يقدمها الجانب الأول وحققهم في الحصول والوصول للمعلومات الصحيحة والحقيقة في الوقت المناسب.

وتتفق الآراء السابقة على أن الشفافية تنطوي على سهولة وفهم الإجراءات ووضوحها ومرونتها لتسهيل أداء الموظفين لمهامهم الرقابة الإدارية وزيادة كفاءتها وفعاليتها من خلال توضيح وتدقيق الإجراءات المعمول بها.

إن مفهوم الشفافية لم يتم تناوله من الناحية المحاسبية فقط ، ولكن تم استعراضه في العديد من العلوم الإنسانية المختلفة ، سواء في الدين أو في السياسة أو في العلوم التكنولوجية أو في العلوم الاقتصادية والإدارية ، ولكن ما يعنينا في هذا البحث هو طبيعة الشفافية من وجهة النظر المالية والمحاسبية.

فقد تناول العديد من الكتاب المحاسبين مفهوم الشفافية من عدة زوايا مختلفة ، وبالتالي أصبح من الضروري الوقوف علي طبيعة ومفهوم الشفافية لدي منظمات الأعمال ، حتى نستطيع تحقيق المستوى الملائم منها والذي يحقق التوازن بين الأهداف ، ويلبي رغبات جميع الأطراف ذات العلاقة بمنظمات الأعمال ، دون أن يكون ذلك لمصلحة بعض الأطراف علي حساب باقي الأطراف الأخرى.

فقد أشار أحد الكتاب (لطف ، د. / أمين السيد أحمد لطف ، ٢٠٠٥ م) أن مصطلح الشفافية يعني في الأصل مبدأ خلق بيئة Environment Creating Principle يتم من خلالها توفير معلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة ، بحيث تكون هذه المعلومات قابلة للفهم ويمكن الوصول إليها بسهولة من كافة الأطراف المشاركة بالسوق ، وبالتالي فإن الشفافية معناها توفير الإفصاح الكامل لأغراض اتخاذ القرارات.

ويشير كاتب آخر في إحدى الدراسات (Frank , B. , et al., 2004) أن الشفافية تعني حصول المستخدم الخارجي علي نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة ، بحيث أن تلك المعلومات تجعل المستخدم الخارجي قادراً علي رقابة الإدارة.

ويشير كاتب ثالث (حماد ، د. / طارق عبد العال ، ٢٠٠٥) إلي أن الشفافية تعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ، بحيث يؤدي ذلك إلي تحسين التقارير الخارجية في منظمات الأعمال.

ويشير مفهوم الشفافية إلى الوضوح والتبيان في كل مجالات العمل التي تتم بين الإدارة العليا والمستوى الإداري الأخرى، بحيث تكون المعلومة متاحة للجميع كل حسب اختصاصه، وذلك للإفادة منها في أداء المهام المنوطة لعاملين (عبد الحليم وعبابة، ٢٠٠٦ : ٥٨) .

ويعبر هذا المفهوم أيضاً عن العلنية والالتزام لمتطلبات، أو الشروط المرجعية للعمل، وتكافؤ الفرص للجميع، وسهولة الإجراءات، والحد من الفساد (برقاوي، ١٩٨٨ : ٣٢) .

كما يقصد بالشفافية" حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات، ومعرفة آليات اتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية متطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية وميثاق عمل مؤسسي، لما تؤدي إليه من الثقة وكذلك المساعدة على اكتشاف الفساد (مخير 2000: 105).، وآخرون الشفافية في الإدارة الحكومية تعني" الوضوح التام في اتخاذ القرارات، ورسم الخطط والسياسات، وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب، وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة"، وتشمل أيضاً التقيد بخلاقيات الخدمة العامة، وأنظمة النزاهة الوطنية، والابتعاد عن إساءة استعمال السلطة (الشيخ، ١٩٩٧: ٣٥٧)

كما أن هناك من يرى أن الشفافية في الإدارة الحكومية تعني" أن تكون الحكومة والأجهزة الإدارية العامة في صندوق من زجاج، بحيث يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال، وما تبشره من مهام، وتديره من برامج، وترتبط به من علاقات، والكيفية التي تمارس فيها كل ذلك (أفندي، ٢٠٠٢: ٢٦١).

بناء على ما سبق تُعرف الشفافية بأنها فلسفة ومنهاج عمل يقوم على الوضوح والعلنية والدقة والصراحة والانفتاح في مختلف النشاطات ومجالات العمل التي تتم بين مختلف المستويات الإدارية داخل الجهاز الحكومي والأجهزة الحكومية المختلفة وجمهور المواطنين، بما لا يتعارض مع المصلحة العامة العليا.

وتتضمن الشفافية وضوح التشريعات، ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات، واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة إلى الوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة عالية من الموضوعية والدقة والوضوح (اللويزي، ٢٠٠٠: ١٤٩)

وتتحقق الشفافية من خلال التدفق المستمر للمعلومات ذات المصادقية العالية بين مختلف المستويات الإدارية وسهولة الاتصال بين هذه المستويات، وقوة العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الرؤساء والمرؤوسين وجمهور المواطنين، والثقة المتبادلة بينهم، لإضافة إلى الموضوعية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات وحل المشكلات، وبذلك تكون الشفافية مدخلاً لمعالجة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية وصولاً إلى مستوى متقدم من الإصلاح والتطوير الإداري في مختلف مجالات العمل، وتحقيق مرتكزات

إعادة اكتشاف وظائف الحكومة لكي تكون أكثر كفاءة في خدمة المواطنين من خلال تقديم الخدمة المناسبة ذات الجودة العالية، والسرعة المطلوبة، وفي الوقت المناسب من غير خير.

لقد تطور مفهوم الشفافية من مجرد الوضوح في الإجراءات إلى اعتباره فلسفة ومنهج عمل يمكن أن يتجسد في العديد من العناصر والمعايير ووفق الآليات والأساليب الإدارية المستخدمة في المنظمة، سواء كانت حكومية أو منظمة أعمال هادفة إلى الربح أو غير هادفة، وبناء على ما سبق يمكن توضيح عناصر الشفافية الإدارية فيما يأتي (الغالبى والعامري: ٢٠١٠، ٤٣٨):

- ١- وضوح رسالة الأجهزة الحكومية ومبرر وجودها، وذلك من خلال التحديد الدقيق لرؤيتها ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية
- ٢- شرعية ومشروعية وجود الأجهزة الحكومية، وأن تتمتع بقبول من مختلف فئات المجتمع، وترسم صورة صعبة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين
- ٣- أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط لبساطة والوضوح وعدم التعقيد، وأن يجري تحديث وتغيير مستمر لهذه الإجراءات وفق آليات يتم مناقشتها مع مختلف الجهات ذات المصلحة.
- ٤- النشر الواسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة ومعرفة مدى تطورها وتقديمها.
- ٥- أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشك حيثما أمكن، وأن تتسم بالوضوح والإعلان عن النشاط والممارسات، وأن تعتمد في أساليبها الإدارية على تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص.
- ٦- من الضروري أن تمتلك الأجهزة الحكومية مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائما وهي تمارس أعمالها.
- ٧- تصميم برامج للتوعية بمفهوم الشفافية وضرورة احترامه وسبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة ومعرفة حقوقهم وعدم تجاوزها

٨- أن يكون للأجهزة الحكومية مواقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثها ستمرار، وتعطي صورة صادقة وأمانة ونزيهة عما يجري داخلها، وأن تكون تلك الأجهزة مستعدة لسماع رأي مختلف الأفراد والفئات حول عملها وأنشطتها المختلفة .

إن توافر هذه العناصر والمعايير يضمن وجود الشفافية الإدارية، مما يوفر البيئة المناسبة لوضع أنظمة مساءلة إدارية على درجة عالية من الكفاءة ولديها القدرة على تقديم حلول مبدعة للعديد من مشكلات الأجهزة الحكومية وضمان قدرأ على تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية عالية .

اكتسبت الشفافية أهمية كبيرة وشهرة واسعة في مجال الجهود المبذولة لعلاج مشكلات الإدارة الحكومية وفي مقدماتها الفساد والترهل الإداري والروتين والتعقيد في إجراءات العمل، وذلك نظراً لنجاح التجارب في بعض الدول التي كانت تعاني الفساد في أجهزتها الحكومية كنتيجة لتطبيق الشفافية في مختلف مجالات العمل في تلك الأجهزة (اللوذي، ٢٠٠٠: ١٢)

@- أهمية الشفافية:

إن أهمية الشفافية تكمن في كونها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وهي بذلك تعتبر أداة مهمة جداً لمحاربة الفساد الذي يستشري خاصة في الدول النامية، كما أن الشفافية وإن كانت مطلوبة في حياة الناس وعلاقاتهم مع بعضهم بعضاً إلا أنها تبدو ضرورية أيضاً بالنسبة لمنظمات العمل الإدارية والسياسية، فعلى سبيل المثال تكون الشفافية مطلوبة في المنظمة الإدارية بين القيادات مع بعضهم بعضاً من جهة، وبين القيادات والعاملين من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها ولا تعرف أهدافها بالنسبة للعاملين فيها مما يؤدي إلى تقليل روح الانتماء لديهم، فالمكاشفة والمصالحة وإيضاح المعلومات تعزز الولاء لدى العاملين، وتزيد من إنتاجيتهم، وتشجذ همهم حين يعرفون كل شيء عن المنظمة التي يعملون بها على اعتبار أنهم جزء من تلك المنظمة، ويعتبر ذلك حقاً لهم (الراشدي، ٢٠٠٧: ٣٢١).

إن الشفافية في القوانين والأنظمة تساعد على إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية كالتواقيع والتصديقات الكثيرة وغير الضرورية، كما تساعد على تبسيط الإجراءات، والتوسع في اللامركزية مع وضوح خطوط السلطة، وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة

والتغذية العكسية كما أن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة العامة (المصادقية) لفئات المجتمع كافة والحفاظ عليها (خرابشة، ١٩٩٧ : ٢٣)

ومن جهة أخرى فإن الشفافية تساعد على المشاركة بفعالية لتطوير نواحي الخدمة المدنية جميعها، والإسهام في بناء الاعتماد على الذات بتحقيق نوعية أداء أفضل في القطاع العام، وذلك من خلال التركيز على الجودة، وزدة إنتاجية العمل (عليان وجرار، ١٩٩٧).

كما تعتبر الشفافية أساس أسلوب الحكم المناسب لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الآمال في التغلب على المشكلات، وهي تستند قبل كل شيء على علانية القرار، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وأن حجب المعلومات عن المهتمين كفيل بتعطيل المشاركة، التي من غيرها يصعب الوصول إلى حلول تتسم بالاستدامة (أفندي، ٢٠٠٢ : ١١٥)

@- أشكال الشفافية :

بسبب دخول الشفافية إلى المجالات كافة وعدم اقتصار تطبيقها على العمل الإداري ظهرت أنواع مختلفة منها، إذ قسمت الشفافية من قبل الدارسين على قسمين: وذلك بحسب وجهة نظر كل منهم ، القسم الأول: يكون تبعاً لهيكلية الإدارة والثاني: بحسب طبيعتها وسنتولى بيان تفاصيل كل قسم فيما يلي:-

القسم الأول: أشكال الشفافية وفقاً لهيكلية الإدارة: تقسم الشفافية تبعاً للهيكلية التي تتكون منها الإدارة إلى :-

١- **الشفافية الداخلية :** ويراد بها السلوكيات المتبعة داخل العمل الإداري، بغية توفير المناخ التنظيمي من خلال التفاعل بين الإدارة مع موظفيها بوضوح من دون وجود أدنى مستوى للسرية وينتج عن ذلك مشاركتهم في صنع القرار ورسم السياسة الخاصة بها ويحقق نوعاً من الديمقراطية الإدارية.

وبالتالي يضمن تواتر المعلومات للأفراد والعاملين في الإدارة على حد سواء مع مراعاة تبني المساواة في التعامل مع الأفراد .

٢- **الشفافية الخارجية:** وبقصد بها العملية التنظيمية التي تربط الإدارة بالمجتمع الخارجي ويكون ذلك عن طريق قيام الإدارة بنشر معلومات صحيحة ودقيقة عن خدماتها المقدمة، وبيان ما يواجهها من العقبات والإخفاقات في أعمالها، من خلال طرحها على الرأي العام للمناقشة بأسلوب ديمقراطي يعزز

عمل الإدارة لدى المجتمع الخارجي، وهذا الأسلوب يضمن تحقق حسن سير الإدارة أولاً ومصلحة الأفراد ثانياً.

القسم الثاني: أنواع الشفافية حسب طبيعتها: - ليست الشفافية على صورة واحدة بل منها ما له طابع مقلد ومنها ما له طبيعة خادعة وأخرى ذات طابع انتقائي ولهذا قسم الدارسون الشفافية من ناحية طبيعتها إلى:-

١- **الشفافية المقلدة:** وهي التي تطبق في مجال مغاير عن مجالها الأصلي بشكل لا يتناسب مع الطبيعة الخاصة بالعمل الإداري وظروفها، " كنقل شفافية القطاع الخاص إلى الحكومة أو نقل الشفافية المطبقة في الحكومة إلى القطاع الخاص ".

٢- **الشفافية الخادعة:** ويطلق عليها قسم من الفقه بالمؤدجة، وهي عكس الشفافية الإبداعية المتكاملة الحقيقية " وهي تعمل على تحقق مصالح وإيدلوجية فئة معينة غالباً ما يكون هم مصدرها والمصممين لآلياتها، وليس المستفيد منها أو المطلع على إنتاجها ".

٣- **الشفافية الانتقائية:** وهي تعتمد أسلوب الانتقاء الجيد للنتائج مهما تواضعت وتبرزها بأسلوب علني واضح، وغالباً ما يرافقها حملات إعلانية في حال إذا ما أدى تطبيقها إلى الوصول لنتائج إيجابية عن طريق طرح الأرقام والأحداث الخاصة بتطبيقها للمجتمع، وذكر المبررات في حال الإخفاقات.

@- أهداف الشفافية:-

- ١- اعتبار القانون مرجعية للجميع، و ضمان سيادته وتطبيقه على الجميع بدون استثناء وليس شعار يرفع فقط، فعند غياب سيادة القانون تنتهك الـ حقوق والـ حريات من دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام، وتضعف معها كل مؤسسات الدولة.
- ٢- استقلال الـ جهاز القضائي، ومنحه الصلاحية في تنفيذ الأحكام التي يصدرها، والرقابة على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية، لأن عدم استقلالية السلطة القضائية يفتح المجال أمام الفساد.
- ٣- خلق الإرادة والنية الـ صادقة لدى القيادة الـ سياسية لمعالجة الفـ ساد، وحملها على اتخاذها إجراءات صارمة، وقائية أو عاجية عقابية بحق عناصر الفساد، لأن انغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفـ ساد، سيؤدي إلى تطبيق القانون على الموظفين الـ صغار ولا يطبق على من لديه و ساطة أو محسوبية أو نفوذ.
- ٤- تحسين صورة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.
- ٥- ترسيخ القيم الاجتماعية التي تدعو إلى الوقاية من الفـ ساد، كالـ صدق والأمانة. والبحث عن مواطن الفساد في المجتمع، وتشخيصه ودراسة أسبابها، واقتراح أساليب العلاج.
- ٦- تحديد مواطن القصور التشريعي في مجال الإصلاح القانوني والإداري. فالشفافية في مفهومها العام هي مجموعة القيم المتعلقة بالـ صدق والأمانة والإخلاص في العمل والاهتمام بالـ صلحة العلماة، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح.

@- أبعاد الشفافية ومستوياتها :

لأجل بيان الشفافية بصورة واضحة لابد من الإلمام بها من جوانبها جميعاً، لذلك تحتم علينا تناول أبعادها ومستوياتها وهذا ما سنبينه في هذا الفرع بتقسيمه على فقرتين: نوضح في الأولى أبعاد الشفافية، ونكرس الثانية: لبيان مستوياتها.

أولاً: أبعاد الشفافية :- تظهر أبعاد الشفافية من خلال انعكاس تطبيقها على أداء الإدارة وآلية اتـخاذ القرارات فيها، ولا سيما القرارات التي تعنى بحقوق الإندسان، إذ يجب على الإدارة الالتزام بالـ شفافية لضمان توافق أدائها مع التشريعات القانونية، وأهم هذه الأبعاد الذي تؤثر في تطبيقها هي :-

١- **البعد التشريعي:-** ويقوم هذا البعد على وضع حدود معينة لمتطلبات الشفافية من خلال تحديث وتعديل التشريعات القانونية بما ينسجم مع التطورات التي تطرأ على الحياة العصرية سواء كان على الصعيد التنظيم الإداري أو السياسي أو الاجتماعي ، ويكمن دور هذا البعد في الكشف عن صور المخالفات التي تصدر عن الإدارة وموظفيها والعمل على إيجاد سبل لمعالجة هذه المخالفات بطرق سليمة وقانونية. وفرض الرقابة اللازمة لتنفيذ القوانين في مؤسسات الدولة كافة مع ضرورة نشرها لغرض اطلاع المجتمع عليها.

٢- **البعد الأخلاقي:-** يعد البعد الأخلاقي مهما عند تطبيق مبدأ الشفافية، إذ ينبع من قيم ومبادئ مترسخة لديهم، تبعد الموظفين عن المخالفات، وتقلل من الفساد كلما تعمقت تلك القيم الأخلاقية لدى العاملين وينشأ لديهم مبدأ لا يقبل المفاوضة وهو الالتزام بالقانون والذي يمثل بحد ذاته قيمة أخلاقية.

٣- **البعد المهني:-** ويقصد به وجود نظام عمل داخلي يبين عمل كل موظف داخل الإدارة يكون بمثابة المرشد لهم في أداء أعمالهم، بما يحقق سرعة في الإنجاز وزيادة في إنتاجية العمل من خلال تبني السلوك المهني السليم القائم على الصدق والنزاهة والحياد وغيرها من معايير السلوك الوظيفي الصحيح.

ثانياً: مستويات الشفافية: تبنى مستويات الشفافية على مجموعة من الإجراءات الخاصة التي تتخذها الإدارة لغرض تسيير وتنظيم أعمالها وتحدد هذه المستويات مقدار الكفاءة في تطبيق الشفافية أثناء مراحل إصدار القرارات ابتداءً من مرحلتها الأولى الأعمال التحضيرية وانتهاءً بالمرحلة الأخيرة بنشرها في الجريدة الرسمية لغرض اطلاع الجمهور عليها مما يسهم في تطبيق الحكم الرشيد بالشكل الصحيح في العمل الإداري، وتقسم هذه المستويات إلى قسمين: أولهما: المستوى الذاتي ، وثانيهما: المستوى الشمولي؛ وسنتولى توضيحهما وفق ما يلي:-

١- **المستوى الذاتي:-** يشمل هذا المستوى تحديد مجموعة من الإجراءات تتعلق بالموظفين والعاملين في الإدارة ويمكن حصر هذه الإجراءات بالآتي:-

أ- اختيار الموظفين يكون وفق أسس ومعايير الكفاءة والجدارة والخبرة بعيداً عن المحسوبية والمذسوبة والواسطة، فضلاً عن قيام الإدارة بدخال الموظفين بدورات توعية تتضمن تذكيرهم بقواعد العمل وطبيعته وتوضيح المهام التي تقوم بها الإدارة والخدمات التي تقدمها للمواطنين.

ب- تنمية روح الفريق الواحد لدى العاملين وتشجيعهم على الالتزام به مع ضرورة أن تكون التعيينات والترقيات وفقاً لمبدأ الكفاءة مع خضوعها للرقابة والمراجعة من الأجهزة المختصة لضمان الالتزام بالشفافية.

ج- التأكيد على العمل بمبدأ المساءلة وأدواته ووضع إعلانات تثبت فيها جميع المراحل الخاصة بإنجاز المعاملات والرسوم الواجب دفعها.

ح- إجراء تقييم شامل للأداء الإداري وعلى جميع المستويات.

٢- المستوى الشمولي:- ويتطلب هذا المستوى مجموعة من الإجراءات التي يجب على الإدارة العمل وفقاً لها وتشمل:-

أ- العمل على تحديث وتعديل التشريعات الدولة وفقاً للتطور الحالي في الحياة في كلا القطاعين العام والخاص ووضعها في متناول الجميع من أجل التحول إلى "دولة المؤسسات".

ب- عقد لقاءات واجتماعات دورية بين أجهزة الإدارة المركزية وأجهزة الرقابة على أن تعقد هذه اللقاءات والاجتماعات بروح الحوار والمشاركة ومحاولة الابتعاد عن فلسفة التوجيه المباشر على أن تعرض نتائجها على الجمهور

ج- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وأجهزة المراقبة بأنواعها المختلفة المالية والرقابية والمحاسبية وإجراء تقييم لأداء القيادات الإدارية العليا.

وبإيجاز شديد يمكن القول: إن مبدأ الشفافية أضحت من أهم المبادئ التي يجب اتباعها للحد من الفساد الإداري كونها تؤدي علانيات المعلومات الخاصة بأعمال الإدارة وتزيل الغموض والسرية، وتسهل عمل الجهات الرقابية عن طريق توفير ما تحتاجه هذه الجهات من أمور إثباتية للقيام بمهامها على الوجه الأكمل وتحقيق الغاية الأساسية في محاربة الفساد الإداري والقضاء على آثاره، وتمنح الأفراد حرية الاطلاع على القرارات التي تصدرها الإدارة والتي تمس حقوقهم الأساسية وتتيح لهم حق

الاعتراض عليها من قبلهم كونها تكون معلنة للكل ، لذلك فإن تطبيق الـ شفافية أصبح ضرورة لازمة، إذ أنها تعمل على ضمان سير العمل الإداري بانتظام واستمرار.

@- متطلبات ومعوقات تطبيق الشفافية :

تحتاج الشفافية مجموعة من المتطلبات تعمل على تثبيت العمليات الإدارية على نهج واحد، إلا أنها قد تواجه أثناء تطبيقها عدد من المـ شاكل والمـ معوقات التي تؤثر على سير العمل الوظيفي مما يتطلب تجاوزها للوصول إلى تطبيق سليم لمبدأ لشفافية.

ولغرض توضيح هذه المتطلبات والمـ معوقات سنقوم بتسليط الضوء عليها في هذا المطلب من خلال تقسيمه على فرعين: نخصص الأول: لبيان متطلبات الشفافية ومـ معوقات، وفي المطلب الثاني سنوضح أساليبها وإجراءاتها التي تتبعها للحد من الفساد الإداري.

إن الأخذ بمبدأ الشفافية يقتضي منا التعرف أولاً: على متطلبات تطبيقها، وكذلك التعرف على المـ معوقات التي تواجه هذا التطبيق، من أجل الإلمام بهذا الموضوع ذلك سنقسم هذا الفرع على فقرتين: نوضح في الأولى: متطلبات الشفافية، ونبحث في الثانية: أهم المـ معوقات التي تواجهه وفقاً الآتي:-

[١]: متطلبات الشفافية: يؤدي تطبيق الشفافية إلى تحقيق فوائد كثيرة في مجالات شتى من حياة الإنسان، كونها تعزز أهداف الإدارة التنموية للمجتمع وتحمي حقوق الأفراد وتنمي للديمقراطية في العمل الإداري، ولكي تحقق الإدارة أهدافها لابد من توافر مجموعة من المتطلبات ويمكن إجمال هذه المتطلبات بما يلي :-

١- تهيئة الوسائل العملية الأزمة لتطبيق الشفافية في الوقت الصحيح لغرض تحقيق الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه المشرع من خلال سنه لهذه النصوص القانونية.

٢- الاعتماد على مفاهيم الإدارة الخاصة بالجودة الشاملة من خلال الحث على تحسين وتطوير الأنظمة واللوائح والإجراءات الإدارية بصورة مستمرة.

٣- تمكين الموظف من ممارسته للعمل الإداري بمختلف أنواعه ودرجاته من خلال تشجيع سياسته "الدوران الوظيفي" التي تعني عدم استمرار الموظفين (خاصة في المراكز العليا) في الموقع الإداري مدة طويلة.

٤- ضرورة العمل على وجود سياسة واضحة للإدارة وقواعد قانونية تسمح بتطبيق الشفافية، من خلال تعزيز مبدأ الديمقراطية المجتمعية التي تضمن صحة الإجراءات القانونية المتبعة في الوصول للمعلومات والحصول عليها من قبل المستفيدين.

٥- التقليل من مظاهر البيروقراطية، ويكون ذلك بإضافة الصفة المهنية على الخدمة المدنية والحث على ضرورة الالتزام بأخلاقيات الوظيفة من أجل تحقيق هدف الإدارة الأسمى والذي يتمثل بإشباع الحاجات المحلية للمجتمع .

[٢]: **معوقات الشفافية:** تواجه الإدارة قسم من المعوقات أثناء تطبيق الشفافية، ولغرض التخلص من هذه العقبات التطبيقية لابد من إعطاء شرح عن ماهية هذه المعوقات ليتسنى وضع الحلول المثلى للقضاء عليها ويمكن أجمالها بما يأتي:-

- ١- الاستمرار بتطبيق الأنظمة البيروقراطية وتعقيد الإجراءات.
 - ٢- تعرض الـ شفافية للخروقات من قبل فئة من الموظفين يميلون إلى الثثرة و سعي الـ استغلال هذه المعلومات لتحقيق أهدافهم الخاصة وان تعارضت مع أهداف الإدارة.
 - ٣- تواجه الشفافية صعوبة في تحديد أهدافها كون الأهداف تحتاج إلى موضوعية ووضوح .
 - ٤- وجود الازدواجية والفوضى في عمليات التحديث والتطوير التي تستهدف الأنظمة الـ سائدة واستبدالها بأنظمة تحكمها معايير الشفافية وآلياتها الجديدة .
- وبعد التعرف على المعوقات والمشكل التي يتعرض لها تطبيق مبدأ الـ شفافية لابد من إيجاد الحلول اللازمة لضمان التطبيق السليم لهذا المبدأ ومنها:-
- ١- توضيح الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها و شرح برامجها وفسحة عملها وفسح المجال أمام الجمهور بالمشاركة فيها وأبداء آراءهم حولها.
 - ٢- السماح للأفراد بالاطلاع على معلومات واضحة ودقيقة خاصة بخطط الإدارة والنظام الإداري وهيكل الإدارة التنظيمي وكذلك التعريف بقانون الخدمة الخاص بالموظفين وميزانية الإدارة وعلاقاتها.

٣- إعادة صياغة الأنظمة والقوانين للداخلية الخاصة بالإدارة، المتعلقة بالأبعاد التنظيمية والإدارية وتعريف الموظفين بواجباته وحقوقه لغرض إعطاء صورة واضحة عن الإدارة وكيفية سير العمل فيها لضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية للوصول إلى الديمقراطية الصحيحة والقضاء على ظاهرة النفاق الإداري.

٤- العمل على ربط مبدأ الشفافية بالقيم الدينية وعدم إخفاء المعلومات وعدم الإفصاح وعدم الوضوح مخالفة للتعاليم والقيم السماوية التي نادى بها الأديان.

٥- تعزيز روح العمل كفريق واحد في الإدارة وربط مصالح الأفراد بمصالح الإدارة العامة .
وقد حدد قسم من الدارسين مجموعة من السلوكيات والممارسات التي يجب على الإدارة مراعاتها لتحقيق مبدأ الشفافية منها:-

- أ- التخلص من السرية في إطار العمل الإداري وجوب احترام خصوصيات الأفراد وحقوقهم.
- ب- توفير قنوات خاصة تضطلع بمهمة تسهيل الاتصال بين الموظفين والمجتمع الذي يعيشون فيه.
- ج- اختيار القيادات الإدارية على أساس "مبدأ الكفاءة والجدارة". وإلزامهم بتباعد بأخلاقيات الوظيفة وقيمها وبما يعزز بناء أنظمة النزاهة والشفافية. وإتاحة المعلومات عن العمل الإداري للجميع.
- د- إدخال تكنولوجيا المعلومات على العمل الإداري وتوظيف نظم المعلومات المتطورة لدعم الانفتاح الذي يعمل على تحسين الفاعلية.

ومن هنا فإن مبدأ الشفافية من الأمور المهمة في مجتمعنا، فالشفافية تتطوي على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها وبالتالي يمكن استخلاص أهمية الشفافية فيما يلي:

- تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات وتسمح بتوعية المواطنين وإطلاعهم على البيانات والمعلومات وتحقيق العدالة في تقييم أداء العاملين، إضافة إلى كونها آلية لتحقيق المساءلة.
- وتعتبر الإدارة بالشفافية من أهم أركان ومقومات نجاح التنمية المستدامة، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى تمكين شركاء التنمية الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين، من الوصول إلى الأهداف ودفع إلى التقدم والنهوض بالمجتمع.

- تضمن الشفافية الابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة، والتوسع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات للجمهور، وبالتالي فإن وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها- .

- تحارب الشفافية الفساد بمختلف أشكاله وصوره، حيث أن شفافية التشريعات يساعد في منع الانحراف ، ويحد من إمكانية اختراقها، كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات وتبسيط الإجراءات ، الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاءة وفعالية الأداء .

- الشفافية الإدارية والمشاركة وتوافر المعلومات تجعل العاملين أكثر إيماناً بقدرتهم على التأثير في نتائج الأعمال، مما يسعون إلى التركيز على الأداء والإنتاج.

- تسهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير حيث يواجه مسؤولي الإدارات العديد من التحديات التي تقاوم مساعيهم في إحداث التغيير المنشود. ولضمان مشاركة العاملين ينبغي إقناعهم بمضامين التغيير ودواعيه، ولهذا فإن الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياساتها وخططها تكون بذلك قد صت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملين في مقاومة التغيير وحولتها إلى نتائج إيجابية.

- إن الشفافية مطلوبة في الإدارات فيما بين المسؤولين مع بعضهم البعض من جهة وبين المسؤولين والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى وذلك حتى لا تكون الإدارة غامضة في توجهاتها وأعمالها وأذشطتها لذا فالكشف وإيضاح المعلومات بين المسؤولين يعزز درجة الثقة لدى العاملين. ويزيد من إنتاجيتهم حين يعرفون كل شيء عنها باعتبار أنهم جزء من هذه الإدارة .

- تعد الشفافية بحياة أكثر أماناً للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة .

- تعتبر الشفافية أساساً لسلوب الحكم لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الآمال في التغلب على المشكلات، وهي تستند قبل كل شيء على علانية القرار ، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المهتمين يعمل على تعطيل المشاركة، التي من غيرها يصعب الوصول إلى حلول مستدامة.

ثانياً : مفهوم المساءلة وأهميتها :

يشير تحديد مفهوم المساءلة العديد من الصعوبات، حيث يتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى كالمسؤولية والرقابة، ويقصد بالمسؤولية هنا هيكل وآلية المساءلة أو المحاسبة عن الأعمال والتصرفات التي يمكن أن يتأثر بها أطراف التعامل (أبو بطة، ١٩٩٧).

كما أنه على الرغم من تعدد المعاني التي قدمها الباحثون والمهتمون في هذا المجال فإنه يوجد نقص في التحديد الدقيق للمفهوم، لاختلاف الأطر المرجعية للباحثين في هذا الموضوع وتتنوع زوايا النظر إليه.

ترجع تسمية المساءلة (Accountability) إلى لفظ الحساب (account) ، ويعني مضمون هذا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسؤول أمام الآخرين، أما اصطلاحاً فيمكن تعريف المساءلة بأنها "محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الآخر، وذلك بشأن نتائج أو مخرجات ذلك العقد، التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة (مخير وآخرون 2000: 115).

وتعرف المساءلة كذلك بأنها " وسيلة يمكن للأفراد والمنظمات من خلالها أن يتحملوا مسؤولية أدائهم، بحيث يؤدي ذلك إلى اطمئنان من يتعامل معهم من الأمور تجري للصالح العام ووفق الأهداف المرسومة"، وهي تستند إلى تعظيم الممارسات الجيدة وتحجيم الممارسات السيئة وأن المشكلات يتم التعامل معها بعدالة ومساواة (١٤ : ١٩٩٩ Hammond)، كما أن المساءلة هي "تعبير عن التزام منظمات الإدارة العامة بتقديم حساب عن طبيعة ممارستها للواجبات المنوطة بها رفع الكفاءة والفعالية لهذه المنظمات، وهي منظومة تضم آليات وعناصر لضمان النزاهة والشفافية والقضاء على الفساد الإداري وتحقيق الصالح العام (أفندي، ٢٠٠٢: ٢٢٨).

ويقصد بالمساءلة أيضاً "مسؤولية الفرد عن تحقيق نتائج محددة وفق معايير وأنظمة محددة، وفي حال وجود أي خلل في أي من هذه العناصر فعلى الفرد الاستعداد للإجابة عن السؤال المتوقع لماذا حدث ذلك؟ (أخو رشيدة، ٢٠٠٦: 35).

وبناء على ما سبق تُعرف المساءلة بأنها محاسبة المروؤوس عن النتائج التي حققها من خلال أدائه لمهامه الوظيفية، والمساءلة تتم عندما يكون هنالك علاقات بين مواقع متفاوتة في المستويات الإدارية، حيث يكون أحد الأفراد أو المستويات مسؤولاً أمام مستوى إداري آخر عن تصرفاته وأدائه للمهام المنوطة به.

وتكتسب المساءلة الإدارية أهميتها لكونها تمثل إحدى الآليات والأساليب المتطورة في علاج العديد من مشكلات الأجهزة الحكومية، وفي مقدمتها الفساد الإداري بمظاهره وأشكاله جميعها، التي تتمثل في الوساطة والمحسوبية والرشوة والتزوير والتحيز والمحاباة وإساءة استعمال السلطة وغيرها من المظاهر التي أدت إلى عرقلة جهود التنمية والإصلاح الإداري في العديد من الدول، ولكي تستطيع المساءلة الإدارية القيام بدور فعال لمحاربة هذه الظواهر لا بد أن تمتد لتشمل التركيز على فعالية الأجهزة الحكومية، على نحو أساسي إلى تحسين مستوى أداء تلك الأجهزة، ولا تقتصر على المفهوم التقليدي الذي يهتم فقط بمدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات العمل .

لقد ازدادت الحاجة إلى مفهوم المساءلة في السنوات الأخيرة وذلك بحكم ثورة المعلومات والاتصالات التي رافقت الانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة الذي يتميز بالتدفق المستمر للمعلومات، والتطور الهائل في مصادر الحصول عليها، وبالتالي لا بد من التأكد من دقة ومصداقية وشفافية هذه المعلومات كونها عاملاً حاسماً في تحديد مدى نجاح المنظمات المعاصرة وقادراً على تحقيق أهدافها، وتزداد أهمية هذا الأمر بالنسبة للأجهزة الحكومية التي تحتاج إلى درجة عالية من التنسيق والتعاون والدقة والسرعة في الإجراءات، وتحقيق مبدأ المساواة والموضوعية والعدالة وتحمل المسؤولية في أداء مهامها وإنجاز واجباتها على أكمل وجه وبكفاءة وفعالية عالية .

استخدم مصطلح المساءلة في أدبيات الإدارة العامة على أنه حافز إيجابي لإظهار الإنجاز الجيد، حيث إن تفعيل المساءلة كمبدأ عمل وانتشارها كقيمة في ممارسات الإدارة العامة يؤدي إلى تصحيح أعمالها، وذلك من خلال خلق ثقافة إدارية وتنظيمية تعتمد على التوجه للنتائج والالتزام بالشفافية، مما يؤدي إلى حسن العلاقات بين الحكومة والمواطنين، ويعمل على تحسين التماسك الاجتماعي (Crindell, 1999).

إن المساءلة بمعناها الواسع ترتبط بديمقراطية الإدارة العامة، وهي عامل محوري في تحديد قدرتها على تنفيذ السياسات العامة بكفاءة وفعالية، وبيان مدى استجابتها لاحتياجات المواطنين، فالأصل أن هناكوظيفتين أساسيتين للحكومة في الدولة الحديثة هما وظيفة سياسية تتعلق بتقرير الأهداف العامة للدولة ومراقبة تنفيذ هذه الأهداف، والتأكد من تحققها للكفاءة المطلوبة، أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة إدارية تتعلق بتنفيذ الأهداف العامة ووضعها موضع التطبيق، وبمقتضى هذا التصور فإن النظام السياسي يقوم عن طريق

الحكومة بتحديد السياسة العامة (الغاية) ثم يقوم الجهاز الإداري باختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية، ومن هنا فإن الجهاز الإداري جهاز تنفيذ وليس جهاز حكم، لذلك يحتاج إلى مساءلة النظام السياسي على نتائج اختيار وسائل العمل، وهذا يعني أن الفصل بين عمليتي صنع السياسة العامة وتنفيذها هو ما يجعل الإدارة العامة تخضع للمساءلة عن طبيعة أدائها للمهام المنوطة بها (أفندي، ٢٠٠٢: ٢٣١).

كما أن مساءلة النظام السياسي للإدارة العامة يترتب عليها وضع أنظمة مساءلة إدارية للعاملين في الأجهزة الحكومية تساعد على تعزيز الثقة بتلك الأجهزة، وتضمن التزام الموظف بأخلاقيات الإدارة العامة، مما يوفر العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وزيادة الولاء والانتماء للموظف العام، ويعزز جودة مخرجات العمل، وبالتالي يتحسن أداء الأجهزة الحكومية والأفراد العاملين بها، وتزداد قدرتها على تنفيذ السياسة العامة للدولة بكفاءة وفعالية .

من خلال ما سبق تبرز أهمية المساءلة لنسبة للنسق القيمي العام من حيث ارتباطها بقيم الشفافية والديمقراطية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدؤوب إلى تحقيق جودة الخدمات العامة، وتحسين مستوى كفاءة وفعالية الإدارة العامة، وتحقيق الالتزام بتنفيذ السياسات العامة على نحو صحيح .

كما أن المساءلة هي سبب مباشر في ضرورة وجود معايير يحتكم لها عند تقييم الأداء، وهي وسيلة لضبط السلوك؛ لأنها تؤدي إلى استعداد العاملين إلى تحمل مسؤولياتهم نحو نتائج أعمالهم، وهي مهمة أيضا بالنسبة لأية منظمة سواء كانت عامة أو خاصة من كونها وسيلة لتحسين المناخ العام للمنظمة، حيث تعمل على توفير بيئة إدارية تسودها الثقة بين جميع الأطراف من رؤساء ومروّسين (الروابدة والدويري، 200).

إن كل موظف يجب أن يمنح السلطات والصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه الوظيفية على أكمل وجه، وهو بذلك يعتبر مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أداء تلك المهام، وهنا لا بد من توازن السلطة والمسؤولية، وتعتبر المساءلة الأداة التي تضمن ذلك التوازن من خلال إخضاع القائمين على ممارسة السلطة للمساءلة بحكم مسؤوليتهم عن أداء تلك السلطات بناء على ما حددته القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة لتلك الوظيفة من حيث الواجبات والمسؤوليات والإجراءات التأديبية، مما يمكن من اكتشاف أي خلل أو انحراف في مستوى أداء الموظف العام ومحاسبته على ذلك.

@- العلاقة بين المساءلة والشفافية:

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وما لم يكن هنالك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة كفؤة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون.

فالشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات، ومواكبة التغيرات البيئية الداخلية منها والخارجية، في المقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر.

إن الشفافية والوضوح والعقلانية في القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات تحدد مدى شرعية ومشروعية المساءلة، ومن جهة أخرى فإن المساءلة والشفافية يدعمان شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم العامة وقراراتهم أمام الشعب، ويدعمان إحساس أفراد الشعب كمواطنين لديهم اليد العليا في حكوماتهم (البرادعي، ٢٠٠١) .

كما تعتبر الشفافية أداة مهمة إلى تحقيق المساءلة والديمقراطية وضمان نجاحهما وصولاً إلى ما يعرف "بالحكومة المفتوحة"؛ إذ أن العديد من القوانين تؤكد حق المواطنين في مراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافرت الفرصة للحصول على المعلومات الصحيحة بصورة شفافة (Vaughn, ٢٠٠٢) .

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً وثيقاً، وخاصة في مجال صنع القرار ، فالشفافية تعد وسيلة من الوسائل التي تساعد في عملية المحاسبة والمساءلة، كما أن المساءلة والمحاسبة لا يمكن أن تتم بصورة مناسبة وفعالة دون ممارسة الشفافية، فالمساءلة من أهم معايير الحكم الراشد ، وفي غياب المساءلة ينتشر الفساد ويترتب عليه انخفاض كفاءة الإدارات بشكل عام.

كما أن مفهوم الشفافية يعزز مفهوم المساءلة، ففي حال غياب الشفافية لا يمكن تطبيق المساءلة، وما لم تكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة ذات كفاءة وفعالية تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون.

فالشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة، وتزيد من قدرتها على مواجهة التحديات، بالمقابل فإن وجود أنظمة مساءلة على مستوى متقدم من الكفاءة والفعالية يساعد على تعزيز مفهوم الشفافية من خلال ما تتضمنه من آليات وعناصر .

إن المساءلة والمحاسبة تعززان تكريس الديمقراطية وتقويان قواعدها وفي المقابل في مناخ لا تتوفر فيه الشفافية يسود الظلام وتتعمد فيه المساءلة والمحاسبة، وبذلك ينتشر الفساد الذي يؤدي إلى تدهور الأوضاع على مختلف المستويات .

إن المساءلة مبنية على الشفافية ومن خلال الوضوح والعلانية في جميع الأعمال الإدارية وحرية تدفق المعلومات للمجتمع الداخلي والخارجي يمكن بناء نظام للمساءلة يتسم بنتائج إيجابية، فيستطيع الأفراد والمسؤولين رؤية ما يجري داخل الإدارة ومن ثم سعي هذه الأخيرة إلى تحقيق أهدافها مما يسهم في تخفيض الفساد وتعزيز قيم للنزاهة وكذا الوضوح والاستقرار .

كما أن توافر الشفافية وتعزيزها يؤدي إلى تقرير حق المواطنين وأصحاب المصالح في مساءلة المسؤولين عن قراراتهم وأعمالهم المختلفة المشكوك فيها، وإن توافر المعلومات لديهم حول نشاطات وأعمال الحكومة يعزز من قدرتهم على مساءلتها حول تلك القرارات والأعمال.

فالشفافية عنصر من عناصر المساءلة، تقي من الأخطاء الحكومية ومن الفساد، فتوافر الشفافية يدعم ممارسة المساءلة من قبل المواطنين للإدارة العامة، من خلال الوسائل المختلفة كوسائل الإعلام.

كما تعتبر الشفافية أداة مهمة في تحقيق المساءلة وضمان نجاحها وصولاً إلى ما يعرف "بالحكومة المفتوحة"، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بعد الحصول على المعلومات الصحيحة بصورة شفافة.

ويلاحظ مما سبق أن هناك علاقة وطيدة بين الشفافة والمساءلة حيث اعتبرت المساءلة مظهر من مظاهر الشفافية.

ثالثاً : الشفافية والديمقراطية :

يقوم النظام الديمقراطي على الحرية والتعددية واحترام حقوق المواطنين والديمقراطية في أبسط صورها هي حرية التعبير والمشاركة، فمن خلال توفر النظام الديمقراطي توفر الفرصة المناسبة لممارسة الشفافية، وأما في الأنظمة غير الديمقراطية لا يوجد إمكانية توفير الشفافية مما يؤدي إلى ضعف المساءلة وانتشار الفساد، وبوجود الشفافية يدعم ويعزز النظام الديمقراطي ، إن انتشار المعايير الديمقراطية ووجود القوة المتزايدة لمنظمات المجتمع المدني، وظهور أجهزة الإعلام كل ذلك عمل كقوة ضغط على الحكومات لنشر المعلومات إلى مواطنيها .

إن الشفافية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية فكلما تعمقت وتجسدت الديمقراطية كلما كانت الشفافية واسعة وواضحة، وعلى المسؤولين الإداريين أن يأخذوا على عاتقهم البحث عن كيفية الإدارة والتطوير في أشكال الديمقراطية الإدارية، فالتمكين والإدارة التشاركية من أهم السبل لتحقيق ذلك.

فالشفافية في الإدارة هي أساس الوضوح وعندما يتوفر الوضوح في الإدارة لا يهم من الذين يعملون فيها، وما يعملون، وما هي أهدافهم، فجميع أشكال الديمقراطية التي تتعامل بها الحكومة بشكل خاص والإدارات بشكل عام تتطلب الشفافية.

إن الشفافية ذات قيمة وحجر أساس للديمقراطية والازدهار وضمان الأمن وكما أن الشفافية هي إحدى تعبيرات الممارسة الديمقراطية والإدارة الفاعلة في صياغة وفي بناء وتقويم أي نظام وبالتالي طالما كانت هناك ديمقراطية، فإن الناس يدركون كبر حجم الفساد وانتشاره .وما يلاحظ إذن أن الشفافية لا يمكن تأصيلها في كافة المستويات الإدارية دون انتشار الديمقراطية وانتهاجها في جميع أشكال التعاملات.

رابعاً : الشفافية والمشاركة :

المشاركة عبارة عن اشتراك الأفراد والمواطنين في عملية صنع القرار ولا يتسنى هذا الأمر إلا بوجود شفافية التشريعات والأنظمة والسياسات في الإدارات حيث أن الإدارة السليمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشفافية التي يتم عن طريقها تدفق المعلومات بحرية في جميع الاتجاهات المطلوبة للإنجاز العمل ويدرك العاملون في المستويات مدى قيمتهم من خلال المشاركة الفعالة في كافة العمليات الإدارية للعاملين من خلال معرفتهم باللوائح، والقوانين والتشريعات والتدفق الحر للمعلومات يتيح لهم تحسين الأخطاء الإدارية دائماً. تعتمد الشفافية الإدارية على عنصرين أساسيين هما: المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومنح المواطنين الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة العامة .

إن أشكال الإدارة المفتوحة والإدارة على المكشوف والإدارة المرئية والإدارة بالرؤية المشتركة، والهندسة الإدارية والإدارة التشاركية هي مفاهيم ذات أنماط متشابهة، وإذا ما طبقت ستؤدي إلى الشفافية بمختلف أشكالها ومكوناتها إذ هي من المفاهيم الجديدة التي تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة حتى يتاح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا المعلومات حول هذا الشأن وبالتالي يصبح لهم دور فعال في الكشف عن المساوئ لحماية مصالحهم، والأنظمة التي تتسم بالشفافية تمتلك إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار وهيكل تنظيمية مناسبة، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة في كل الاتجاهات وتتمتع بدرجة عالية من الوضوح والمكاشفة بينهما وبين الأفراد العاملين فيها والمجتمع الخارجي الذي تتواجد فيه، حيث قد يكون في تطبيق الممارسات الإدارية الدالة على الشفافية حلاً للعديد من المشكلات التي تواجهها المؤسسات التي تقوم على المبادئ التقلدية، فمن المفترض أن تعمل الإدارات على اختلاف حالاتها على تحديث إدارتها محاولة تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة كالشفافية.

خامساً : أساليب وإجراءات الشفافية للوقاية من الفساد الإداري

إن تطبيق مبدأ الشفافية يتطلب تحديث أساليب العمل الإداري ، إذ تعمل هذه الأساليب على ضمان سير الشفافية بالاتجاه الصحيح، وتصحيح مسارها في حال خروجها عن المتطلبات والأهداف الخاصة بها هذا ما سنوضحه في هذا الفرع بفقرتين: نبحث في الأولى أساليب وإجراءات الشفافية، وفي الثانية نبين: السبل الواجب اتباعها لدعمها لغرض الوقاية من الفساد الإداري.

[١]: أساليب وإجراءات الشفافية في الوقاية من الفساد الإداري:-

من المعروف أن ال شفافية تهدف إلى و ضوح وعلانية أعمال الإدارة و ضمان حق الأفراد في الاعتراض على كل ما هو مظلم ومعتم بالعمل الإداري، وبذلك فهي تد سجم مع تطور الإدارة ومدى مساهمتها لروح العصر ولهذا فهناك عدد من الأساليب والإجراءات التي يجب على الإدارة اتباعها لغرض ضمان تحقيق الشفافية لأهدافها وتتمثل بـ :-

- ١- الموازنة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، مع ضرورة الحفاظ على الحقوق الأساسية للمجتمع.
- ٢- إصدار التشريعات الخاصة بالحد من الفساد الإداري و تضمينها المزيد من الشفافية وإيجاد السبل المثلى لتطوير آليات تطبيق هذه التشريعات من الحكومة.
- ٣- تعزيز دور أجهزة الرقابة في مختلف الوزارات، وعدم إعطاء الفرصة لأي شخص لإساءة استعمال السلطة أو التلاعب بالوظيفة العامة.
- ٤- تفعيل دور هيئة الرقابة الادارية للتصدي لمظاهر الفساد كلها ورصد المخالفات الانضباطية المرتبطة بالفساد، ودعم آليات المصارحة والمكاشفة ونشر المعلومات المتعلقة المناقشات والمزايدات وفقاً للقوانين النافذة وضمان حق الأفراد للاستفسار.
- ٥- ضرورة المحافظة على المعلومات والبيانات ذات الأهمية الخاصة وإفصاحها للمواطن بعد مدة معينة تحدد بقانون كون أن أخطار الإفشاء قد تفوق في اغلب الأحيان مصلحة المواطن.

[٢]: الطرق الواجب اتباعها لدعم الشفافية للحد من الفساد الإداري:-

هناك مجموعة من الإجراءات تهدف لدعم ال شفافية وخلق مجتمع واعي بأهميتها يعمل للتخلص من الفساد الإداري لضمان حقوقه وتحقيق المصلحة العامة ومن أجل ذلك وضعت عدة سبل يجب على الإدارة الأخذ بها والالتزام بها لتحقيق الشفافية بصورة صحيحة ومتكاملة ويمكن إيجاز هذه السبل بما يلي:-

- ١- تعديل نصوص القانون المتعلقة بالحد من الفساد بجانبها الإداري والجنائي.
- ٢- تشجيع الموظف بالإبلاغ عن الفساد الإداري في السلك الوظيفي.

٣- و ضع الخطط لكشف المعلومات خاصة بمحاولات الفساد ويتم ذلك عن طريق هيئات تشكل لهذا الغرض.

٤- اختيار الموظفون لشغل الوظائف العامة والترشيح لها عن طريق اتباع الإجراءات التي رسمها القانون وإعلانها للجمهور وبما يحقق مبدأ الشفافية، وليس عن طريق بيع الدرجات الوظيفية .

٥- إلزام الموظفون بالتقيد بواجبات الوظيفة العامة التي نص عليها القانون .

@- دور الشفافية للحد من الفساد الإداري :

تلعب الشفافية دوراً بارزاً في اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة والرشيدة التي تعود على الجهاز الإداري بالنفع لأن المراجعة الدورية للقوانين والأنظمة ومعا صرتها للمستجدات العصرية والمرجعية العلمية تعود بدائل منطقية لصناع القرار والمنظومة الإدارية وتحقق لها النجاح والاستمرارية، أما مجال الشفافية فهو لا يندصر في المجال الموضوعي فقط بل يتجاوز إلى ميادين الحياة الأخرى، وبذلك تكون الشفافية حاملة لمضامين الانفتاح وأساليب الاتصال... فهي تسعى إلى رقابة العمل وكيفية مزاولته وتقويمه وتصحيحه، باعتبارها ذات اتصال وطيد بالمساءلة الفعالة والمحاسبة الدقيقة والنزيهة، كما أنها تحمل في طياتها أساليب التواصل الفعال ما بين المواطنين وما بين من يسهر ويعمل على صنع القرار سعياً إلى تعزيز ثقة المواطنين في القرارات الصادرة من مختلف مؤسسات الدولة، وإن الشفافية تسهم باختيار الطاقات والكفاءات البشرية المؤهلة في المنظومة الإدارية بسبب وضوح طرق قوانين التعيين التي تعتمد على المنافسة وتقلل في الوقت ذاته من إمكانية اللجوء إلى الرشوة والمحاباة في تعيين الموظف ومن جانب آخر تحفز الشفافية الإدارة على التطور ومسايرة العصر التكنولوجي في تقديم أفضل الخدمات للمتلقين والتي من شأنها تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، والشفافية في كل أعمالها تلتزم بمقتضيات النظام الديمقراطي في احترام تام لحقوق الإنسان، ناهيك على أنها تهدف إلى إصلاح الإدارة ومحاربة الفساد وكشف المفسدين.

يبدو أن مفهوم الشفافية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المساءلة والإصلاح والمحاسبة فبقدر ما نحقق الإصلاح والمساءلة ونكافح الفساد والمفسدين نكون أقرب إلى بناء مجتمع الشفافية الذي يحلم به كل المخلصين من أبناء البلد.

ولهذا تعد الشفافية أداة فعالة في الحد من الفساد ومعالجة أسبابه فهي تسعى إلى تقديم المعلومات الصحيحة إلى كل من يطلبها من دون تفضيل أو تمييز.

وهي تخلق لدى الموظفين اتجاهات تنافسية إيجابية تدفعهم لتقديم خدمات ذات جودة عالية تقوم على الوضوح وخالية من الروتين وتؤدي الشفافية إلى التقليل من احتكار الصلاحيات الواسعة لفئة معينة من الموظفين، ومن ثم تشجع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمتها لا استغلال المهارات البشرية المتوفرة بما يؤدي ذلك إلى اختيار القيادات الإدارية ذات النزاهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للإدارة والصالح العام، فهي تهدف على تحقيق المصلحة العامة لأن غيابها في التشريعات والتنظيمات المعمول بها أو تعقيد هذه الأخيرة وعدم وضوحها يعد سبباً رئيسياً للاجتهادات الشخصية والتفسيحات التي يتبنّاها الموظفون العموميون لتحقيق مصالحهم الخاصة، كما أنها تتيح للموظفين في الدولة بالاعتماد على استقلاليتها أكثر أثناء قيامهم بأداء واجباتهم الوظيفية مما يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة وهو ما يجعل قرارات الموظفين أكثر مصداقية، وهي كذلك تتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الخطأ أو تكراره وإعادة ارتكابه، وهناك عدة أساليب وإجراءات للشفافية للوقاية من الفساد في المؤسسات السياسية والاقتصادية في الدولة، ونبرز أهمها فيما يلي :-

١- دعم وتطوير النظام القانوني والجهاز القضائي بالمجتمع وذلك بتفعيل مواد القوانين الموجودة والعمل على القيام بالدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة بشأن محاربة الفساد وتضمن المزيد من الشفافية وضرورة تطوير آليات واضحة يتم بمقتضاها تطبيق تلك القوانين من خلال الجهاز القضائي الفعال .

٢- تعزيز دور دوائر التفتيش العام في المؤسسات المختلفة، وذلك من خلال تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، وكذلك حالات سوء استخدام السلطة والفساد الإداري .

٣- إنشاء هيئات مستقلة لمحاربة الفساد طالما تسمح قوانين الدولة بإنشاء مثل هذه المؤسسات ومنحها الصلاحيات التي تمكنها من القيام بمهامها وتوجيه الاتهام للمسؤولين عن الفساد الإداري في

المؤسسات، فضلاً عن تقديم النصح لرؤساء الإدارات والأجهزة المختلفة فيما يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على الأداء المؤسسي التي يمكن أن تساعد في القضاء على وقوع الفساد الإداري مستقبلاً .

٤- تنمية القيم الدينية والاجتماعية والتركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد وذلك لأن معظم حالات الفساد تتم بسرية وبطرق عالية المهارة فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل هذه السرية واستغلال التقدم التقني في تغطية الفساد ، فلا شك أن القيم الدينية في جميع الديانات السماوية تدعو إلى الف ضيلة والالتزام بالأخلاق في جميع نواحي ال سلوك الب شرى ، ويقوم جوهر تلك القيم على فرض رقابة ذاتية على الفرد في كل أعماله ، ففي حال التزام كل فرد بهذه الرقابة الذاتية والتي تقوم على الخوف من الله سبحانه وتعالى فإن ذلك يعد الأ سلوب الأمثل لمنع حدوث الفساد بكل صوره وأنواعه .

٥- تعزيز آليات المكافحة والمصارحة من خلال التأكد على التزام موظفي القطاع الحكومي بمسؤولياتهم عن نشر المعلومات للمواطنين عبر آليات منظمة قانوناً والرد على استفساراتهم . وتبني برنامج لتنمية ثقافة حق المعرفة والاطلاع وحق الحصول على البيانات والمعلومات لدى الموظفين في كل ما يتعلق بمجتمعهم .

٦- تمكين المستثمرين والمساهمين من الإحاطة الفورية بحركة الأ سواق المالية والاطلاع على تقارير المراجعين في الوقت المناسب. تطبيق ضرورات الأمن وأخطار الإفشاء لحجب المعلومات والبيانات التي قد تكون أهمية و وصولها للمواطنين تفوق مخاطر إخفائها، ونشر المعلومات والوثائق السرية بعد فترة معينة محددة قانوناً .

المراجع

(١) أبو طه، سهيل: الشفافية في أساسيات وأنظمة البنك العربي في الأردن، الأسبوع العلمي الأردني الخامس: تطوير القدرة التنافسية في الأردن"الجودة/ الإنتاجية ،الشفافية والمساءلة، المجلد الثاني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

(٢) أخو رشيدة، عالية خلف: **المساءلة والفاعلية في الإدارة التربوية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

(٣) أفندي، عطية حسين: **الإدارة العامة إطار نظري- مداخل للتطوير وقضا مهمة في الممارسة**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢.

(٤) الأعرجي، عاصم: **دراسات معاصرة في التطوير الإداري**، ط ١، دار الفكر، عمان، ١٩٩٥

(٥) البرادعي، ليلى مصطفى: **المساءلة في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع : دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، المحرر: سلوى شعراوي جمعة، الطبعة الثانية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١

(٦) برقاي، نزيه: **"الشفافية في تنفيذ عمليات التخاصية"**، مجلة أخبار التخاصية، مجلد(١) ، عدد(٥)، ١٩٨٨

(٧) بولمان، محمد: **مداخلات في القانون**، ط ١، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، ٢٠٠٠.

(٨) التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة- وزارة الدولة للتنمية الإدارية.

(٩) التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة- وزارة الدولة للتنمية الإدارية .

(١٠) خرابشة، عبد: **"الشفافية في الخدمة المدنية: تجربة ديوان المحاسبة"**، الأسبوع العلمي الأردني الخامس: تطوير القدرة التنافسية في الأردن " الجودة/ الإنتاجية/ الشفافية والمساءلة، الد الثاني، الجمعية العلمية الملكية، عمان، الأردن، ١٩٩٧

(١١) فلاق م ، حدو سميرة أحلام : **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري** "تجارب دولية"، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال- العدد ٢٠١٥/٠١.

(١٢) الروابدة، محمد علي والدويري، أحمد عودة: **المساءلة العامة في ضوء المتغيرات التي يشهدها حقل الإدارة العامة : دراسة ميدانية من أجهزة الرقابة المركزية في الأردن**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٢ ، عدد ٢، ٢٠٠٤

(١٣) اللوزي، موسى: **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠

(١٤) علي الراشدي : **الإدارة بالشفافية** ، ط ١ ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠٠٧.

(15) Tiwari, A.N.: **Transparency and Accountability in Administration**, Orissa Review, 2004, August.

(١٦) محمد أحمد محمد الحربي : **درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، السعودية ، المجلة الدولية المتخصصة ، المجلد ١، العدد ٦، ٢٠١٢**

- (١٧) أحمد فتحي أبو كريمة : مفهوم الشفافية لدى الإدارة العليا وعلاقته بالاتصال الإداري ، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان ، ٢٠٠٥.
- (١٨) عبير مصلح: النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، إصدار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، ط ٢، أمان ، رام الله، ٢٠١٠.
- (١٩) فارس بن علوش بن بادي السبيعي: دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، كلية الدراسات العليا ، السعودية، ٢٠١٠.
- (٢٠) صالح عبد عايد العجيلي ، ناظر احمد المنديل : دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري ، مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان "الاصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول " للمدة ١٣-١٤/١١/٢٠١٨.
- (٢١) الطوخي سامي محمد: الإدارة بالشفافية، الطرق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتدني الأداء والفساد إلى الشفافية والتسبب وتطوّر الأداء البشري والمؤسسي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (٢٢) رشا نايل حامد الطراونة، علي محمد عمر العياضلة: أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٠.
- (٢٣) نعيمة محمد حرب: واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١.
- (٢٤) بن لكحل فهمه ، أيت عمراوي كهيته : الشفافية الإدارية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية ، ٢٠١٦.

الفصل الرابع

الانتماء الوطني والمواطنة

مقدمة

أولاً : ماهية الانتماء الوطني

ثانياً : بعض المفاهيم المقاربة للانتماء الوطني

ثالثاً : أبعاد الانتماء الوطني

رابعاً : صور الانتماء الوطني

خامساً : وسائط التنشئة الاجتماعية ودعم الانتماء الوطني

(١) الأسرة وتعميق الانتماء للوطن والحماية من الأفكار المنحرفة

(٢) الوسط المدرسي وقيم الانتماء الوطني

مقدمة :

يعد الانتماء مطلباً ضرورياً تصبوا إليه كل نفس بشرية، فهو قضية و ظاهرة اجتماعية أكثر منها فردية؛ تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية، والثقافية التي يشهدها المجتمع.

حيث يرتبط مفهوم الانتماء بمفهوم الهوية، وتتجلى أهمية الانتماء انطلاقاً من انتساب الفرد إلى جماعة يجد لديها الأمن والمكانة والتقدير، فإشباع هذه الحاجات تكمن وراء حبنا لأهلينا وجماعتنا ومجتمعنا وأمتنا. حيث نشعر بالولاء لهم، ونسعى إلى حمايتهم والدفاع عنهم لأنهم مرجعيتنا وبهم علة وجودنا. وعلى هذا النحو يعد الانتماء ضرورة إنسانية يحقق بواسطتها الفرد ذاته، ويحقق بها المجتمع تماسكه واستقراره وتقدمه.

وعلى هذا الأساس لا يمكن فصل مفهوم الانتماء عن الهوية، فإذا كانت الهوية هي الحالة المعنوية أو التصورية للجماعة، وهي في الغالب ذات طبيعة مجردة، فإن الانتماء يتضمن السلوكيات التي تبرز الهوية وتحافظ على وجود الجماعة.

وإذا كان للجماعة وجودها الساكن والمستقر، وإذا كانت الهوية هي تعبير عن إبراز مكونات الجماعة من خلال التفاعل بين هذه المكونات. فإن الانتماء هو تفعيل للهوية، بتأكيدا على سلوكيات محددة، والحفاظ على الجماعة التي تعبر عنها الهوية.

لذا فإن منظومة قيم الهوية والمواطنة تمثل أهم سبل الوقاية المجتمعية من الأخطار التي تهدد الأرواح والممتلكات، فهي على مر العصور المرجع والمحور الذي ينظم سلوك الأفراد والمجتمع والدولة على حد سواء، كما أنها تسهم في تماسك المجتمع والمحافظة على هويته واستقراره وتطوره ووقايته من كل ما يهدد أمنه واستقراره، فالقيم عندما تمارس على أرض الواقع تصبح درعاً واقياً ضد أي خطر يهدد الضرورات الخمس للإنسان ومكتسبات الأوطان، وفي مقدمة تلك الأخطار جريمة الإرهاب.

أولاً : ماهية الانتماء الوطني

تعريف الانتماء:

بين الإنسان والانتماء علاقة تلازمية يتنوع فيها تلازم الانتماء بتنوع العلاقات الإنسانية في مكان وزمان محددين، فهو ظاهرة إنسانية يرجع تاريخها بداية تاريخ الوجود الإنساني نفسه، ويأخذ الانتماء عدة أنواع منها: الانتماء للدين وللوطن والحزب، والتنظيم والمؤسسة والعشيرة والعائلة...إلخ .

لغة: انتمى، انتماء، نمت فلان إلى أبيه، انتسب واعتزى .

اصطلاحاً: يعرف الانتماء بأنه الإنتساب للدين والوطن والأرض .

ويعرف الانتماء في العرف الجاهلي بأنه ظاهرة إنسانية متطورة بالجدل الإنساني، لا يلزمه الوعي بحقيقة وجوده، فالانتماء في الأصل موجود بقوة بوجود أناس تربطهم علاقة ما ومحددان بزمان ومكان معينين .

ويعرف الانتماء اصطلاحاً - كما ورد في معجم العلوم الاجتماعية- بأنه: "ارتباط الفرد بجماعة؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة." (بدوي، ١٩٧٨ : ١٦)

أما في اللغة الانجليزية يقابل الانتماء belonging مشتق من الفعل belong ينتمي أو يتمتع بالصفات الاجتماعية الضرورية للإندماج في جماعة ما .

ويرى وليم: " أن مفهوم الانتماء يتضمن شعور الفرد بكونه جزءاً من مجموعة تشمل (الأسرة، القبيلة، الملة، الحزب، الجنسية) ينتمي إليها وكأنه متمثل لها ويحس بالاطمئنان والفخر والرضا المتبادل بينه وبينها وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة. "

وتعرفه الدكتور سناء حامد زهران: بأنه: "شعور يتضمن الحب المتبادل، والقبول والتقبل، والارتباط الوثيق بالجماعة وهو يشبع حاجة الإنسان إلى الارتباط بالآخرين، وتوحيده معهم، ليحظى بالقبول ويشعر بكونه فرداً يستحوذ في مكانة متميزة في الوسط الاجتماعي، وتتمثل أوجه الانتماء في ارتباط الفرد

بوطنه الذي يحيا فيه، وبمن يقيمون في هذا الوطن، ويظهر في تبني مجموعة الأفكار والقيم والمعايير التي تميز هذا المجتمع عن غيره .

ويعد الانتماء ظاهرة إنسانية فطرية، تربط بين مجموعة من الناس المتقاربين والمحددin زمانا ومكانا بعلاقات تشعرهم بوحدتهم، وبتمايزهم تمايزا يمنحهم حقوقا، ويحتّم عليهم واجبات .

ويعرف أيضاً بأنه: "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى". (راتب، ١٩٩٩: ٥٧)

في حين يعرف الانتماء بأنه: "حالة شعورية عند الفرد تؤدي إلى الإحساس بحالة العجز نحو المجتمع ومؤسساته، والإحساس بعدم الانسجام مع المجتمع، ولذلك اللائمتي يتصل من الواقع ويسلم بالأمر الواقع، ويتفرج على ما يجري من أحداث، يأس من قدرته على التغيير وصنع القرار، ويركز على مصلحته الذاتية". (علي، ١٩٩٨: ١٣) فالانتماء إذن ليس سلوكا لذاته، وإنما هو رباط يصل العلاقة بين الفرد وموضوع الانتماء كالأسرة أو الوطن.

وكما عرفنا سابقاً أن الانتماء ظاهرة إنسانية فطرية يولد مع ولادة الفرد، وينمو هذا الإحساس ويستجد أكثر في المراحل اللاحقة لعمر الفرد، حيث يزيد تعلقه بوطنه وأرضه وكل ما له علاقة بهذا الوطن ماضيه وحاضره ومستقبله. ويعد الانتماء حلقة وصل بين الفرد والمجتمع، فمن خلاله يتم نمو الذات وتحقيقها ومنها تدعيم هوية الفرد، إذ أن الانتماء بمثابة حاجة أساسية في البناء النفسي والاجتماعي للأفراد، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول الانتماء ما بين أنه اتجاه وشعورا وإحساسا وكونه حاجة أساسية نفسية تطلبها الذات الإنسانية لإيجاد مكانة لها بين المجتمع الذي ينتمي إليه.

ويمكن إدراج عدة تعاريف لمفهوم الانتماء الوطني ومن بينها:

أن هناك من يرى بأن الانتماء الوطني عبارة عن السلوك الذي يعبر به الفرد عن التزامه بالقوانين وتمسكه بهويته الوطنية، كما قال به محمد أبو فودة في مقالة له بعنوان " الانتماء الوطني " بأنه: " السلوك المعبر عن امتثال الفرد للقيم الوطنية السائدة في مجتمعه كالاعتزاز بالرموز الوطنية والالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة، والمحافظة على ثروات الوطن وممتلكاته ، وتشجيع المنتجات

الوطنية، والتمسك بالعادات والتقاليد والمشاركة في الأعمال التطوعية، والمناسبات الوطنية، والاستعداد للتضحية دفاعاً عن الوطن.

في حين يرى أقصيعة في الدراسة التي قام بها على طلبة الصف التاسع أساسي في محافظة غزة بأن الانتماء الوطني لدى هؤلاء الطلبة يتمثل في المظاهر التالية " : حب الوطن، حب القدس، مقاومة ومحاربة الاستيطان، تقدير الشهداء والوفاء لهم، العمل من أجل الصالح العام".

أما عسفة فيرى أن الانتماء الوطني لدى تلاميذ الصف السادس الأساسي بفلسطين "هو حب الوطن، الدفاع عن الوطن، بناء الوطن، والمحافظة على الوطن".

كما يرى بدران أيضاً أن الانتماء يتمثل في التضحية من أجل الوطن ، القيام بالواجب المطلوب على أكمل وجه، القيام بالأعمال التطوعية والخيرية بكافة أنواعها المحافظة على اللغة الرئيسية، المحافظة على اللباس والزى الشعبي، والمحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها المجتمع .

ومن التعريفات أيضاً نذكر بعض التعاريف التي تطرق لها محمد عبد العزيز الغرابوي في دراسته: تعريف عبد الرحمن العيسوي «: بأنه شعور الفرد بالحب نحو وطنه، يزداد نمواً كلما شعر الفرد أن الوطن يقدم له الرعاية بمختلف أشكالها الصحية، والنفسية، الاجتماعية والتعليمية، والاقتصادية، يوفر له فرصة الحياة الكريمة والتعبير عن الذات، وفرصة الحماية من الضياع والتشرد.

ويرى سعيد إسماعيل أن الانتماء الوطني «: هو حب الوطن والانتماء إليه؛ يتضمن حب المواطنين الذين ينتمون إليه » . فالانتماء الوطني هو «: حب الوطن ترابه وتراثه، والعمل على خدمته والتضحية في سبيله والاعتزاز به » .

فالانتماء الوطني هو عملية دينامية تربط التلاميذ بالشخصيات التاريخية في ببتهم المحلية والانجازات الاقتصادية والخدماتية، تهدف إلى مشاركتهم في مشروعات تنمية المجتمع المحلي، وتمسكهم والتزامهم بقيم المجتمع ومعاييره وولائهم وإخلاصهم، واعتزازهم بمكانة الوطن.

والانتماء الوطني هو : الشعور والرابط القوي الذي يربط بين الفرد ووطنه ؛ ويتجسد من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها ، والالتزام بالنظم والقوانين السائدة، والعمل على المحافظة

على الوطن وحماية ممتلكاته مع التمسك بقيمه وعاداته، والمشاركة بكل فخر في الاحتفالات الدينية والوطنية التي يزخر بها الوطن والمشاركة في الأعمال التطوعية التي تخدم البلاد، والتضحية بالنفس والنفيس دفاعاً عن الوطن.

ويعرف الانتماء للوطن بأنه "إحساس المواطن بأنه جزء من وطنه، فيحبه ويتعلق به ويكن له الولاء، ويظهر ذلك من اعتناقه لقيمه، وعاداته، وتقديره لمؤسساته، وطاعته لقوانينه، ومحافظة على ثرواته، واندماجه في أحداثه ومشكلاته، واستعداده للنهوض به، وللانتماء ثلاث مستويات: انتماء مادي، وظاهري وإيثاري . (علي: ١٩٩٨ ، ٢٣٢)

ويعرف بأنه: "الاعتزاز بالوطن، والعمل الجاد الدؤوب من أجل الصالح، وأنه الانتساب الحقيقي للدين، والوطن فكراً وعملاً، وهو بصورة أخرى تربية للضمير، وكلما كان ضمير المواطن حياً يقطاً كان انتماءه عميقاً حقيقياً . (علي، والطاهات، ١٩٩٥ : ٩١)

مما سبق يتضح أن الانتماء الوطني بمفهومه الاصطلاحي يعني ارتباط وانتساب الفرد أو الجماعة إلى قطعة معينة من الأرض والتعلق بها، وحب أهلها، والحنين إليها عند الاغتراب عنها، والاستعداد للدفاع عن كيانها ضد الأخطار التي تهددها، ويتطور حب الأرض وأهلها إلى حمايتها والذود عن حياضها، والعمل على تحسين معيشة أهلها وتطويرها. (ناصر، ١٩٩٣ : ١٢٤-١٢٥)

ثانياً : بعض المفاهيم المقاربة للانتماء الوطني:

(١) الهوية:

يسعى الانتماء إلى توطيد الهوية، وتعد الهوية دليلاً على وجود الانتماء، فالانتماء يدعم الهوية ويقويها، أي أن الهوية وليدة الانتماء .

وتعتبر الهوية من أكثر الحاجات الإنسانية الشائعة في الجنس البشري، ولقد وردت الهوية ضمن قائمة "أنطوني جيدنز" ANTHONY GIDDENS " بأنها مطلب أساسي لكل البشر وهي مسؤولية هامة تقع على عاتق المسؤولين لضبطها وتوجيهها باعتبارها أهم الواجبات التي لا يمكن الاستغناء عنها.

وحينما يدرك الإنسان معنى انتمائه يستطيع أن يعرف من هو؟ ولماذا هو موجود؟ ولأي هدف يسعى، فمع حاجته للانتماء يتولد مفهوم الهوية، الذي يظهر في أشكال متعددة ومختلفة، فأحيانا يكون الانتماء إلى جنسية أو قومية أو دين أو وطن، فالهوية هي المنطلق لأفعالنا، وهدفاً لها ومبرراً لوجودنا الجماعي .

فهكذا تنشأ الهوية من الانتماء، وتعود لتوكيده، وتعمل على تقويته من خلال مشاعر الولاء والإخلاص له، فالبحث عن الهوية هو البحث في وحدة الانتماء، فالتماسك الاجتماعي يحقق الولاء ويقوي الانتماء الذي يتضح في مدى اعتزاز الفرد بهويته والفخر بها أينما كان، فالهوية دلالة ووليدة الانتماء .

من خلال ما تقدم نستنتج أن الهوية والانتماء علاقة تأثير وتأثر ، فالهوية وليدة الانتماء وهي الوجود الحقيقي له، فتنشأ منه بقدر ما تعمل على توكيده .

(٢) القومية:

يعد مصطلح القومية مفهوم سياسي اجتماعي حديث، وعند بعض الباحثين تعني التعبير عن الانتماء للأمة.

يعرفها كمال الدين رفعت بأنها: " صفات ثابتة ومشاركة في مجتمع معين تعطيه اسم الأمة وأن الأسباب التي تكون الأمة الواحدة، وتحدد الوطن الواحد، وهي وحدة المشاكل التي تواجهها هذه الأمة ووحدة العوامل التي تسيطر على تكوينها وعلى ماضيها وحاضرها ومستقبلها ووحدة الحلول التي تحتل المشاكل وتعالجها.

(٣) الوطنية:

تعرف الوطنية بأنها حب الوطن والولاء له والتمسك به، وتبلور هذا الاتجاه عند العرب بشكل واضح كمفهوم سياسي اجتماعي في القرن ١٩ ويركزون على الوطنية باعتبارها رابطة سياسية تجمع الناس وتدفعهم إلى التضحية والتعاون لتحسين حالهم وتقديم وطنهم .

وقد تطورت الوطنية بتطور المجتمعات وتعمقت في كل قطر بنمو المصالح الاقتصادية والسياسية لأبناء هذا القطر كما نمت الوطنية وانتشرت عبر كل الأقطار والأوطان وبين كل الأجيال، حيث ازداد تعلق الأفراد بأراضيهم وأوطانهم، وهذا ما يؤكد المفكر القومي ساطع الحصري، تعلق الإنسان بالأرض التي ولد ونشأ فيها، "فيقول أن الإنسان يشعر بتعلق عاطفي وارتباط كلي بالمحل الذي ولد ونشأ وترعرع فيه كما يشعر بتعلق باطني نحو أهل ذلك المحل ونحو جميع الناس الذين عايشهم، وعاشرهم وأفهم".

بالرجوع إلى تعريفات الانتماء الوطني نستنبط أن مفهوم الوطنية والانتماء يمثلان وجهين لعملة واحدة، فبالانتماء الذي يحسه ويشعر به الفرد اتجاه وطنه وأبنائه يتولد له ما يعرف بالصفة الوطنية، فمن خلال حب الوطن والأرض، والاعتزاز والافتخار بتاريخه وبطولاته والعمل من أجل تنميته وترقيته والعمل بقوانينه وعاداته وتقاليده واحترام رموز سيادته الوطنية كالنشيد الوطني والراية الوطنية والافتخار بجنسيته وهويته الوطنية . ومن خلال تشربه لقيم الانتماء الوطني يتجسد فيه ما يعرف بالروح الوطنية، لذا يعتبر الانتماء الوطني سلوكاً وفعلاً وتجسيداً، والوطنية شقه الثاني وهو الشعور بالروح الوطنية، أي أن الوطنية تؤدي إلى الانتماء، والانتماء يولد الوطنية أي كليهما يعملان في تفاعل وعلاقة تأثير وتأثر.

(٤) الدولة : state

يعرفها الرئيس الأمريكي السابق ولسن " Wilson بأنها شعب منظم خاضع للقانون يقطن أرض معينة " ويعرفها العلامة ابن خلدون: " بأنها مجتمع إنساني أو جماعة إنسانية يحكمها وازع قانوني وإدارة حازمة في حكمها بشرع مفروض.

ويمكن أن نقول أن الدولة ما هي إلا جماعة كبيرة من الناس تقطن على وجه الاستقرار أرضاً معينة، تخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة وتدير شؤونها ومصالحها العامة...إذاً الدولة عبارة عن مجموعة من الأفراد يربطهم المكان المشترك، ويخضعون لقوانين وأحكام مشتركة، ويعملون من أجل سلامة أنفسهم وسلامة دولتهم.

ومن هنا نقول أن هناك علاقة بين الدولة والانتماء، حيث أن المفهومين يتقاربان بدرجة كبيرة، فالدولة تعبر عن مجموعة البشر في زمان ومكان معينين، والانتماء هو الوجه الآخر للدولة وجوهرها واليد المحركة لمسار الدولة، فالروابط التي تربط الأفراد وشعورهم المشترك بالانتماء لتلك الدولة يعملان على مساهمتها وتطبيق أحكامها وقوانينها والتمسك بمعاييرها وقيمها للحفاظ على أنفسهم من جهة ولحماية دولتهم من جهة أخرى.

ثالثاً: أبعاد الانتماء الوطني:

يعد الانتماء الوطني مفهوماً مركباً يتضمن العديد من الأبعاد، وهناك عدد من الآراء في تحديد هذه الأبعاد، ولكن بالرغم من تعددها إلا أنها تتشابه في تحديد ذلك .

ويرى ناصر إبراهيم (١٩٩٣) أن أبعاد الانتماء الوطني هي: (ناصر، ١٩٩٣: ١٥٧)

- *- التضحية من أجل الوطن في السراء والضراء .
- *- القيام بالواجب المطلوب على أتم وأكمل وجه في جميع الحالات
- *- القيام بالأعمال التطوعية، والخيرية
- *- المحافظة على اللغة الأصلية، والتراث الثقافي، واللباس الشعبي
- *- المحافظة على العادات والتقاليد التي يرضى عنها الجميع .

ويرى علي إبراهيم (١٩٩٨) أن أبعاد الانتماء الوطني هي: (علي: ١٩٩٨، ٢٤)

- *- حب الوطن.
- *- الاهتمام بخير الوطن ورفاهيته

*- الولاء والإخلاص للوطن

*- الحنين للوطن وصعوبة الابتعاد عليه

*- المحافظة على أسرار الوطن

*- الذود عن الوطن والتمسك به في حالات هزيمته .

وتتلخص أبعاد الانتماء الوطني بما يعزز الوحدة الوطنية في ستة أبعاد رئيسية، وهي :

*- الولاء للوطن

*- بناء الوطن والمشاركة في ذلك بفاعلية

*- الحفاظ على الوطن .

*- حماية الوطن .

*- الالتزام.

رابعاً : صور الانتماء الوطني :

عند الحديث عن صور الانتماء قد يتبادر إلى الأذهان أنها التضحية والاستشهاد في سبيل الوطن، فهذا ما عدا جزء من صور الانتماء وأسماها على الإطلاق؛ حيث أن هذه الصور تبدأ من السلوك الإيجابي، مهما صغر حجمه لتصل إلى الأعمال التطوعية التي يدونها التاريخ في صفحاته، فالصور الصغرى يتولد عنها بطبيعة الحال باقي الصور الكبرى .

#- صور الانتماء الصغرى:

وتتمثل هذه الصور بأبسط الأعمال التي يقوم بها الفرد كالقيام بواجباته، فإمالة الأذى عن الطريق انتماء، فكل من يقوم بواجباته يجسد انتماء، فالمعلم حينما يقوم بواجبه فهو يحارب الجهل والامية ويقدم العلم والمعرفة لأبناء وطنه، والطالب حينما يحافظ على ممتلكات مدرسته لتكون لمن لمن بعده من أبناء وطنه، والتاجر والفلاح كذلك يسهم في تنمية المجتمع اقتصادياً، والطبيب الذي يحارب المرض

فهو بذلك يحافظ على صحة أبناء وطنه، ومن يهتم بالامتلاكات العامة، ويحافظ عليها فهو يحافظ على الثروات الطبيعية . # - صور الانتماء الكبرى :

وتتجسد هذه الصور في بذل الروح رخيصة في سبيل الوطن، ورفعته فالتضحية من أجل الوطن هي ضريبة يدفعها كل فرد صادق في انتمائه، وتتجلى هذه التضحية حينما يتعرض الوطن لكيد الأعداء وغطرستهم، فلا بد أن ينهض كل قادر للدفاع عنه والتضحية بالنفس حينئذ هي قمة الانتماء للوطن .

فالانتماء رجولة وتاريخ هذه الأمة، صفة الرجال بكفاحهم وسهرهم المتواصل، فعاش هؤلاء الرجال بشرف رائدهم الانتماء الصادق الضارب في الأعماق، وماتوا بشرف من أجل هذا الانتماء شهداء الوطن الذين سطوروا بدمائهم أروع الصور البهية للانتماء من أجل كرامة الأمة والوطن .

يعتبر الانتماء بمثابة الضمير الداخلي للأفراد ويعمل على إرشادهم وتوجيه سلوكياتهم اتجاه إيجابي فهذا هو يأتمر بأمره وينهي بنهيه، أي أن للانتماء جوهرًا فيعني هذا أن له مظاهر خارجية يتضح من خلالها فتعكس ماهيته وجوهره والمتمثلة في المظاهر التالية :

- * - إن الذروة في الولاء والانتماء تتضح في التضحية في سبيل الوطن .
- * - يتضح حسن الولاء والانتماء من خلال البناء والإعمار والمشاركة في حاضر مزدهر ومستقبل مشرق . * - من مظاهر الانتماء الحقيقي العمل على حماية المنجزات والمكتسبات التي بنيت وشيدت على مر العصور .
- * - القيام بالأعمال الجماعية والتطوعية في كافة المجالات لتعم فائدتها الوطن .
- * - معرفة رموز الوطن: رايته، نشيده الوطني، عاداته وتقاليده ولغته، ولباسه الشعبي وآثاره .
- * - العمل على اكتساب الإرادة الصلبة التي تقف في سبيل ما يتعارض وأي مظهر من مظاهر الولاء للوطن وتنمية الضمير الوطني، والنقد الذاتي في لحظة المخالفة بدون رقيب مما تشكل معه الشخصية المطلوبة.

* - الاهتمام بالقضايا الوطنية بكل ما يتصل بأمر الوطن والمواطنين

* - الانتماء هو معرفة الوطن بإدراك الروابط التي تشكل الأمة فيه كالعقيدة واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة والآمال المستقبلية والعمل على التمسك بها

* - حب الوطن والعمل على تحقيق أهدافه وتطلعاته والعمل من أجله .

ومما سبق يمكن تصنيف جملة من القيم الدالة على الانتماء الوطني وهي :

١- قيم الاعتزاز برموز السيادة الوطنية: والمتمثلة في احترام العلم الوطني، والنشيد الوطني ، الدستور الوطني ، خريطة الدولة وعملتها الرسمية .

٢- احترام الأنظمة السائدة: والمتمثلة في احترام القانون العام للبلاد واحترام الغير وكل القوانين التي تنص على سلامة العباد والبلاد.

٣- الانتماء الحضاري والتاريخي: ويتمثل في الانتماء التاريخي للدولة والانتماء الجغرافي والروحي أيضاً، مع الاعتزاز بالهوية الوطنية المصرية .

٤- التمسك بالعادات والتقاليد: وتتمثل في التمسك بالقيم والعادات الموروثة؛ كالصناعات التقليدية، والألبسة التقليدية، والاهتمام بالتراث المادي والحفاظ عليه.

٥- المحافظة على ثروات البلاد: وتشمل المحافظة على الممتلكات العامة، والخاصة، وجميع ثروات البلاد الطبيعية وغيرها.

٦- التضحية من أجل الوطن: وتشمل الثورة الفكرية والمسلحة، والمقاومات أيضاً، مع الاعتزاز بالشهداء والتمسك بالأرض والتضحية بالنفس من أجل الوطن.

٧- تشجيع المنتجات الوطنية والمساهمة في تنمية الوطن: وتتمثل في تشجيع المنتجات الوطنية والمساهمة في ترقية الوطن.

٨- المشاركة في الاحتفالات: كالاحتفالات بالمناسبات الدينية، والوطنية مثل يوم الأم، نصر أكتوبر، عيد ثورة يوليو ،المولد النبوي الشريف، والسنة الهجرية، وهذا ما يجعل التلميذ يتعرف على أعياد وطنه، ويرتبط أكثر بتاريخه، مما يعزز فيه انتماءه لوطنه.

٩- المشاركة في الأعمال التطوعية: كالمشاركة في الحملات التطوعية، وتقديم الإعانات المادية والمعنوية، من خلال حملات التشجير والنظافة، وكل ما يهم الوطن؛ وهذا ما يولد التمسك والتعاون وينمي الروح الجماعية بين أبناء الوطن الواحد وينمي فيهم حب الوطن والمساهمة في بنائه.

خامساً : وسائط التنشئة الاجتماعية ودعم الانتماء الوطني:

(١) الأسرة وتعميق الانتماء للوطن والحماية من الأفكار المنحرفة:

نظراً ، لأن الانتماء للوطن هو من أساسيات المواطنة، وأن الانتماء للوطن هو سلوك مكتسب وقابل للإنحسار والتراجع، وأنه يعد هاجساً للدولة الحديثة، فالأسرة باعتبارها أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية على الإطلاق يتوقف عليها تقديم التربية التي تمكن أفرادها من اكتساب خاصية الانتماء للوطن.

كما إنها الأقدر على حماية الأبناء من الانحرافات الفكرية التي هي انعكاس لمدى امتلاك هذه الخاصية. وهناك مفاهيم معاصرة لا تزال غامضة في حياة النشء مثل مفهوم الحرية، ومفهوم السلطة، ومفهوم الانتخاب، ومفهوم الوحدة، ومفهوم القانون، ومفهوم الهوية، ومفهوم التطور ومفهوم المحافظة على الثوابت وغيرها.

والأسرة تمتلك العديد من المقومات التي تجعلها قادرة على توضيح هذه المفاهيم للنشئة. والسبب في ذلك أن الانتماء للوطن لم يعد مسألة نمطية تقليدية، بل أصبح مسألة تتضمن العديد من الضوابط الأخلاقية والآداب والسلوكيات التي تغلف وتبطن الحياة الاجتماعية والسياسية داخل الوطن.

ويعني ذلك أن الانتماء للوطن يتطلب مشاركة الفرد في كل ماله علاقة به من رسم للسياسات، وصياغة القرارات، وارتباط بالمؤسسات، وتتجاوز هذه المشاركة حدود الرمزية إلى ما فوق الرمزية . وتوفر عنصر الانتماء للوطن عند الأفراد يسخرهم لخدمة المجتمع والذود عنه، والمخاطرة به

@- أهم العوامل الأسرية المرتبطة بتحقيق الانتماء للوطن وتعميقه لدى الأبناء:

إن الاعداد للحياة الزوجية من أجل بناء أسرة سعيدة يتطلب توافر مستويات عدة من التكامل الأسري

أبرزها :

- *- التكامل البيولوجي
- *- التكامل العاطفي.
- *- التكامل الثقافي.
- *- التكامل الأخلاقي
- *- التكامل الديني.

وهذه المستويات لا بد وأن تحدث بصورة فاعلة ومتناسقة. أما إذا كان الاعداد ضعيفاً أو مشوباً ، أثر ذلك بشكل بالغ الخطورة على هذا التكامل, كما أن مستوى التكامل بين هذه الميادين الخمس للتنشئة الأسرية يساعد على تمكين الولاء لها وللوطن الذي تقيم فيه ، ولذلك فإن الخلل في التربية الأسرية يؤثر سلباً على كل من الولاء والانتماء الأسري من ناحية ، وعلى كل من الولاء والانتماء الوطني من ناحية أخرى.

وسيكون من الضروري جداً إعادة النظر في مختلف عمليات التربية والتنشئة الأسرية في ظل المعطيات الثقافية الدخيلة والمتغيرة التي اعتزت السلوك التربوي الأسري في البلدان المختلفة من أجل دعم كل من الولاء والانتماء الوطني. ويدخل تحت مستويات التكامل المختلفة في الانتماء الأسري عدد من الموضوعات الحيوية بالغة الأهمية, وذلك على النحو التالي :

أ- الحاجة إلى تحقيق التكامل البيولوجي في الأسرة بمستوياته الشعوري واللاشعوري, إذ أن الانتماء إلى الأسرة على السواء يجب أن يتحقق بيولوجياً.

ب- الحاجة إلى توكيد التكامل العاطفي بين أفراد الأسرة من أجل المحافظة على ديمومة الأسرة وارتقائها وزيادة الروابط بين أعضائها.

ج- الحاجة إلى توفير ضمانات كافية لحدوث التكامل الثقافي من أجل تعزيز الانتماء الأسري, بحيث يستمر حدوث هذا التكامل خلال فترات عمرية متعاقبة لأفراد الأسرة.

د- الحاجة للانتباه إلى المؤثرات التي تصنع التكامل الأخلاقي من أجل الانتماء الأسري كالعادات الأدائية والوجدانية والكلامية، والتقاليد الاجتماعية، وتشجيع الناشئة على التعبير عن وجهات نظرهم الخلقية، والمقدرة على صناعة الاختيار من بين المتغيرات المختلفة.

ه- الحاجة إلى تحقيق الانتماء الأسري من خلال التكامل الروحي من خلال تأكيد الجوانب الإيمانية ومراعاة المبادئ الروحية وتخطي الحواجز التي تعيق هذا التكامل كسيطرة النزعة المادية، والتناقضات، والظروف الاقتصادية المتردية .

وهناك جملة من المستويات التي ترتبط بحسن التوافق مع البيئة، والارتباط بها وجدانياً وروحياً ، ومن أهمها:

أ- التطور من بيئة الأسرة إلى البيئة المحلية.

ب- التطور من البيئة المحلية إلى مجتمع الوطن

ج- التطور من مجتمع الوطن إلى المجتمع العالمي.

وفي الحقيقة إن الانتماء البيئي يرتبط بشكل قوي بكل من الانتماء الوطني، والولاء الوطني على السواء. لكن من المهم الانتباه إلى أن الفشل في تحقيق الانتماء الأسري كثيراً ما يؤدي إلى الفشل في الانتماء البيئي كما أن دور المدرسة بالغ الأهمية في الربط بين البيئة المحلية ومجتمع الوطن.

وفي عالم اليوم فإن وسائط التربية غير الرسمية كوسائل الاعلام والمساجد والاندية وغيرها تقوم أيضاً بصناعة الارتباط بين البيئة المحلية ومجتمع الوطن مهما كانت مرجعياتها الرسمية. والتطور وفق المستويات المختلفة المذكورة آنفاً من أجل تعزيز الانتماء الوطني يتطلب الآتي:

أ- نبذ جميع أنواع التفرقة بين الأسر والبيئات المحلية، لأن سياسات التفريق هذه سواء نبعت من داخل هذه الأسر والبيئات المحلية أم من خارجها تعوق كلاً من النتماء الوطني والولاء الوطني على السواء.

ب- ضرورة توفير قدر كاف من المواءمة بين أجواء الأسرة وأجواء البيئة المحلية.

ج- ضرورة ضمان التكامل بين العمل المدرسي والعمل الأسري، لأن عدم حدوث هذا التكامل يصنع الإحساس لدى الناشئة بأنهم غرباء أو أعداء للبيئة المحلية.

د- يجب ألا يتعارض الانتماء للبيئة المحلية مع الانتماء لمجتمع الوطن، بحيث يتم السعي لإحداث نقلة نوعية عند الناشئة من ثقافة البيئة المحلية إلى ثقافة مجتمع الوطن.

هـ- ضرورة الانتباه إلى الطفرات أو الفجوات الثقافية التي تحدث لأبناء البيئات المحلية وخطورتها على الانتماء الوطني مثل الرغبة في الانتساب إلى الحضر وقطع الصلة بالقرى والأرياف، واحتقار مراحل عمرية معينة عاشها هؤلاء في البيئة المحلية، والهروب من مواقع معينة لانتشار عادات سيئة بها كعادة الثأر، والحمية الجاهلية، والعنجهية القبلية ونحوها.

و- يجب أن تسعى وسائط التربية المختلفة في الأسرة والمدرسة والاعلام وغيرها للقضاء على نزعات التفرقة، وإحياء القيمة الاعتبارية للبيئة المحلية في سياق مجتمع الوطن.

ز- لكي يصبح المواطن عالمياً لابد من أن يتمكن من اكتساب الوعي بالمجتمع العالمي، والشعور بالقيمة الاعتبارية لسكان الأرض باعتبارهم مواطنين في وطن واحد هو هذه الأرض، والسعي لدعم التفاهم العالمي. وعادة فإن الأجهزة التربوية والمؤسسة السياسية هي من أهم المؤسسات الداعمة لهذا الاتجاه.

ح- ضرورة توعية الناشئة لأن يصبحوا مواطنين مهما اختلفت مرجعياتهم الثقافية مع مراعاة استبعاد جميع أشكال التصنيف التي قد تمارس تجاه فئات معينة من المواطن أو تجاه بيئات معينة من البيئات المحلية.

ط- تهيئة الظروف المواتية لتحقيق قدر عال من التفاعل مع المؤثرات البيئية لدى الناشئة ولدى المجتمعات المحلية بحيث يكون التفاعل إيجابياً الطابع والمضمون.

ي- ضرورة تهيئة ظروف الحياة داخل جميع البيئات المحلية، وحماية القرى والأرياف من الاندثار في خضم المدنية المعاصرة.

ك- العناية بالجوانب الرمزية للبيئة المحلية كاللغة أو اللغات واللهجات والأرقام والآثار ومدلولاتها المختلفة باعتبارها ضمن تكوين مجتمع الوطن.

ل- من الواجب أن يتم دعم المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع في رسم صورة مستقبل كل من البيئة المحلية ومجتمع الوطن، وتصحيح الأوضاع القائمة، فلا يقيمون في هذه البيئة أو تلك مجرد مشاهدين لما يحدث بل لابد وأن يكونوا طرفاً أساسياً في الأحداث الجارية فيه كمجتمع محلي أو كمجتمع وطني، مع السعي لتوسيع دائرة الخيارات الإصلاحية والتطويرية، وتفرع مجالات التطوير نفسها وآفاقها للبيئة. وهناك جملة من العوامل المتعلقة بالمتغيرات العرقية تستطيع الأسرة أن تعمقها لدى الأبناء من أجل مزيد من الانتماء الوطني، وذلك على النحو الآتي:

أ- اتخاذ الأسرة كافة التدابير الفكرية والتربوية والتوعوية التي تشرح للأبناء الأجناس البشرية، والتكامل البيولوجي بين الناس، وسبب الاختلافات الشكلية والمظهرية بينهم، وكيف أن الناس كلهم سواء، وإنماء يختلفون في مستوى التقوى، والخير أو نقيضه.

ب- تثقيف أفراد الأسرة بأن الانتماءات العرقية الوراثية المزعومة ليست موضوعية، وأن التمايز الحضاري مستقل عن السلالة، وأن المشاعر الطبقية بين الناس هي مشاعر مصطنعة ولا أساس لها من الشرعية.

ج- تثقيف وتوعية أفراد الأسرة بأن الاختلافات العرقية المورفولوجية (اللون، الشكل، حجم الجسم، الطول والقصر...) شيء طبيعي جداً، ويجب ألا يكون مدعاة للتمايزات المجتمعية، وإقصاء الآخر، وتصنيفه.

د- تثقيف وتوعية الأفراد في الأسرة حيال سلبات الانتماء العرقي اللاشعوري وتعزيز إيجابيات العوامل الكامنة في اللاشعور التي تنتظر إلى الآخر نظرة موضوعية إنسانية.

هـ- توعية وتثقيف الناشئة والكبار على السواء ذكورهم وإناثهم باستخدام الوسائط المختلفة بشأن عدم مشروعية الانتماءات العرقية الجغرافية ما لم تكن معززة للانتماء الوطني ككل.

وهناك مناشط اجتماعية كثيرة تقوم على الأعراف وليس على التربية المقصودة مثل تقاليد الزواج والإنجاب والمواسم والأعياد ونحوها. ولكي يصبح الانتماء الثقافي مدخلاً أساسياً لتحقيق الولاء أو الانتماء الوطني فلا بد للأسرة من مراعاة ما يلي:

أ- احترام القدر المتفق عليه من الخصوصية والمشاع بين جميع شرائح أفراد الأسرة وعدم النظر إلى عناصر الخصوصية الفردية نظرة دونية أو النظر إليها بتقدير خاص يفوق غيرها.

ب- تعميق فهم الأفراد صغاراً وكباراً للمعتقدات وخاصة الدينية لأنها تجمع الناس على رأي واحد، ونبذ كل شكل من أشكال التمايز في المعتقدات بفعل المذهب أو الاقليم أو المدرسة الفكرية، مع اتخاذ كل الاجراءات والتدابير والاحتياطات اللازمة التي تعزز أهمية المرجعية الكبرى في ذلك.

ج- السعي نحو التوصل إلى صيغ مشتركة توقف أو تمنع جميع أشكال وممارسات الصراعات الداخلية في الأسرة مثل موضوعات المساواة بين الرجل والمرأة، والحقوق، والتمييزات الطبقية، أو التملك والاستحواد، أو استغلال السلطة والنفوذ، أو استئثار بعض الجماعات وتغليبهم والأخذ بآرائهم دون غيرهم.

د- العمل على تشجيع الأبناء على المحافظة على التراث الثقافي من الذبول أو الاندثار، والمحافظة على المكتسبات التراثية.

هـ- العمل على دعم الأسرة لتطوير التراث الثقافي وإعادة إنتاجه وتصديره بمعايير نوعية جديدة، واستلهم العبر والحكم من ورائه، وإكساب الناشئة مهارات المحافظة على التراث وتطويره وتصديره للآخرين.

و- العناية الفائقة باللغة الأم، وإلزام الجميع بالتمكن منها في قوالها المنهجية الصحيحة، وعدم ذبولها في إطار العامية أو في إطار اللغة الأجنبية، تحت أي شعار كان. كما ينبغي أن تكون اللغة العظمى هي لغة التخاطب والتواصل في جميع المواقف، والصبر على ذلك وعدم الاستسلام والتراجع والنكوص. إذ إن تخصيص فترة زمنية مناسبة (٠ سنوات) مثلاً للتمكن من اللغة الأم قد يكون كافياً لاستعادة دور اللغة الأم في تحقيق الولاء الوطني والانتماء.

ز- تنقية العادات والتقاليد الاجتماعية من العناصر الثقافية التي تخلف الفجوة والفجوة بين أفراد الأسرة وتعوق الانتماء الوطني والولاء المجتمعي.

ح- التوعية والتثقيف لأفراد الأسرة للمحافظة على التراث التاريخي وفهم التاريخ والاستفادة من الدروس والعبر التي اقترنت به. وأن يكون فهم التاريخ فهماً وظيفياً لأفراد الأسرة ذكورهم وإناثهم ، وألا يتم أخذ التاريخ على إطلاقه ، بل لابد من توفر رؤية نقدية أو تحليلية، وتفسير الوقائع لظروفها الزمانية والمكانية.

ط- الاستفادة من دراسة الشخصيات العالمية المؤثرة مثل الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصالحين وغيرهم في تأكيد نماذج القدوة عند الناشئة استناداً إلى مآثرهم العظيمة والتزامهم بتعاليم الخالق جل علاه. وأن تتحول نماذج القدرة النظرية إلى نماذج سلوكية وتطبيقية في حياتهم.

ي- أن المواءمة بين معتقدات أفراد الأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه تصنع مزيداً من فرص الانتماء الوطني والولاء، ويعيش أفرادها بموجبها مقبولين اجتماعياً لا منبوذين.

ك- إن من الأهمية بمكان تحقق جوانب من التفاهم بين الاعتقادات المتباينة في المحيط الأسري الواحد.

ل- الاعتناء بالقيم الاجتماعية المتعارف عليها أو المقررة شرط أساسي لتحقيق الانتماء الوطني والولاء.

م- عندما تتعارض العقائد الشخصية بالعقائد العامة للمجتمع يتأثر الانتماء الوطني والولاء سلباً. كما إن العقائد الشخصية قد لا تكون ثابتة وقد تنهار أمام الظروف الصعبة كالأغراءات بأنواعها والصدمات والاضطهاد والتطرف أو الإرهاب والأمراض ولاسيما النفسية منها، والإيحاءات النفسية وغيرها، والأسرة مسؤولة عن إيجاد التوازن المطلوب.

ن- إن فقدان العقائد الشخصية لدى أفراد الأسرة يتسبب في حدوث الشعور بالاغتراب، فقدان الثقة بالوسط المحيط، والتذبذب في الشخصية، والبحث عن هوية جديدة.

وفي الجانب الاقتصادي فإن دور الأسرة في تعميق الانتماء للوطن والحماية من الأفكار المنحرفة يتطلب الآتي:

أ- دعم الشعور بالأمان عند أفراد الأسرة باعتبار ذلك ضمن عناصر الأمن الاقتصادي لهم ولذريتهم من بعدهم.

ب- الشعور بالدونية لدى شرائح كثيرة من أفراد الأسرة لأن الفجوة بينهم وبين غيرهم في السلم الاقتصادي أصبحت هائلة للغاية خاصة الأقرباء والأصدقاء مما يتطلب من الأسرة تقديم التوعية الكافية بهذا الخصوص حيث إن فقدان الأسباب والأهداف التي تساعدهم على المثابرة والانجاز، وأن الحياة في نظرهم لم تعد تستحق الجهد والعناء لأنه لا خير في المجتمع من جوانب إعاقه الانتماء للوطن.

ج- لظهور نزعات قلة الأمانة في العمل وفي إدارة الأموال، والسعي للكسب من وراء الفرص والظروف، واستغلال المواقف، وهدر المال العام والخاص، وسوء استغلال المنصب، وأشكال أخرى من الفساد المالي في الممارسات الادارية على اختلافها، وازدياد ضراوة هذه النزعات عندما يحس الأهالي بأن مراكزهم القيادية هي فرص للكسب السريع لأنهم لن يجدوا إنصافاً بعدها ، ولأنهم قد يرون أن من هم أقل منهم كفاءة وعلماً هم الذين يحصدون المنافع الثمينة ، وينتشر تبعاً لذلك النفاق والرياء الاجتماعي ، فإن دور الأسرة يتطلب جهوداً مضاعفة .

هـ- النظرة غير المتفائلة عند الشباب الصاعد تجاه أوضاع مجتمعهم داخل الأسر ففي نظرهم قد لا ينفع الجد، ولا التحصيل رفيع المستوى، ولا التفوق في الوصول إلى الطموحات، لأن الذين يصلون إلى طموحاتهم دون طموح هم المقربون وغير الماهرين وغير العارفين، وهذه من أهم المعوقات التي تستدعي جهد الأسرة في التوعية والتثقيف الايجابي.

إن دور الأسرة في تعميق الانتماء للوطن، وحماية أفرادها من الأفكار المنحرفة هو دور يتطلب تجديداً في الفهم وفي الأساليب التي يمكن انتهاجها من أجل القيام بهذا الدور. إذ لا يمكن أن تتجح في هذا الدور إذا ما أصرت على ممارسة نفس الأساليب في التربية والتنشئة التي لم تعد تناسب ظروف هذه الأيام، كما إن الآباء والأمهات بحاجة إلى أن يكون أصحاب ذهنية متفتحة لكي يحققوا متطلبات هذا الدور الكبير.

(٢) الوسط المدرسي وقيم الانتماء الوطني :

ترتبط التربية بالمجتمع القومي الكبير، وكذلك المجتمع المحلي؛ إذ تلعب دوراً بارزاً في تنمية الفرد وتثقيفه عقلياً وتنشئته سياسياً واجتماعياً.

والمؤسسة الأولى التي أنشأها المجتمع لمهمة التربية لها الدور الكبير والتميز، حيث تعد الأفراد للقيام بمسؤولياتهم في حفظ المجتمع وتقدمه، وتربية أبنائه، والعمل على تطبيعهم بأخلاقيات وعادات وقيم المجتمع.

فالمدرسة تتأثر بقيم المجتمع ومعايير ومعتقداته وتقاليده وأفكاره ومبادئه وتؤثر بدورها في ثقافة المجتمع . وتبدو أهمية المدرسة في بنائها التنظيمي الاجتماعي، أي في شكل العلاقات الاجتماعية

الهرمية والأفقية داخل المدرسة، بين الإداريين والمدرسين والتلاميذ وغيرها من العلاقات وتعمل كل هذه التنظيمات داخل المدرسة على غرس قيم ومعايير مثل الولاء والطاعة والتنافس والمثابرة .

وهنا يمكن طرح التساؤل الهام والتميز الذي طرحه الدكتور سعيد إسماعيل علي في كتابه أصول التربية العامة، أثناء تناوله لدور التربية في الحفاظ على هوية المجتمع: "هل الحفاظ على هوية المجتمع وراثته يدخل ضمن المسؤوليات التي تتحملها التربية وتعنى بها ؟ . "ويجيب بالفرضية التي طرحها المفكر والفيلسوف الفرنسي "جان جاك روسو": أن الإنسان صانع تاريخه وإرادة الأمم هي التي تبني حضارتها وهويتها"، أي أن الإنسان هو الذي ينقل أحداث تاريخه، ويحمل حضارته من جيل إلى آخر ،

والتربية هي الآداة الفعالة التي عن طريقها يمكن نقل تراث المجتمع وهويته وغرسها في حياة المواطنين عن طريق المدارس، والمعاهد والجامعات وغيرها ، حيث تسعى المنظومة التربوية من خلال المناهج التعليمية إلى إيصال وإدماج القيم المتعلقة بالاختيارات الوطنية التي من بينها قيم الهوية من خلال التحكم في اللغات الوطنية وتثمين الإرث الحضاري الذي نحملة من خلال معرفة تاريخ الوطن وجغرافيته، والارتباط برموزه، والوعي بالهوية، وتعزيز المعالم الجغرافية، والتاريخية والروحية والثقافية التي جاء بها الإسلام، وكذا بالنسبة للتراث الحضاري والثقافي.

إذاً على الأسرة التربوية أن ترفع رهانات لإعادة الاعتبار للمدرسة والمربي بصفة خاصة يتطلب من كل واحد منا حيثما وجد في القسم أو في الإدارة ، أي أن هذه المرحلة تعد مرحلة بحث وتطوير، وتعضيد للنظام التربوي الوطني وأحسن استثمار يعيد البلاد والأجيال الصاعدة ويحضنها من كل تيار لا يعزز الهوية الوطنية والمصالح الوطنية المستقبلية.

وفي وثيقة أعدها المجلس الأعلى للتربية تحت عنوان المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة، وإصلاح التعليم الأساسي حددت الغايات التي يسعى النظام التربوي إلى تحقيقها كما يلي

١- بناء مجتمع متكامل متمسك معتز بأصالته وواثق بمستقبله يقوم على الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام عقيدة وسلوكا حضاريا، وفي العروبة حضارة وثقافة ولغة وفي الأمازيغية ثقافة وتراثا وجزءا لا

يتجزأ في مقومات الشخصية الوطنية التي يجب العناية والنهوض بها وإثرائها في نطاق الثقافة الوطنية

٢- تكوين المواطن وإكسابه الكفاءات والقدرات التي تؤهله لـ - : بناء الوطن في سياق التوجهات الوطنية ومستلزمات العصر - . توطيد الهوية الوطنية بترسيخ روح الانتماء للوطن والدفاع عن وحدته وسلامته والعقيدة الإسلامية السمحاء.

٣- ترقية ثقافة وطنية تنبع من مقومات الأمة وحضارتها. تنمية التربية من أجل الوطن والمواطنة بتعزيز التربية الوطنية والتاريخ الوطني .

٤- امتلاك روح التحدي لمواجهة رهانات القرن المقبل والتكيف مع مستلزمات العصر على أن غايات التربية تكمن في:

*- تجذير الشعور بالانتماء في نفوس أطفالها وتنشئتهم على حب الوطن وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة

*- تقوية الوعي الفردي والجماعي بالهوية الوطنية، باعتباره وثاق الانسجام الاجتماعي وذلك بترقية القيم المتصلة بالإسلام والعروبة .

*- ترسيخ قيم ثورة يوليو ١٩٥٢ ومبادئها النبيلة لدى الأجيال الصاعدة والمساهمة من خلال التاريخ الوطني في تخليد صورة الأمة بتقوية تعلق هذه الأجيال بالقيم التي يجسدها تراث بلادنا التاريخي والجغرافي والديني والثقافي.

*- تكوين جيل متشبع بمبادئ الإسلام وقيمه الروحية والأخلاقية والثقافية والحضارية

*- ترقية قيم الجمهورية ودولة القانون .

نلاحظ أن هذه الأهداف التي يسعى أي نظام تربوي عربي إلى تحقيقها بما فيها النظام التربوي ؛ فيسعى للمحافظة على الهوية العربية والإسلامية والوطنية للمجتمع المصري، والتمسك بتاريخه وحضارته وموروثه الثقافي، وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع المصري .

حيث يسعى النظام التربوي وبكل هياكله وإطاراته ومكوناته إلى المساهمة في التماسك الشعبي ، ونشر ثقافته وموروثه وتاريخه وحضارته ونقلها لأبنائه جيل بعد جيل .

@- الإدارة المدرسية وقيم الانتماء الوطني :

حظيت الإدارة المدرسية باهتمام كبير في الدراسات التربوية لما لها من دور هام وأثر بارز في إنجاح العملية التعليمية، إذ تعد عنصراً هاماً من عناصر العملية التربوية وهي المحرك الأساسي لكل عناصرها و المسؤولية على تحفيزها وتنشيطها ليتمكنها من تحقيق أهدافها؛ ولكن كل هذا يتطلب جهاز إداري قوي وكفء يعمل كل واحد من هذا الجهاز في حدود إمكانياته وقدراته ومهاراته في جو يسوده التفاهم والتعاون والتكامل من أجل هدف واحد وأسمى، فالطاقم الإداري وبما فيهم القائد التربوي للمدرسة مسؤول عن تنظيم العمل المدرسي، وتحقيق الأهداف التربوية من أجل إعداد النشء وتربيته تربية متكاملة روحياً وخلقياً وجسماً ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على الإسهام في إنماء مجتمعهم .

أي أن الإدارة المدرسية تلعب دوراً كبيراً في تربية الفرد وإعداده للحياة من خلال ما تقوم به المدرسة من تنشئة للأجيال باعتبارها إحدى القوى الرئيسية المعلمة في المجتمع . لذا لا يتسنى لمدير المدرسة أن يقوم بكامل أعماله بنجاح إلا إذا كان يملك ،لما يقوم به من أدوار ووظائف لتسيير شؤون المدرسة الكفاية في مختلف المهارات بما يعود على المدرسة والمجتمع بالنفع من تخطيط وتنظيم وتنفيذ للمشاريع والنشاطات والإشراف والتوجيه والتقييم، فيتولى مدير المدرسة توجيه العاملين معه من مدرسين وموظفين وطلاب باعتبارهم أصحاب الدور الأساسي في العملية التربوية ولا يكون هذا التوجيه سليماً إلا إذا كان قائماً على أسس علمية سليمة، وأن يلم بخصائص مراحل النمو المختلفة لطلاب مدرسته، والمشكلات النفسية لكل مرحلة منها، ويتطلب منه التوجيه إن أمكن ذلك إلى السلوك الاجتماعي السليم في ضوء قيم وعادات المجتمع المحلي .

وهذا ما لوحظ في السنوات الأخيرة الماضية بظهور مفهوم جديد لوظيفة المدرسة، وهو ضرورة عنايتها بدراسة المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته وتحقيق أهدافه؛ فقامت المدرسة بدراسة مشكلات

المجتمع ومحاولة تحسين الحياة فيه بجانب عنايتها بنقل التراث وتوفير كل الظروف التي تساعد على ذلك، وأصبح نجاح المدرسة في تحقيق رسالتها يعتمد على مدى ارتباطها العضوي بالمجتمع .

فيتعين على مدير المدرسة أن يوجه العاملين معه إلى دراسة فلسفة المجتمع التربوية، ومعرفة أهداف العملية التعليمية والتربوية، وكذا توجيه التلاميذ بما يتفق وخصائص نموهم العقلي والنفسي والانفعالي والجسمي ومتطلبات المجتمع التربوية، بالإضافة إلى مساعدتهم على تنمية مستواهم العلمي والمهني، وتنمية القيم الأخلاقية والحميدة والمثل العليا باعتباره قدوة حسنة لكل من المعلم والتلميذ .

فالإدارة المدرسية والمتمثلة في شخص المدير قائدها ومشرفها التربوي ، تلعب دوراً كبيراً وبارزاً لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الأهداف المنشودة التي سطرها المجتمع فبالإضافة إلى الأعمال الإشرافية والقيادية التي يقوم بها المدير من تسير شؤون المدرسة ، وتنظيم العمل التربوي، فهو يعمل كمرشد ومصلح وموجه لكل الموجودين في المدرسة من معلمين وطلبة وحتى الإطراف الأخرى لسير العملية التعليمية بأكمل وجه، وفي نفس الوقت يعمل على دراسة كل ما يحيط بالمجتمع من مشكلات ويساهم بدوره في حلها، ويعمل أيضاً على نقل ثقافة المجتمع لأبنائه ، والمساهمة في تنشئتهم تنشئة اجتماعية سليمة وفق عادات وتقاليد وقيم المجتمع وبهذا فهو يعمل على بناء شخصياتهم وصقلها بما يعود عليهم بالنفع لهم ولمجتمعهم باعتباره القدوة الرئيسية والحسنة لكل العاملين في المدرسة.

المراجع

- (١) سناء حامد زهران: إرشاد الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤.
- (٢) نجلاء عبد الحميد راتب : الانتماء الاجتماعي للشباب المصري : دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٣) إبراهيم علي و زايد الطاهات : أثر الهيئات الثقافية في محافظة اربد في ترسيخ الانتماء الوطني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد: ١٠، العدد: ٥، ١٩٩٥.
- (٤) إبراهيم علي: برنامج مقترح في مادة علم الاجتماع لتنمية الانتماء الاجتماعي لدى طلاب كلية التربية، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس، القاهرة، عدد: ٤٧، ١٩٩٨.
- (٥) إبراهيم ناصر: التربية المدنية (المواطنة)، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الأردن، ١٩٩٣.
- (٦) أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٨.
- (٧) ختام العناني، محمد عصام طربية: التربية الوطنية والتنشئة السياسية، دار الحامد، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.
- (٨) خوني وريدة: دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، ٢٠١٢.
- (٩) محمد بن شحات الخطيب : أثر الأسرة في تعميق الانتماء للوطن والحماية من الأفكار المنحرفة، المؤتمر الفقهي الأول في موضوع النوازل المعاصرة في فقه الأسرة بين الشريعة والقانون الذي تنظمه الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد بالباكستان خلال الفترة ١٣ — ١٥ /مايو ٢٠١٤م
- (١٠) السعيد سليمان عواشرية : الأسرة وأثرها في تعزيز الانتماء للوطن" دراسة ميدانية بولاية باتنة بالجزائر"، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة ١، الجزائر، ٢٠١٧.
- (١١) حافظ فرج أحمد، محمد صبري حافظ: إدارة المؤسسات التربوية، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٣،

الفصل الخامس

التأقلم مع التغيرات المناخية

من المقاربة إلى الممارسة

مقدمة

أولاً : ماهية التغيرات المناخية

ثانياً : مظاهر التغيرات المناخية

ثالثاً : أسباب التغيرات المناخية

رابعاً : العواقب المترتبة على التغيرات المناخية

خامساً : تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية

سادساً : آليات وسياسات التكيف

مقدمة

المناخ عبارة عن حالة الطقس أو الجو في منطقة معينة خلال فترة زمنية طويلة، وبذلك يختلف عن الطقس الذي يكون لفترة زمنية قصيرة، ويتأثر المناخ بمجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة معاً منها العوامل الميكانيكية مثل الثلوج، والمائية مثل الأمطار، وعوامل الطاقة مثل درجات الحرارة، وعلى الرغم من هذه العوامل إلا أن المناخ يتحدد بدرجات الحرارة والأمطار بشكل أساسي، وقد تم تقسيم المناخ على سطح الأرض إلى عدة أنواع منها: المناخ القطبي، والمناخ المداري، والمناخ الجبلي، والمناخ الصحراوي، والمناخ القاري وغيرها، ويستخدم العلماء العديد من الأجهزة المتطورة من أجل تحديد المناخ في المناطق المختلفة بدقة، وقد يتغير المناخ مع الزمن.

وتحدث التغيرات المناخية طبيعياً على فترات زمنية طويلة تتمثل في تغيير درجات الحرارة وأنماط الطقس، ولكن بفعل الأنشطة البشرية التي ازدادت منذ القرن التاسع عشر فقد أصبحت هذه التغيرات المناخية تحدث بسرعة أكبر، ويعود ذلك إلى عمليات احتراق الوقود الأحفوري كالبترول، والنفط، والفحم، وتؤدي هذه الانبعاثات إلى حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري التي تشكل غطاءً يلتف حول الكرة الأرضية ويحبس حرارة الشمس، ويرفع من درجات حرارة الأرض، إضافةً إلى محارق القمامة التي تعد مصدراً أساسياً لانبعاثات غاز الميثان، وغيرها من الأنشطة البشرية العديدة التي تحفز حدوث هذه التغيرات.

ورغم أن العالم يواجه منذ سنوات تقلبات مناخية بسبب أزمة "الاحتباس الحراري" التي تعاني منها الكرة الأرضية نتيجة الثورة الصناعية، والتي زادت من انبعاثات الغازات الضارة في الغلاف الجوي، إلا أن تداعيات وانعكاسات تلك الأزمة في تزايد مستمر، ما بات يهدد استدامة الثروات الطبيعية لاسيما غير المتجدد منها، وكذلك مستقبل معظم الكائنات الحية على سطح الأرض بسبب الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عنها. في هذا السياق، أصدرت لجنة المناخ التابعة للأمم المتحدة تقريراً في ٩ أغسطس ٢٠٢١ أكدت فيه أن مستويات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي باتت مرتفعة للحد الذي سيؤدي إلى اضطراب المناخ لعقود إن لم يكن لقرون قادمة.

وتعتبر القارة الأفريقية، لخصوصية موقعها الجغرافي، من أكثر القارات عرضة لتداعيات أزمة الاحتباس الحراري التي يواجهها العالم.

فمصر على وجه الخصوص، ونتيجة لوقوع أغلب أراضيها في مساحات صحراوية وشبه جافة؛ تُعتبر من بين أكثر الدول تضرراً من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية.

وقد نشرت الهيئة العامة للأرصاد الجوية المصرية، في أغسطس ٢٠٢١، تقريراً يُفيد بأن صيف ٢٠٢١ قد شهد ارتفاعاً غير مسبوق في درجات الحرارة منذ ٥ سنوات، حيث سجلت الحرارة ارتفاعاً بمتوسط (٣-٤) درجات مئوية فوق المعدلات الطبيعية. وهو ما دفع الحكومة المصرية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات والبرامج والسياسات الجادة والفعّالة للتكيف مع التغيرات المناخية المُستجدة، ومجابهة انعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية.

وتواجه مصر تحدياً كبيراً في مجابهة أزمة التغيرات المناخية وتداعياتها على العديد من القطاعات الرئيسية، والأكثر تأثيراً في الاقتصاد المصري، والتي يأتي على رأسها قطاعي الزراعة والسياحة.

ويُعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات تأثراً بأزمة التغيرات المناخية في مصر، فقدرة القطاع على تجاوز ضغوطات التغيرات المناخية ضعيفة، خاصة بالنسبة للمجتمعات الريفية التي تعتبر من أكثر المجتمعات تضرراً من التغيرات المناخية لضعف البنية التحتية القادرة على التكيف مع تلك التقلبات أو مواجهة انعكاساتها السلبية، سواء عبر تبني سياسات استباقية ووقائية، أو من خلال مدى قدرتها على تنويع المحاصيل ومواسم الزراعة، أو عن طريق استحداث أساليب جديدة في الزراعة والري تكون أكثر تكيفاً وكفاءة في التعامل مع التحديات المناخية المتنوعة.

أولاً : ماهية التغيرات المناخية :

يمكن تعريف التغير المناخي بأنه تبدل حالة الجو في منطقة معينة مع تقدم الزمن، حيث قد تحدث التغيرات في الرطوبة أو نسبة تساقط الأمطار أو الجفاف أو الثلوج وغيرها، ويحدث هذا التغير بسبب عدة عوامل منها:

- العوامل الطبيعية مثل البراكين.

- سلوكيات الإنسان التي تؤدي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري الذي ينتج بسبب زيادة الغازات الدفيئة التي تحيط بالغلاف الجوي وتسبب ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض، تلوث البيئة البحرية والجوية والبرية، كما أن التعدي على النباتات والأشجار يسبب تغير المناخ أيضاً.
- ظروف خارجية عن الأرض مثل التغير في شدة أشعة الشمس الساقطة على الأرض.
- على الرغم من أن التغير المناخي أمر معقد ولكن ينبغي علينا أن نتعرف على كيفية حدوثه.

@- ما هو الفرق بين الطقس والمناخ؟

يُعرف المناخ على أنه متوسط حالة الطقس. وعلى الرغم من أن الطقس والمناخ يشيران إلى ظروف الغلاف الجوي إلا إن الإطار الزمني لكل منهما يختلف عن الآخر. فالطقس يصف الظروف الجوية في مكان محدد على المدى القصير- إي إن كان يوم الاثنين المقبل سيكون حاراً ومشمساً في تيمبوكتو في مالي، أو ممطراً في دكا في بنجلاديش.

أما المناخ فهو يتعلق بالظروف الجوية على مدى أطول - عقوداً أو قرونًا: فربما يكون الطقس في تيمبوكتو مثل نظيره في دكا في يوم ما، لكن مناخ المدينتين مختلف جداً: فتيمبوكتو تقع في الصحراء ومناخها حار وجاف بينما تقع دكا في منطقة الرياح الموسمية ومناخها حار ورطب.

وتشير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC إلى أن الخلط بين الطقس والمناخ أمر شائع: فعادة ما يُسأل العلماء كيف يمكنهم التنبؤ بالمناخ على مدار ٥٠ عاماً في المستقبل في الوقت الذي لا يمكنهم التنبؤ بحالة الطقس بعد أسابيع قليلة من الآن.

فالتنبؤ بالطقس بعد أيام قليلة أمر صعب، لأن تطور العوامل في الغلاف الجوي- مثل هطول الأمطار وغير ذلك قد يصعب التنبؤ به. وتفسير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ هو أنه رغم استحالة التنبؤ بالعمر الذي سيتوفى فيه شخص بعينه، لكن يمكن تحديد متوسط العمر الذي يتوفى فيه الأشخاص الذين يعيشون في الدول الصناعية بـ ٧٥ عاماً.

@- ما هو الفرق بين التغير المناخي والاحتباس الحراري؟

وعادة ما يستخدم الناس المصطلحين بالتبادل، على افتراض أنهما يدلان على الأمر نفسه. لكن هناك فرق بين الاثنين: إذ يشير الاحتباس الحراري إلى ارتفاع متوسط درجة الحرارة قرب سطح الأرض، أما التغير المناخي فيشير إلى التغيرات التي تحدث في طبقات الغلاف الجوي مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار وغيرها من التغيرات التي يتم قياسها على مدار عقود أو فترات أطول.

ويفضل استخدام مصطلح التغير المناخي عند الإشارة إلى تأثير عوامل أخرى غير ارتفاع درجة الحرارة. ووفقاً لوكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة، قد ينتج التغير المناخي جراء ما يلي:

• عوامل طبيعية مثل التغيرات في كثافة الشمس أو تغيرات بطيئة في دوران الأرض حول الشمس،

• عمليات طبيعية داخل النظام المناخي (مثل التغيرات في دورة المياه في المحيط)

• أنشطة إنسانية تؤدي إلى تغير تركيبة الغلاف الجوي (مثل حرق الوقود الأحفوري) وسطح الأرض (مثل إزالة الغابات وإعادة زراعة الغابات والتوسع الحضري والتصحر وغير ذلك)

@- ما هي ظاهرة الدفيئة؟

تم تسمية ظاهرة الدفيئة إشارة إلى البيوت الزجاجية التقليدية (الدفيئات الزجاجية) التي تعمل فيها الجدران الزجاجية على تقليل التدفق الهوائي وزيادة درجة حرارة الهواء الذي ينحبس داخلها.

ويذكر أن مناخ الأرض يعتمد بشكل رئيسي على الشمس حيث يتناثر نحو ٣٠ بالمائة من ضوء الشمس مرة أخرى في الفضاء ويمتص الغلاف الجوي بعضاً منه بينما يمتص سطح الأرض الباقي. كما يعكس سطح الأرض جزءاً من ضوء الشمس في صورة طاقة متحركة يطلق عليها اسم الإشعاعات تحت الحمراء.

وما يحدث هو تأخر خروج الإشعاعات تحت الحمراء بسبب "الغازات الدفيئة" مثل بخار الماء وثنائي أكسيد الكربون والأوزون والميثان، والتي تجعل الإشعاعات تحت الحمراء ترتد مرة أخرى، ما يؤدي إلى رفع درجة حرارة طبقات الغلاف الجوي السفلى وسطح الأرض.

وعلى الرغم من أن الغازات الدفيئة تشكل واحد بالمائة فقط من الغلاف الجوي، إلا أنها تشكل غطاء حول الأرض أو سقفاً زجاجياً لبيت زجاجي، الأمر الذي يحبس السخونة ويبقي على درجة حرارة الكرة الأرضية عند ٣٠ درجة وهي درجة مرتفعة عما لو كان الأمر غير ذلك.

ومع ذلك، تساهم الأنشطة البشرية في جعل هذا الغطاء "أكثر سمكاً" لأن المستويات الطبيعية لهذه الغازات يدعمها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الفحم والنفط والغاز الطبيعي، من خلال انبعاث مزيد من الميثان وأكسيد النيتروز التي تنتج من الأنشطة الزراعية والتغيرات في استخدام الأرض، ومن خلال الغازات الصناعية طويلة العمر التي لا تنتج بصورة طبيعية.

ولكن إذا كان التغير المناخي ليس بجديد فلماذا نلقي باللائمة على الجنس البشري؟

لقد مر مناخ الأرض بتغيرات كثيرة. وكانت التغيرات في توازن إشعاع الأرض دافعاً رئيسياً للتغيرات المناخية في الماضي، لكن الأسباب قد تنوعت إذ حدد العلماء الأسباب التالية للتغيرات التي حدثت قبل الحقبة الصناعية (أي قبل عام ١٧٨٠)

*** - التغيرات في دوران الأرض:**

جاءت العصور الجليدية وولت في دورات دورية لقراءة ثلاثة ملايين سنة، وتقول اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن ثمة دليل قوي على أنها كانت مرتبطة بالتغيرات الدورية في مدار الأرض حول الشمس، والتي تسمى بدورات ميلانكوفيتش، نسبة لعالم الرياضيات الصربي ميلوتين ميلانكوفيتش (١٨٧٩ - ١٩٥٨) الذي توصل إلى هذا التفسير.

وهذه الدورات المدارية تعني أن كميات مختلفة من الإشعاع الشمسي يتم استقبالها على كل خط عرض خلال كل فصل من فصول العام. ولا يزال هناك جدل حول كيفية بداية ونهاية هذه العصور الجليدية، ولكن هناك دراسات تشير إلى أن كمية أشعة الشمس الساقطة في فصل الصيف على القارات الشمالية تلعب دوراً حيوياً: فإذا انخفضت إلى أقل من درجة معينة، فإن الثلج المتكون من الشتاء السابق لا يذوب في الصيف، ومع ازدياد تراكم الثلوج يبدأ الغطاء الجليدي في النمو.

ووفقاً لعمليات محاكاة التغيرات المناخية، تقول اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن العصر الجليدي القادم قد يبدأ خلال ٣٠ ألف عام. وكل عصر جليدي أو دورة جليدية تتبعه دورة بينية أكثر دفئاً.

* - تغيرات في كثافة الشمس:

في عام ٢٠٠١، وباستخدام نموذج مناخي جديد بالكومبيوتر، عززت وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) النظرية الراسخة بأن نشاطاً شمسياً منخفضاً قد فجر "العصر الجليدي الصغير" في الفترة من عام ١٤٠٠ إلى ١٧٠٠.

فخلال العصر الجليدي الصغير، شق الجليد طريقه إلى جرينلاند بين عامي ١٤١٠ و ١٧٢٠، وتجمدت القنوات في هولندا، وازدادت الطبقات الجليدية في جبال الألب، وازداد الجليد في البحار لدرجة لم تسمح بوجود ممر مائي مفتوح في أي اتجاه حول أيسلندا في عام ١٦٩٥. وقد أعاد نموذج وكالة ناسا إلى الأذهان أثر الشمس الضعيفة، التي أحدثت تغيرات مناخية إقليمية كبيرة والبرودة التي أعقبت ذلك في القارات خلال فصل الشتاء.

وتشير ناسا أيضاً إلى إنه في الفترة من منتصف ١٦٠٠ وأوائل ١٧٠٠، يبدو أن درجة حرارة سطح الأرض في نصف الكرة الشمالي قد وصلت إلى أقل معدلاتها، أو قرب ذلك، خلال الألف عاماً الأخيرة، وانخفضت درجة الحرارة في فصل الشتاء في أوروبا ما بين ١ إلى ١.٥ درجة.

وكان انخفاض درجة الحرارة واضحاً من قراءات درجة الحرارة المأخوذة من الحلقات الشجرية والعينات الجوفية الجليدية، ومن سجلات درجة الحرارة التاريخية التي جمعتها جامعة ماساشوستس-أمهيرست وجامعة فيرجينيا.

* - الثورات البركانية تنتج "الهباء الجوي"

الهباء الجوي هو عبارة عن جزيئات صغيرة في الغلاف الجوي تتفاوت بشدة في أحجامها وتركيبها وتركيزها الكيميائي. وتنتج الانبعاثات البركانية جزيئات من الغبار تتسبب في حجب ضوء الشمس ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض درجة الحرارة على المدى القصير.

في عام ١٨١٥، أدى ثوران بركان تامبورا في إندونيسيا إلى انخفاض عالمي في درجات الحرارة بنحو ٣ درجات وذلك بحسب مركز الرصد الجيولوجي الأمريكي US Geological Survey. وحتى بعد مرور عام من البركان، شهد معظم نصف الكرة الشمالي انخفاضاً حاداً في درجات الحرارة خلال أشهر الصيف. وقد عُرف عام ١٨١٦ في أجزاء من أوروبا وأمريكا الشمالية، بأنه "عام دون صيف".

*- الثورات البركانية تنتج ثاني أكسيد الكربون

وينبعث عن البراكين أيضاً ثاني أكسيد الكربون حيث يشير تحليل العينات الجيولوجية أن الفترات الدافئة الخالية من الثلوج تتزامن مع معدلات مرتفعة من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وتقول اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه "خلال مليون عام، تتغير مستويات ثاني أكسيد الكربون نتيجة للنشاط التكتوني".

ولكن على الرغم من أن البراكين تطلق أكثر من ١٣٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي كل عام إلا أن الأنشطة البشرية تطلق أكثر من ١٣٠ ضعف هذه الكمية، بحسب برنامج المخاطر البركانية التابع لمركز الرصد الجيولوجي الأمريكي.

*- الحقبة الصناعية

وأفادت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه منذ بدء الحقبة الصناعية قرابة عام ١٧٥٠، كان التأثير الإجمالي للأنشطة البشرية على المناخ باتجاه رفع درجة الحرارة. وقد ارتفع متوسط درجة حرارة سطح الأرض بمقدار ٠.٧ درجة سيلسيوس منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وعلى صعيد المتوسط العالمي، حدث ارتفاع درجة الحرارة في القرن العشرين على مرحلتين: من ١٩١٠ إلى ١٩٤٠ (٠.٣٥ درجة سيلسيوس)، وازدادت بقوة من فترة السبعينيات إلى الوقت الحاضر (٠.٥٥ درجة سيلسيوس). وقد ازداد ارتفاع درجة الحرارة على مدى الـ ٢٥ عاماً الماضية، وقد تم تسجيل ١١ من أكثر ١٢ سنة ارتفاعاً في درجات حرارة خلال الـ ١٢ عاماً الماضية.

وقد تم تحديد سبب ارتفاع درجة الحرارة مع ارتفاع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. كما تم تحديد تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي على مدار الـ ٦٥٠ ألف عام الماضية بدقة من

خلال العينات الجوفية الجليدية في المحيط القطبي الجنوبي. وخلال هذه الفترة، تفاوتت نسبة تركيز ثاني أكسيد الكربون بين مستوى منخفض عند ١٨٠ جزء في المليون خلال العصور الجليدية الباردة، ومستوى مرتفع عند ٣٠٠ جزء في المليون خلال العصور الدافئة البينية.

ومن الملاحظ أنه على مدار القرن الماضي، ازدادت نسبة ثاني أكسيد الكربون بسرعة متجاوزة هذا المعدل حتى وصلت إلى ٣٧٩ جزء في المليون. وبحسب اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فإن زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد نجمت عن الأنشطة البشرية لأن خواص نسبة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، خاصة نسبة ثقل ذرات الكربون إلى الذرات الخفيفة، قد تغيرت بطريقة يمكن أن تُعزى إلى إضافة الكربون الناتج من الوقود الأحفوري.

ويقدر العلماء أن احتراق الوقود الأحفوري، مع إسهام أقل من عمليات تصنيع الأسمت، هي المسؤولة عن أكثر من ٧٥ بالمائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تنتج عن الأنشطة البشرية.

* - اكتشاف العلاقة ما بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتغير المناخي

وفي هذا الصدد، يقول المؤرخ العلمي سبينسر ويرت في مقال له بعنوان "أثر غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن ظاهرة الدفيئة"، أن جون تايندال، الفيلسوف الفيكتوري، كان من أوائل العلماء القلائل الذين ذكروا أن طبقات الجليد قد غطت في وقت ما معظم أوروبا، وأن الباحث السويدي، سفانت أرهينيس، هو أول من وصف ظاهرة الدفيئة في أواخر القرن الثامن عشر.

وقد أجرى أرهينيس حسابات ليؤكد أن تقلص كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد تخفض من درجة الحرارة في أوروبا بنحو ٣ إلى ٤ درجات سيلسيوس - وهو مستوى العصر الجليدي. لكن زميله، أرفيدهوجبوم، كان لديه فكرة رائعة: حيث قام بحساب كمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الأنشطة البشرية - من الصناعات وغيرها - واكتشف أنها هي المسؤولة عن الكمية ذاتها تقريباً من ثاني أكسيد الكربون مثلها في ذلك مثل العمليات الجيوكيميائية الطبيعية. بيد إن أحداً لم يُعر هذا الأمر الكثير من الاهتمام.

وفي عام ١٩٣٨، قال المهندس الإنجليزي، جاي ستورات كاليندار، أن مضاعفة مستويات ثاني أكسيد الكربون قد تؤدي إلى ارتفاع بنحو ٢ درجة سلسيوس في درجة الحرارة في القرون المقبلة. ومرة ثانية لم ينتبه أحداً لذلك.

وعلى مدار العقود القليلة التي أعقبت ذلك، أجرت هيئات متعددة من العلماء بحوثاً متنوعة. وقال ويرت أن ارتفاع درجة الحرارة لم يظهر بجلاء إلا في فترة السبعينيات فقط، حيث بدأ الناس يعيرون الأمر اهتماماً لتحذيرات العلماء حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

في عام ١٩٨٨ اجتمعت الحكومات من شتى دول عالم وشكلت ما عُرف باسم اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي ضمت آلاف العلماء، بهدف التوصل إلى دليل قاطع وتقديم النصائح حول أفضل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد. وعلق ويرت بقوله: "بحلول عام ٢٠٠١، استطاعت اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التوصل إلى إجماع مُصاغ بعناية بحيث يصعب على أي خبير الاختلاف عليه".

ثانياً : مظاهر التغيرات المناخية :

- تغير فصول السنة وانزياحها، مما يعني تبدل معدلات الحرارة وتغير التساقطات المطرية.
- ارتفاع منسوب المياه في المحيطات، حيث تشير الدراسات إلى أن المدن الشاطئية مهددة بالغرق، فقد أشار باحثون إلى أن منسوب المياه في المحيطات ارتفع بمقدار ١٢ سم منذ عام ١٨٨٠م.
- ذوبان الجليد والثلوج وانهيارها في مناطق الانتركتيكا وغرينلاند.

@- أبرز مظاهر التغير المناخي في ٢٠٢٢.. ماذا حدث بالعالم؟

يشهد عام ٢٠٢٢ ضغوطاً متزايدة لاتخاذ إجراءات أكثر طموحاً لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري على الأرض.

يأتي ذلك في الوقت الذي يحذر فيه محللو سياسة المناخ من أن الهدف الأكثر طموحاً لاتفاقية باريس (أول اتفاق عالمي بشأن حماية المناخ) المتمثل في الحد من الاحتباس الحراري إلى ١.٥ درجة مئوية يزداد صعوبة.

• تغير المناخ.. التهديدات والدول الأكثر تعرضاً للخطر :

وقالت إنجر أندرسن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إن عام ٢٠٢٢ يدور كله حول التحول إلى "وضع الطوارئ".

ويتوقع خبراء الأمم المتحدة أن تكون بعض قضايا المناخ والطبيعة على رأس الأولويات هذا العام مثل خفض الانبعاثات ودفع تكاليف الخسائر والأضرار المناخية.

وتشير التوقعات إلى أن الانبعاثات العالمية في عام ٢٠٣٠ ستظل تقريباً ضعف ما هو مطلوب للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١.٥ درجة مئوية.

وضربت مجموعة من الكوارث البيئية العالم في أول ٧ أشهر من عام ٢٠٢٢، بما في ذلك هطول أمطار غزيرة وفيضانات في البرازيل وإيران ومدغشقر والهند وبنجلاديش، فضلاً عن تساقط الثلوج بغزارة في تركيا وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وحرائق غابات في إسبانيا والأرجنتين، وارتفاع غير مسبوق في درجات حرارة أوروبا، وكذلك انفجارات البركانية في بركان وولف في الإكوادور ودولة تونغتا في المحيط الهادئ.

وتسببت الأحداث المناخية القاسية من موجات الحر الحارقة إلى هطول الأمطار الغزيرة بشكل غير عادي في اضطرابات واسعة النطاق في جميع أنحاء العالم هذا العام، مع مقتل الآلاف وتشريد الملايين. في الأشهر الماضية، تسببت الأمطار الموسمية في حدوث فيضانات كارثية في بنجلاديش، كما اجتاحت موجات الحر الشديدة أجزاء من جنوب آسيا وأوروبا. في غضون ذلك، ترك الجفاف الذي طال أمده الملايين على شفا المجاعة في شرق أفريقيا.

ونعرض فيما يلي لأبرز الأحداث المناخية وتأثيراتها خلال هذا ٢٠٢٢ :

(١) موجات حر غير مسبقة

نشر فريق من علماء المناخ، دراسة في مجلة Environmental Research: Climate، وتضمنت فحص الدور الذي لعبه تغير المناخ في أحداث الطقس الفردية على مدار العقدين الماضيين.

وقال المؤلف المشارك في الدراسة بن كلارك، عالم البيئة في جامعة أكسفورد: "تقريباً كل موجات الحر في جميع أنحاء العالم أصبحت أكثر شدة وأكثر احتمالاً بسبب تغير المناخ."

بشكل عام، فإن احتمالية حدوث الموجة الحارة التي كانت فرصة حدوثها في السابق ١ من ١٠ هي الآن تقريباً ثلاثة أضعاف - وتبلغ ذروتها عند درجات حرارة أعلى بحوالي درجة مئوية واحدة - مما كانت ستحدث بدون تغير المناخ.

موجة الحر التي حدثت في أبريل/نيسان ٢٠٢٢ والتي شهدت ارتفاع درجات الحرارة فوق ٥٠ درجة مئوية في الهند وباكستان، على سبيل المثال، زاد احتمال حدوثها ٣٠ مرة بسبب تغير المناخ.

وقال المؤلف المشارك فريدريك أوتو، أحد علماء المناخ الذين يقودون التعاون البحثي الدولي (World Weather Attribution (WWA)، إن موجات الحر عبر نصف الكرة الشمالي في يونيو/حزيران ٢٠٢٢ من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية تسلط الضوء على "بالضبط ما تظهره ورقتنا الاستعراضية.. لقد ارتفع تواتر موجات الحر كثيراً."

في أمريكا دمرت الفيضانات الهائلة جسوراً في مونتانا ووايومنج، واكتسحت المنازل، وأجبرت أكثر من ١٠٠٠٠ زائر من متنزه يلوستون الوطني على الفرار.

وفقدت نصف مليون أسرة في البحيرات العظمى ووادي أوهايو الكهرباء في وقت سابق من هذا الأسبوع بعد هبوب عواصف رعدية عنيفة.

ودفعت موجة الحر التي سجلت رقماً قياسياً درجات الحرارة إلى ثلاثة أرقام من نبراسكا إلى ساوث كارولينا، تاركة أكثر من ١٠٠ مليون أمريكي تحت التحذيرات من الحرارة وتقتل ما لا يقل عن ٢٠٠٠ رأس من الماشية في كانساس.

وقبل دخول الموعد الرسمي للصيف، أصبحت البلاد بالفعل محمومة ومليئة بالمعاناة، الطقس القاسي هناك بدأ مبكراً.

قالت راشيل ليكر، عالمة المناخ الرئيسية في UCS، وهي مجموعة بحثية: "لقد أصبح الصيف موسم الخطر حيث ترى هذه الأحداث مبكراً وبشكل متكرر ومتزامن."

وفي أوروبا، اجتاحت حرائق غابات مميتة مساحات شاسعة هذا الأسبوع بسبب موجات الحر، ما أسفر عن مئات القتلى وفرار الآلاف من منازلهم.

وبحسب بيانات أصدرها نظام معلومات حرائق الغابات الأوروبية التابع لبرنامج مراقبة الأرض للاتحاد الأوروبي "كوبرنيكوس"، تخطت المساحات التي اجتاحتها النيران في الأسابيع الأخيرة في أوروبا المساحة الإجمالية للأراضي المحترقة خلال عام ٢٠٢١ بأكمله.

ولفت العلماء إلى أن الأمور قد تزداد سوءا في السنوات المقبلة مع اشتداد تغير المناخ ما لم يتم اتخاذ تدابير مضادة.

(٢) هطول أمطار شديدة وفيضانات

في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ شهدت الصين فيضانات واسعة النطاق، بعد هطول أمطار غزيرة، في الوقت نفسه تعرضت بنجلاديش لأمطار شديدة أدت إلى حدوث فيضانات.

بشكل عام، أصبحت نوبات هطول الأمطار الغزيرة أكثر شيوعاً وأكثر كثافة، وذلك لأن الهواء الأكثر دفئاً يحتفظ بمزيد من الرطوبة، لذا فإن سحب العاصفة "أثقل".

وقالت الدراسة إن التأثير يختلف باختلاف المنطقة، حيث لا تتلقى بعض المناطق ما يكفي من الأمطار.

(٣) موجات جفاف مدمرة

يواجه العلماء صعوبة في معرفة كيفية تأثير تغير المناخ على الجفاف.

وعانت بعض المناطق من الجفاف المستمر، فبحسب الدراسة فإن درجات الحرارة الأكثر دفئاً في غرب الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تذوب الجليد بشكل أسرع وتؤدي إلى التبخر.

وبينما لا يزال الجفاف في شرق أفريقيا مرتبطاً بشكل مباشر بتغير المناخ، يقول العلماء إن الانخفاض في موسم الأمطار الربيعي مرتبط بالمياه الأكثر دفئاً في المحيط الهندي، وهذا يتسبب في هطول الأمطار بسرعة فوق المحيط قبل الوصول إلى القرن.

(٤) تفاقم حرائق الغابات

تؤدي موجات الحر وظروف الجفاف أيضاً إلى تفاقم حرائق الغابات، لا سيما الحرائق الضخمة التي تحرق أكثر من ١٠٠٠٠٠ فدان.

واندلع حريق في أنحاء ولاية نيومكسيكو الأمريكية في أبريل/ نيسان، بعد أن خرج حريق خاضع للرقابة في ظل "ظروف أكثر جفافاً مما هو معروف" عن السيطرة، ووفقاً لخدمة الغابات الأمريكية احترق ٣٤١٠٠٠ فدان.

وعلى المستوى العالمي، لم يزد تواتر العواصف ومع ذلك، فإن الأعاصير أصبحت الآن أكثر شيوعاً في وسط المحيط الهادئ وشمال المحيط الأطلسي، وأقل من ذلك في خليج البنغال، غرب شمال المحيط الهادئ وجنوب المحيط الهندي، حسبما ذكرت الدراسة.

هناك أيضاً أدلة على أن العواصف الاستوائية أصبحت أكثر حدة بل وتوقفت في البر، حيث يمكن أن توفر المزيد من الأمطار على منطقة واحدة.

لذا في حين أن تغير المناخ ربما لم يجعل من المرجح أن يكون إعصار باتسيراى (أقوى إعصار مداري في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٢) قد تكون في فبراير/ شباط، فمن المحتمل أنه جعله أكثر كثافة، وقادراً على تدمير أكثر من ١٢٠٠٠٠ منزل عندما ضرب مدغشقر.

ثالثاً : أسباب التغيرات المناخية

إن وجود غطاء طبيعي من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي يقي على كوكب الأرض دافئاً بدرجة تكفي للحياة، كما نعرفها، ولكن انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تسبب فيها الإنسان جعلت الغطاء أكثر سُمكاً، بحيث يخزن السخونة ويؤدي إلى احترار عالمي. وأنواع الوقود الأحفوري هي أكبر مصدر منفرد لغازات الاحتباس الحراري التي تتجم عن الإنسان.

فحرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي يطلق بلايين الأطنان من الكربون كل عام، كانت ستبقى لولا ذلك مختبئة في الأرض، فضلاً عن كميات كبيرة من الميثان وأكسيد النيتروز. وينبعث مزيد من ثاني أكسيد الكربون عند قطع الأشجار وعدم زرع أشجار مكانها. وفي الوقت ذاته، ينبعث من قطاعات هائلة من الثروة

الحيوانية الميثان، وينبعث الميثان أيضاً من مزارع الأرز ومدافن النفايات، وينتج أكسيد النيتروز عن استخدام الأسمدة.

وثمة غازات تعيش لفترة طويلة كمركبات الفلور الكلورية CFCs وكربونات الكلور الفلورية المائية HFCs ومركبات الكربون البيرفلورية PFCs التي تستخدم في تكييف الهواء وفي التبريد، تنتج عن الصناعة وتدخل في الغلاف الجوي في نهاية المطاف.

وتتحدد أسباب تغير المناخ في :

(١) أسباب بشرية :

تعدّ الأنشطة البشرية السبب الرئيسي لتغير المناخ وزيادة درجة حرارة الأرض على مدى الخمسين سنة الماضية، إذ أدّت الأنشطة الصناعية التي تعتمد عليها طبيعة الحياة الجديدة إلى رفع مستويات غازات الدفيئة -مثل: غاز ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروجين - في الغلاف الجوي بشكل كبير جداً.

فقد بدأ الإنسان منذ بداية الثورة الصناعية بحرق كميات متزايدة من الوقود الأحفوري، ممّا أدّى إلى تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂) في الجو، والذي ينتج من عملية الحرق التي تحدث بين الكربون والأكسجين في الهواء، بالإضافة إلى قطع الإنسان للأشجار، وتحويله لمساحات شاسعة من أراضي الغابات إلى أراضٍ زراعية، والعديد من الأنشطة الأخرى التي أدّت إلى الاحتباس الحراري، وفيما يأتي بعض أهمّ الأنشطة البشرية المسببة لتغير المناخ:

(٢) إزالة الغابات :

تعدّ إزالة الغابات (بالإنجليزية Deforestation) أحد الأسباب البشرية الرئيسية لتغير المناخ، إذ يزيل الإنسان الأشجار في معظم الغابات لخلق مساحة للزراعة، وإنشاء المباني، وغير ذلك من الأنشطة، ممّا يساهم في حدوث الاحتباس الحراري، فالأشجار تستهلك غاز ثاني أكسيد الكربون في عملية البناء الضوئي، كما تخزن الفائض منه لدعم نموّها وتطورّها، وعند قطعها ينبعث ثاني أكسيد الكربون المخزن

فيها ليطراكم في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى أن إزالة الغابات يؤثر على أنماط هطول الأمطار على مستوى العالم.

فلأشجار دور في منع حدوث الفيضانات والجفاف من خلال تنظيم هطول الأمطار، كما تساهم إزالة الغابات أيضاً في تغيير طبيعة سطح الأرض، فتصبح مكشوفة أكثر لأشعة الشمس، مما يؤدي إلى زيادة في امتصاص سطح الأرض للطاقة الحرارية، وهذا بدوره يسبب الاحترار العالمي.

(٣) الزراعة :

تعدّ الزراعة (بالإنجليزية Agriculture) أحد أهم الأسباب البشرية لتغيير المناخ، وذلك بسبب ما يتمّ فيها من إزالة الغابات لغاية استغلال أراضيها وتحويلها إلى أراضٍ زراعية، إلى جانب الممارسات الزراعية الحديثة - مثل اللجوء إلى الأسمدة الصناعية، واستخدام الآلات لتكثيف الإنتاج الزراعي - التي تعدّ من العوامل المساهمة بشكل كبير في زيادة انبعاث غازات الدفيئة، وحدث الاحتباس الحراري، وتغيير المناخ، عدا عن الكميات الكبيرة من الغازات التي تُطلق خلال المراحل المتعددة المتعلقة بإنتاج الغذاء، والتي تشمل التحضير، والتخزين، والمعالجة، والتغليف، والنقل، أمّا في مجال تربية الماشية فينتج غاز الميثان من أجساد بعض الحيوانات بسبب عملية التخمّر المعوي التي تحدث أثناء هضم الطعام، بالإضافة إلى الانبعاثات الكبيرة لهذا الغاز من حقول زراعة الأرز، ويجدر بالذكر أنّ النفايات الكيميائية التي تنتج عن بعض الممارسات الزراعية تساهم في تغيير المناخ من خلال ما تسبّب به من فقدان التنوع الحيوي، وتسريع تآكل التربة، وزيادة حموضة مياه المحيطات.

(٤) التصنيع :

ترتبط الثورة الصناعية وأنشطة التصنيع المختلفة (بالإنجليزية Industrialization) بالآثار البيئية الضارة التي تسبّب التغييرات المناخية، إذ أدّت الابتكارات التكنولوجية الحديثة إلى استبدال العمالة البشرية بآلات تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، ومع زيادة التصنيع ازداد استخدام الوقود، مما نتج عنه الكثير من الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة لغازات الدفيئة، وقد رافق نموّ الأنشطة الصناعية انتقال الناس إلى المناطق الحضرية بحثاً عن عمل، مما ساهم في اكتظاظ السكان، وزيادة التلوّث، بالإضافة إلى ما تسبّب به

التوسع العمراني الهائل من إزالة الغابات، وبالتالي زيادة تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، و حدوث الاحتباس الحراري، وتغير المناخ.

(٥) أسباب طبيعية :

مرّ كوكب الأرض قبل وقت طويل من وجود البشر بتغيرات مناخية طبيعية، ولكن تشير الدراسات إلى أنّ الاحترار المناخي الحالي لا يمكن أن يُعزى للأسباب الطبيعية وحدها، فتأثيرها ضئيل جداً ولا يفسّر الاحترار السريع الذي تشهده الأرض في العقود الأخيرة، أي أنّ السبب الرئيسي لتغير المناخ هو الأنشطة البشرية، وما ينتج عنها من انبعاثات غازات الدفيئة، ومع ذلك فهناك العديد من الأسباب الطبيعية التي تؤدي أيضاً إلى تغير المناخ، مثل التأثيرات والدورات الطبيعية التي تمرّ بها الأرض، وفيما يأتي بعض منها:

(أ) الإشعاع الشمسي (Solar Irradiance) ::

أثّرت الطاقة المتغيرة من الشمس في الماضي على درجة حرارة الأرض، ولكنها لم تكن كافية لتغيير المناخ، فأى زيادة في الطاقة الشمسية ترفع من حرارة الغلاف الجوي للأرض، ولكنها تتسبّب باحترار الطبقة السفلية منه فقط.

(ب) الانفجارات البركانية (Volcanic Eruptions) ::

تطلق البراكين بعض الغازات الدفيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون، ولكن كميته تكون أقلّ بخمسين مرة من الكمية التي تنتجها الأنشطة البشرية، ولذلك لا تعدّ البراكين السبب الرئيسي للاحتباس الحراري، وفي المقابل قد يكون لها تأثيراً مختلفاً على مناخ الأرض، فالجزيرات الصغيرة المسماة بجزيرات الهباء الجوي (Aerosol Particles) التي تُطلقها البراكين تساهم في تبريد الأرض، ولذلك يعدّ التأثير السائد للانفجارات البركانية هو التبريد وليس الاحترار.

(ج) دورات ميلانكوفيتش (Milankovitch cycles) ::

هي التغيرات القليلة التي تحصل لميلان محور كوكب الأرض ومساره أثناء دورانه حول الشمس، إذ تؤثر هذه التغيرات على كمية ضوء الشمس الساقط على الأرض، ممّا يتسبّب في تغيير درجة حرارة

الأرض، إلا أن هذه الدورات تحدث على مدى عشرات أو مئات الآلاف من السنين، ومن غير المحتمل أن تكون المسبب للتغيرات الكبيرة التي نشهدها اليوم في مناخ الأرض.

(د) ظاهرة التذبذب الجنوبي (ENSO) :

هي دورة مناخية تحدث بسبب النمط المتغير لدرجة حرارة المياه في المحيط الهادئ، وتعرف مرحلة الزيادة في درجة حرارة البحر بالنينو (El Niño) ، بينما تُعرف مرحلة التبريد بالنيña (La Niña) ، ويكون تأثير هذه الأنماط على درجة الحرارة العالمية لفترة قصيرة من الوقت، أي لأشهر أو سنوات، ولا تفسر الاحترار المستمر الذي يحدث اليوم.

رابعاً : العواقب المترتبة على التغيرات المناخية:

أشد المجتمعات فقراً هي الأكثر تعرضاً لتأثيرات تغير المناخ. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط سطح بحار العالم بما يراوح بين ٢٨ و ٥٨ سنتيمتراً، نتيجة اتساع المحيطات وذوبان الأنهار الجليدية، وستحدث موجات ارتفاع في درجات الحرارة أكبر، وسيزداد الجفاف سوءاً في بعض المناطق، وستزداد شدة الهطول في مناطق أخرى.

- ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد المخاطر في جميع مناطق العالم.
- التغيرات السلبية في الدورة الهيدرولوجية، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تسارع الدورة الهيدرولوجية، فالغلاف الجوي الأدفأ يخزن مزيداً من الرطوبة، ويصبح أقل استقراراً، وينتج عنه مزيد من هطول الأمطار على شكل زخات أمطار غزيرة. ويؤدي أيضاً إلى تسارع التبخر. وهذا قد يؤدي إلى انخفاض في كمية ونوعية إمدادات المياه العذبة في جميع المناطق الرئيسية. ومن المرجح أن تتغير أنماط الرياح ومسارات العواصف، ومن المتوقع أن تزيد كثافة الأعاصير المدارية (لا مدى تواترها)، مع بلوغ سرعات الرياح ذرى أكبر ومع هطول الأمطار بغزارة أكبر.

• تزايد المخاطر الصحية:

- ازدياد الوفيات الناتجة عن الارتفاع المتزايد في درجات الحرارة.
- ازدياد حالات الإصابة بالربو، الحساسية التنفسية، وأمراض الجهاز التنفسي.

- ازدياد الأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض حيوانية المصدر.
- أمراض القلب والأوعية الدموية والسكتة الدماغية.
- الأمراض المنقولة بالغذاء والمياه.
- الصحة النفسية واضطرابات التوتر.
- بعض أنواع السرطان.
- التهديدات للتنوع الأحيائي والحياة البرية.
- ارتفاع مستويات البحر نتيجة اتساع المحيطات وذوبان الأنهار الجليدية، ما قد يؤدي إلى زيادة الفيضانات والتآكل الساحليين.
- إصابة المجتمعات الأكثر قابلية للتأثر:

فالمجتمعات الأشد فقراً هي الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ بالنظر إلى قلة ما لديها من موارد يمكن استثمارها في منع تأثيرات تغير المناخ والتخفيف منها. ومن بين بعض أشد الناس تعرضاً للخطر المزارعون، والشعوب الأصلية، والسكان الساحليون.

- الدول الجزرية الصغيرة عرضة بوجه خاص للتأثر بتغير المناخ، فحجمها المحدود يجعلها أكثر تعرضاً للمخاطر الطبيعية وللتهزات الخارجية، خصوصاً للارتفاعات في مستوى سطح البحر.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن تناول أبرز انعكاسات أزمة التغيرات المناخية على قطاع الزراعة

المصري.

(١) ندرة الموارد الطبيعية المغذية للنشاط الزراعي:

يعتمد قطاع الزراعة بشكل أساسي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة من تربة خصبة صالحة للزراعة ومياه عذبة للرى. وفي هذا الشأن، تعاني مصر بسبب موقعها الجغرافي من ارتفاع درجات الحرارة على مدار العام، ووقوع أغلب أراضيها في مساحات صحراوية جافة وشبه جافة، وأقاليم ذات ندرة نسبية في الأمطار، ما أدى لمحدودية مصادر الموارد المائية العذبة، والاعتماد الرئيسي على نهر النيل

المسئول عن حوالي ٩٧٪ من الاحتياجات المائية، والذي قد يتأثر منسوبه أيضاً باختلاف معدلات الفيضان السنوي. ووفقاً لما أعلنته اللجنة الدائمة لتنظيم إيراد نهر النيل بوزارة الري والموارد المائية في ٤ أغسطس ٢٠٢١، يواجه نهر النيل ارتفاعاً في مستوى منسوبه، نتيجة تزايد الأمطار على دول المصب، ما يُنذر بإمكانية حدوث فيضان ات في حال لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية لمواجهة تلك الأزمة.

ونتيجة لتلك المُعطيات، تعاني مصر من سوء التوزيع الجغرافي للسكان وتكدسه في منطقتي الوادي والدلتا، الأمر الذي نتج عنه نقص مساحة الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بسبب الزحف العمراني، وتضرر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالوادي والدلتا نتيجة التقلبات المناخية، الأمر الذي زاد من العبء على القطاع الزراعي وألقى، من ثم، بظلاله على الاقتصاد الوطني ككل.

(٢) حجم وجودة الإنتاجية الزراعية:

تعد المناطق الساحلية من أكثر المناطق المصرية عُرضة للانعكاسات السلبية لتغير المناخ، ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي لتنامي ظاهرة ذوبان الجليد والتي تُسفر بدورها عن ارتفاع منسوب المياه في العديد من البحار والمحيطات، ما سينعكس سلباً على حجم الإنتاجية الزراعية بسبب تسرب المياه المالحة إلي المياه الجوفية. [٣] ووفقاً للتقرير الوطني الثالث المُقدم للجنة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار نصف متر فقط قد يؤدي لغرق حوالي نصف مليون فدان من الأراضي الزراعية، وهو ما سيؤثر بطبيعة الحال على حجم الإنتاج الزراعي للعديد من المحاصيل.

هذا إلى جانب تأثير حجم الإنتاجية الزراعية بمعدلات درجات الحرارة، حيث انعكس الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة في مصر خلال صيف ٢٠٢١ على حجم إنتاجية محاصيل موسم الصيف. فقد تراجعت إنتاجية محاصيل الفاكهة والخضار بنسب تعدت الـ ٥٠٪ في بعضها، ما عرّض المزارعين لخسائر فادحة، وعرّض المستهلك لموجة غلاء بسبب قلة المعروض مقارنة بحجم الطلب على هذه المنتجات. ومن أبرز المحاصيل التي تأثرت بموجة الحر الشديدة التي اجتاحت البلاد هذا الصيف، محصولا الزيتون والمانجو. فقد تراجعت إنتاجية الزيتون بنسبة ٦٠٪ إلى ٨٠٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وهو ما أثر على مكانة مصر العالمية في أسواق الزيتون كأكبر مُصدر للزيتون خلال موسم ٢٠١٨ - ٢٠١٩.

أما بالنسبة لمحصول المانجو، أعلن وزير الزراعة أن حجم الصادرات الزراعية المصرية قد وصل العام الماضي خلال الفترة (يناير - يوليو) ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤ ملايين طن، وحصلت المانجو على المركز الأخير من بين الصادرات بحوالي ٧٦٨ طناً.

فضلاً عن ذلك، هناك بعض المحاصيل التي قد لا تواجه أزمة في كمية الإنتاجية بقدر ما تواجه أزمة في الجودة بسبب التقلبات المناخية وما ينتج عنها من تلف التربة الزراعية وانتشار الآفات، ونقص حجم وجودة الموارد المائية، حيث تصبح المحاصيل الزراعية أقل نضجاً، وأكثر عرضة للتلف والإصابة بالأمراض خاصة خلال عمليات التخزين والنقل.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فقد مارست الموارد والثروات الطبيعية في مصر على مدار سنوات عديدة دوراً هاماً ومحورياً في خدمة وتغذية هذا القطاع على طول سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط، لاسيما بالنسبة لمُحبي ممارسة الأنشطة المائية، أو الاستمتاع بمشاهدة الشعب المرجانية والحياة البحرية الغنية بتنوع الأسماك والحيوانات البحرية. إلا أن العديد من المُتخصصين في دراسة البيئة البحرية والمناخ، أعربوا عن قلقهم بشأن التداعيات والانعكاسات السلبية والمباشرة لأزمة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من تقلبات مناخية، على مستقبل قطاع السياحة.

في هذا السياق، من المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية على قطاع السياحة. من ناحية، تتعرض الحياة البحرية، وخاصة الشعب المرجانية، للعديد من التهديدات في ظل التقلبات المناخية وارتفاع درجات الحرارة فوق معدلاتها الطبيعية. وتجدر الإشارة هنا أن مصر تحتل المرتبة الأولى من حيث الدول الأعلى في قوائم السياحة القائمة على الشعب المرجانية، خاصة أن منطقة شمال البحر الأحمر تعتبر بيئة آمنة لهذا النوع من السياحة، نظراً لطبيعة المياه والرياح السائدة في تلك المنطقة. إلا أنه نظراً للتقلبات المناخية التي يشهدها العالم، أصبحت مصر واحدة من ضمن الدول الساحلية المعرضة لفقدان نسبة كبيرة من إيرادات سياحة الشعب المرجانية، وهو ما يعني تعرض قطاع السياحة لخسائر مهمة. ذلك أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح البحر عن الحد الذي تستطيع الشعب العيش فيه. هذا فضلاً عن خطر ذوبان الجليد وارتفاع منسوب سطح البحر الأحمر بما يؤدي إلى زيادة الأعماق التي تعيش فيها الشعب المرجانية، وبالتالي حجب الضوء عنها وموتها.

من ناحية أخرى، قد تتعرض الوجهات السياحية المختلفة والشواطئ لخطر الفيضانات والسيول، ما يؤثر بطبيعة الحال على البنية التحتية، ويؤدي لتدمير العديد من الاستثمارات السياحية التي تتنوع ما بين قرى وفنادق ومنتجعات واقعة على طول السواحل المصرية البحرية وتقدر قيمتها بمليارات الدولارات.

خامساً : تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية:

اختلفت الآراء حول تأثير التغيرات المناخية العالمية على جهود التنمية، فالبعض يرى أن ما نشهده من تغيرات مناخية حالية ما هي إلا حلقة من سلسلة متتالية من موجات شديدة الحرارة أو البرودة تضرب أنحاء مختلفة من العالم في دورات شبة منتظمة، وإن دور النشاط الإنساني فيها معدوم أو قد يكون محدوداً بشكل كبير.

ودليلهم على ذلك أن المتتبع للتغير في متوسط درجة حرارة الأرض خلال المائة عام السابقة سيلاحظ أنها لم تزد إلا بمعدل من ٠.٤ إلى ٠.٦ درجة مئوية فقط. وإن توالي مثل هذه الموجات شديدة الحرارة أو البرودة وما يصاحبهما من تغيرات مناخية أخرى متمثلة في تذبذب كميات الأمطار وسرعة واتجاهات الرياح وارتفاع منسوب مياه البحار والفيضانات والأعاصير والتصحر والجفاف وغيرها من الظواهر المناخية لم يمنع مسيرة التنمية والتقدم الإنساني خلال المائة عام الماضية.

ودليلهم على ذلك أن أكثر الأماكن على سطح الكرة الأرضية تعرضاً لتأثير العوامل المناخية غير المواتية على مر التاريخ هي الأكثر تحقيقاً لمعدلات التنمية البشرية والاقتصادية الأعلى.

فمجموعة الدول الأسكندنافية وشمال أوروبا، لم يمنع تعرضها لدرجات حرارة منخفضة طوال العام والجليد طوال الشتاء وفيضانات الأنهار خلال فصول الصيف من تحقيق أعلى معدلات التنمية البشرية العالمية، وكذلك لم تمنع العواصف والأعاصير المتتالية على أمريكا الشمالية وموجات الجفاف والحرائق الهائلة للغابات - والتي تعتبر أحد موارد التنمية- من أن تحقق معدلات عالية من التنمية أيضاً. وإذا اتجهنا إلى الشرق نجد أن منطقة النمر الآسيوية قد حققت هي الأخرى معدلات تنمية بشرية واقتصادية غير مسبوقة في التاريخ البشري وخرجت من قائمة الدول الفقيرة إلى دول مجموعة الاقتصاديات الواعدة بالرغم مما يجتاحها من حين لآخر من أعاصير مدمرة (تسوناميات) تأتي على الأخضر واليابس وتعصف بحياة ومقدرات مئات الألوف من البشر.

وعلى الجانب الآخر يرى البعض أن للتغيرات المناخية تأثير كبير على جهود التنمية في العالم، وخاصة في الدول الفقيرة. فالتقدم الصناعي الكبير في أوروبا وأمريكا ودول شرق وجنوب آسيا، والذي بدأ ونما من منتصف القرن الماضي وما صاحبه من تزايد في استخدام وتوليد الطاقة من مصادرها الأحفورية شديدة الإنتاج لغاز ثاني أكسيد الكربون قد ساهم بشكل كبير في تفاقم حدة وأثر ظاهرة الاحتباس الحراري العالمية.

والتي بدورها أدت إلى تزايد معدل درجة حرارة الأرض وما ترتب عليها من ذوبان الجليد القطبي وارتفاع مستوى البحار وغرق المناطق الساحلية الضحلة وتناقص معدلات سقوط الأمطار وتغير اتجاهات الرياح وتنامي ظواهر الأعاصير والفيضانات والجفاف والتصحر، مما أدى إلى القضاء على العديد من الموارد البيئية والطبيعية وإلى تشريد مئات الآلاف من مواطني هذه الدول الفقيرة، وبالتالي ضياع كل جهود التنمية في هذه المناطق الموبوءة.

إن الأثر السلبي لمثل هذه الظواهر المناخية غير المواتية على التنمية البشرية والاقتصادية هو الأكثر ملاحظة في الدول الفقيرة، ولعل أدل الأماكن على ذلك هو مجموعة دول الصحراء الكبرى وشمال وشرق إفريقيا وبعض مناطق جنوب آسيا كالفلبين. ومن المثير للشفقة والجدل العالمي أن هذه الدول لم تسهم من بعيد أو قريب في ظاهرة الاحتباس الحراري، فدولة مثل مصر مثلاً، مجموع ما تسهم به في ظاهرة الاحتباس الحراري لا يزيد عن ٠.٥ في المائة بينما تسهم دولتان مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما يقارب من نصف حجم غازات الاحتباس الحراري المولدة عالمياً.

مما لا شك فيه أن التغيرات المناخية بصفة عامة وظاهرة الاحتباس الحراري بصفة خاصة لهما تأثير سلبي وإن كان بدرجات متفاوتة وغير مؤكدة في بعض الأحيان على قدرة الدول على تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة. إن الاحتباس الحراري بمعدلاته الحالية قد يفاقم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة وخاصة للمجتمعات التي تعتمد على الموارد الحساسة للتغيرات المناخية.

سادساً : آليات وسياسات التكيف

التأقلم والتكيف هو " قدرة النظام الاجتماعي أو البيئي على امتصاص الاضطرابات مع الحفاظ على نفس بنيته الأساسية وطرق أدائه بالإضافة إلى حفاظه على قدرته الذاتية في التنظيم والتكيف مع أي ضغط أو تغيير".

التأقلم لا يعني هنا المقاومة للحفاظ على وضعية معينة تحت تأثير التغيرات المناخية.

فالتأقلم بالنسبة للأنظمة الاجتماعية المتداخلة والمعقدة هو العمل على تحول المجتمعات والاقتصاد إلى وضع أفضل في ظل نظام مناخي متقلب

وقد اتخذت مصر العديد من السياسات والإجراءات لمواجهة تحدي التغيرات المناخية، والتكيف مع تداعياتها، وذلك انطلاقاً من كونها تهديدات تنموية واقتصادية أكثر منها مجرد تهديدات بيئية. ونتناول فيما يلي أبرز تلك الإجراءات: -

١- **على المستوى المؤسسي:** تم إنشاء "المجلس الوطني للتغيرات المناخية"، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥، كجهة وطنية رئيسية معنية بقضية التغيرات المناخية، وتعمل على رسم وصياغة وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط العامة للدولة فيما يخص التكيف مع هذه التغيرات، وذلك في ضوء الاتفاقيات الدولية، والمصالح الوطنية. ومؤخراً تم إعادة هيكلة المجلس ليصبح تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مباشرة. هذا، فضلاً عن إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة، وإنشاء قسم جديد للبحث والتطوير في مجال البيئة والتغيرات المناخية.

٢- **على مستوى السياسات:** جاءت "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠"، كواحدة من أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لرفع مستوى التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية في الدولة بشأن مجابهة مخاطر وتهديدات التغيرات المناخية، من خلال رسم خارطة طريق لأكثر السياسات والبرامج كفاءة وفاعلية في التكيف مع تداعيات تلك التهديدات، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتتضمن أهداف الاستراتيجية ما يلي:

أ- تعزيز حوكمة وإدارة العمل في مجال التغيرات المناخية.

ب- زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

ج- تحسين البنية التحتية لدعم الأنشطة المناخية.

د- تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة بما يرفع الوعي بضرورة التصدي لمخاطر التغيرات المناخية.

هـ- تعزيز شراكة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الخضراء والصدقية للبيئة.

٣- **التعاون مع مؤسسات التمويل الدولية:** يُعتبر البنك الدولي على رأس قائمة مؤسسات التمويل الدولية التي تتعاون معها مصر في مجال مواجهة التغيرات المناخية. فقد بحث مسئولون بوزارتي التعاون الدولي والبيئة مع ممثلين عن البنك الدولي، في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢١، سبل وآليات التعاون لتطوير سياسات مكافحة أزمة تغير المناخ، بهدف توفير الدعم المالي اللازم لمشروعات التنمية المستدامة، التي تمارس دوراً هاماً في مواجهة التهديدات المناخية التي تتعرض لها مصر، لاسيما أن وزارة التعاون الدولي تطرح مشروعات تقدر قيمتها بحوالي ٣٦٥ مليون دولار في إطار تحقيق الهدف الـ ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، والمعني بمسألة التغير المناخي في مصر. وتسعى مصر للاستفادة من خبرات البنك الدولي والدراسات الكمية التي يقوم بها بشأن المناخ وحسابات التكلفة التنموية والاقتصادية للتغيرات المناخية لتحديد ووضع السياسات الأكثر كفاءة وفعالية في التكيف مع أزمة التغيرات المناخية خلال المرحلة القادمة.

٤- **تبني الاقتصاد الأخضر:** وضع القطاع المصرفي المصري البعد البيئي ضمن شروط تمويل المشروعات الحديثة بحيث لا يتم تمويل أى مشروع من شأنه أن يزيد من حدة ومخاطر التغيرات المناخية، وذلك بهدف التوسع في المشروعات الصديقة للبيئة في إطار مساعي مصر لتصبح نموذجاً للتحوّل نحو الاقتصاد الأخضر، وترسيخ مفهوم "الشركات الخضراء"، والذي يشير إلى ضرورة التزام الشركات بالمعايير البيئية في كل ما تقوم به من ممارسات إنتاجية وتسويقية للسلع والخدمات، ووفق معايير معينة تضمن حماية الموارد البيئية، والحد من التلوث.

هذا، وقد طرحت الحكومة المصرية، في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠، أول سندات خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة. ومن بين أهم وأبرز تلك المشاريع التوسع في استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح والغاز الطبيعي، والمشروعات الأخرى المعنية بشئون النقل والمواصلات، بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى المضرّة بالغلاف

الجوي والمُسببة للاحتباس الحراري، بهدف الحد من ارتفاع درجات الحرارة، وتلافي تداعياتها السلبية، على غرار توقيع وزارة البيئة والتنمية المحلية والنقل والصحة اتفاقاً مشتركاً عام ٢٠٢٠ لتنفيذ مشروع إدارة تلوث الهواء والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وذلك بتمويل من البنك الدولي قيمته ٢٠٠ مليون دولار.

٥- التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي: تحرص مصر دائماً على تنمية وتعزيز الجهود الإقليمية والدولية المشتركة في مجالات البيئة والمناخ، وذلك ليس فقط من خلال المشاركة، بل أيضاً عبر رئاسة العديد من المؤتمرات والمفاوضات واللجان المعنية بقضايا البيئة والمناخ سواء داخل أفريقيا أو خارجها بالتنسيق مع الأمم المتحدة. فقد تقدمت مصر بطلب لاستضافة الدورة الـ٢٧ من مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP 27) في عام ٢٠٢٢ كممثلة لتحديات وجهود وأولويات القارة الأفريقية في مواجهة أزمة التغيرات المناخية.

ختاماً، يمكن القول إن الدولة المصرية تبذل جهوداً ضخمة ومُتكاملة، سواء على مستوى المؤسسات أو السياسات، لمواجهة التحديات المرتبطة بتداعيات التغير المناخي، لكن تظل هناك حاجة لعدد من الإجراءات المُكملة، خاصة على مستوى البحث العلمي، وتنمية الوعي المجتمعي، وتفعيل دور المجتمع المدني كشريك ضروري في مواجهة هذه التداعيات.

المراجع

- (١) محمد مروان : ما هي أسباب تغير المناخ، مقال منشور بموقع موضوع ، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢١
<https://mawdoo3.com/>
- (٢) محمد الدعدع: "مباحثات مصرية مع البنك الدولي لتمويل المشروعات الخضراء"، جريدة الوطن، ١٥ سبتمبر ٢٠٢١.
- (٣) محمد علواني: "الشركات الخضراء.. علاقة ودية بين المؤسسات والبيئة"، مجلة رواد الأعمال، ٢٩ أكتوبر ٢٠١٩.
- (٤) "مشروع جديد لتحسين جودة الهواء ومكافحة تغير المناخ في القاهرة الكبرى"، البنك الدولي، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠. متاح على الرابط التالي <https://bit.ly/3wR49LK> :
- (٥) ريهام العراقي: "البيئة تستعرض الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠"، جريدة المصري اليوم، ٣٠ يونيو ٢٠٢١.
- (٦) آمنة فايد : التغيرات المناخية في مصر التداعيات وآليات التكيف ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٥ نوفمبر ٢٠٢١.
- (٧) خالد السيد حسن : التنمية المستدامة والتغيرات المناخية ، مقال منشور بصحيفة الجزيرة السعودية ، العدد ١٧٧٨١، ٢١ أغسطس ٢٠٢١.

الفصل السادس

ثقافة التسامح وقبول الآخر

مقدمة

أولاً : مفهوم التسامح

ثانياً : مفهوم قبول الآخر

ثالثاً : التأصيل للتسامح والتعايش في القرآن الكريم والسنة النبوية

رابعاً : أهمية التسامح والتعايش مع الآخر

خامساً : فوائد التسامح على الفرد والمجتمع

سادساً : أنواع التسامح

سابعاً : أسس التسامح

مقدمة

ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم كتابة العزيز ((ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ۚ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (سورة النحل ١٢٥))) ويقول تعالى أيضاً ((خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (سورة الأعراف ١٩٩)))، يبين من هاتين الآيتين الكريمتين، أن ثقافة التسامح فضيلة إنسانية إسلامية حث عليها الدين الإسلامي وغرسها في نفوس وضمائر البشر من أجل التخلي عن المشاكل الاجتماعية والنفسية والثقافية والدينية كالكرهية والحقد والضرب والعنف والقلق التي تترك أثراً هاماً في حياة الأفراد داخل المجتمع.

ويعانى العالم الذي نعيش به من ويلات الكراهية والتعصب المصحوبة بالعنف والإبادة والقتل. نجحت أوروبا في الخروج من نفق الحروب الدينية بسبب التعصب لمعتقدات معينة، واعتبارها أنها الصائبة دون غيرها. نجحت المجتمعات الإقطاعية ما قبل الدولة، في التخلص من حرب الجميع ضد الجميع، التي تحدث عنها توماس هوبز، والوصول لفكرة الدولة، من خلال نظرية العقد الاجتماعي لجون لوك وجان جاك روسو.

تنازل الأفراد بمقتضى ذلك العقد، عن بعض من حرياتهم المطلقة، من أجل إقامة نظام وقوانين تطبق على الجميع، وتطور ذلك مع الزمن. نجحت الدول الأوروبية في التخلص من كراهية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وتكوين الاتحاد الأوروبي، وتم تنشئة الأجيال المختلفة على التسامح وقبول الآخر المختلف دينياً واجتماعياً، في ظل منظومة قوانين تحافظ على ذلك، وتحاسب الخارجين عن قواعد التعايش السلمي بين أفرادهم.

ولكن للأسف، تزايدت في الفترة الأخيرة مع تفشى ظاهرة التطرف والإرهاب والهجرة، مظاهر وحوادث كراهية وتعصب، مثل الاعتداءات على بعض المسلمين من قبل بعض اليمينيين الذين يكرهون الإسلام والمهاجرين.

وفي الجانب الآخر، لم يقصر المتطرفون عن بث فكر الكراهية وعدم قبول الآخر على صفحات الإنترنت وفي بعض المساجد والمدارس والسجون ووسائل الإعلام، وما ينجم عن ذلك من تزايد أعداد المتطرفين، ومن ثم الإرهابيين في عالمنا.

تتفاوت درجات عدم قبول الآخر والتعصب بين المجتمعات المختلفة، وفقاً لدرجة تقدمها الديمقراطي، الذي يعد التسامح أحد مرتكزاته الأساسية.

إن التعصب والكراهية بين الهوتو والتوتسي في رواندا، أسفرا عن مقتل نحو ٨٠٠ ألف شخص عام ١٩٩٤، خلال مئة يوم فقط. إن تلك المذابح الجماعية يصعب استيعابها. كيف يمكن لبشر أن يقتل الآخر بدون رحمة أو شفقة بهذا الشكل الفظيع!، إن مقتل الأبرياء خلال العمليات الإرهابية هو أمر مروع، ولا يمكن تبريره.

يمكن القول إن أساس القتل، هو عدم التنشئة على التسامح وقبول الآخر المختلف من قبل مؤسسات التعليم والإعلام والهيئات الدينية. إن خلاص البشرية من كابوس القتل الوحشي والتعصب الأعمى، يكمن في نشر ثقافة التسامح الغائبة عن الكثير من المجتمعات في عالمنا.

يحتاج عالمنا بصورة ملحة إلى قيام الأمم المتحدة بالتركيز على تلك القضية بصورة كبيرة، لأنها المفتاح لوقف حمامات الدم الناتجة من ضعف ثقافة التسامح. يجب أن تقوم المنظمة الدولية بدور الريادة في هذا الخصوص.

وعلى الدول أيضاً أن تخلق بيئة مشجعة على التسامح وقبول الآخر، من خلال المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية، وتطبيق القوانين التي تجرم كل الأفعال والخطب المناهضة لقبول الآخر، وتطبق تلك القوانين على الجميع.

وعلى مستوى الدول، يجب خلق جهاز يعمل على متابعة نشر ثقافة التسامح وإزالة كل معوقات قبول الآخر من المناهج الدراسية والبرامج الإعلامية والفضاء الإلكتروني والكتب الدينية والخطب الدينية. يضاف إلى ذلك، جهاز آخر يقوم بإحالة الحالات التي يرصدها ضد التسامح إلى الأجهزة الأمنية والقضائية، لمعاقبة مرتكبيها.

إن هذين الجهازين قد يكونان البداية لعملية طويلة، تساعد على خلق البيئة الطاردة لأفكار التطرف والتعصب والكراهية.

إن نور التسامح سوف يقضى بالتأكيد على ظلمة الكراهية والتعصب. قد تكون هناك صعوبات في الطريق، ولكن النجاح في تحدي نشر التسامح، قد يخفف من غلواء صعوبات وتحديات الكراهية والتعصب المتأصلة في الكثير من المجتمعات بدرجة أو بأخرى.

إن العالم يتسع للجميع، ويمكن أن يعيش الجميع في سعادة، ولكن النظرة الضيقة التي ترى في وجود الآخر المختلف خطراً على بقائي، هي سبب المآسي التي نعيشها على مر التاريخ بدرجات متفاوتة. إن نجاح الآخر ليس فشلاً لي، فالمجال يتسع لنجاح وتعايش الجميع، لو أدركنا أنها الحقيقة التي يحاربها دعاة التعصب والكراهية.

أولاً : مفهوم التسامح :

يعود أصل كلمة "التسامح" في اللغة العربية إلى جذر أو مادة "سمح" بمعنى اللين والسهولة، ويأتي في اللغة مرادف للتساهل (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤ ، ٤٤٧)

وفي معجم مقاييس اللغة لابن فارس جاءت "سمح": السين والميم والحاء أصل يدل على سلاسة وسهولة (ابن فارس، ١٩٧٩ ، ٩٩)

وفي مختار الصحاح جاءت كلمة "سمح" لتدل على السماح والسماحة والمسامحة والتسميح وتعني الجود (الرازي، ١٩٨٣ ، ٣١٢)

كما يشير ابن منظور في لسان العرب إلى التسامح والتساهل بوصفها مترادفين و"أسمح وسامح" أي وافقتي على المطلوب (ابن منظور، ١٩٨١ ، ٢٠٨٨)

فلفظ التسامح يحمل معاني: الجود والكرم والسهولة والموافقة واللين والانقياد والسعة، بعيداً عن الضيق والشدّة، وصفة التفاعل في لفظ "تسامح" يَراد بها المبالغة في الفعل (ابن عاشور، ١٩٨٥، ٢٢٦).

أما كلمة "التسامح" في اللغة الأجنبية فإنها مشتقة من الجذر اللاتيني "Tolerance" لتدل على الصبر والتحمل والمطاوعة والتقبل واحترام رأي الآخرين ومعتقداتهم (عصفور، ٢٠٠٥ ، ١٧)

ومن خلال ذلك نلاحظ أن هناك اختلافاً في معنى كلمة "التسامح" بين اللغتين العربية واللاتينية فالعربية يقصد بها التساهل والمنه والجود والكرم، وفي اللاتينية التحمل والصبر على أمر غير محبوب أو

غير مرغوب فيه والتعايش مع هذا الاختلاف، وهو أقرب للمفهوم المعاصر للتسامح وهو قبول الآخر المختلف عنك.

ويعرف التسامح بأنه: هو الاحترام المتبادل والقبول بتنوع واختلاف ثقافات عالمنا، وهو ليس مجرد واجب أخلاقي، ولكنه ضرورة سياسية وقانونية وهو فضيلة تجعل السلام ممكناً، وتساعد على استبدال ثقافة الحرب بثقافة السلام (اليونسكو، ١٩٩٥).

كما تشير صفاء أحمد (٢٠١٧) إلى أن مفهوم التسامح : " مكون معرفي وجداني سلوكي نحو الذات والآخر والمواقف متمثلاً في مجموعة من المعارف والمعتقدات والمبادئ والمشاعر والسلوكيات التي تدفع صاحبها للتصالح مع ذاته ومع الآخر وتجعله متصفاً بالتسامح في مواقف الحياة المختلفة " (ص. ٣٩٥) والتسامح هو موقف من الآخر سواء كان إنساناً أو فكرياً أو رأياً ، إنه الموقف الذي ينم عن سعة صدر واستعداد لفهم وتفهم الآخرين ، كما يعرف على أنه موقف فكري وعلمي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر عن الغير سواء كانت موافقة أو مخالفة لمواقفنا(رضوان، ٢٠١٣)

وتعرف صفاء أحمد (٢٠١٧) التسامح بأنه " السعي الي المساواة بين جميع الأفراد في المعاملة حتي مع من يختلفون معنا في الرأي والمعتقد والأفكار وغيرها ومحاولة فهم هؤلاء المختلفين معنا والتعاطف معهم " (ص. ٣٩٥)

كما يعرف التسامح الاجتماعي بأنه الاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات في العالم ولأشكال التعبير المختلفة الخاصة بكل منها ، فالتسامح يعني التجانس مع الاختلاف وهو يزداد مع المعرفة ولانفتاح العقل وانفتاح علي العالم وزيادة الاتصالات والتفاعلات مع الثقافات أخرى إلي جانب حرية التفكير والمعتقدات والممارسات (خضير ، ٢٠١١ ، ٥٦١)

ويشير مصطفى أحمد (٢٠١٥) الي أن التسامح يعني " التحكم في النفس عمداً في مواجهة الشيء الذي يكرهه الفرد وفي مواجهة التهديدات وموضوعات الخلاف ، كما أنه هو حرية المعتقد والتعبير والاقرار والاختلاف والتنوع مع ضرورة التعايش والتعاون(ص ص . ٩٨-٩٩)

فلسفة التسامح تعني أن احترام الآخر وحماية حقوقه لا تستلزم قبول أو إقرار صحة أو مشروعية أفعال أو معتقدات الآخر التي هي محل التسامح وإنما ينصب الإقرار أو القبول على عدم

مشروعية أو صحة قسر الأفراد وإكراههم على تغييرها أو التحول عنها أو عقابهم عليها حتى وإن كانت خاطئة (رضوان، ٢٠١٣)

وتُعد قيم التسامح وقبول الآخر أحد الفضائل الأخلاقية التي ترتقي بالنفس البشرية إلى مرتبة إنسانية سامية تتحلى بالعتفو واحترام ثقافة الآخر بالغة وهو ضرورة اجتماعية لما له أهمية في حماية النسيج الاجتماعي لضمان تحقيق السلم الأهلي والأمن المجتمعي، والقضاء على الخلافات والصراعات بين الأفراد والجماعات. ولكي يتجسد التسامح في فكر وثقافة الأجيال، لابد أن يسهم المجتمع بكل مكوناته ومؤسساته وفئاته، وفي مقدمتها مؤسسات التربية والتعليم في نشر الفكر التسامحي، وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي مع الآخر. (المزين : ٢٠٧، ٢٠٠٩)

والتسامح مطلب للرشد والعقل ويقوم على مبادئ أخلاقية معينة؛ تعتمد هذا المبادئ على عدم انتهاك البعد الإنساني للآخرين، وإن هذا المفهوم تتم ترجمته في صوره سلوكيات اجتماعية وعقلانية بغض النظر عن عواطف المرء ومزاجه الشخصي (خضير، ٢٠١١، ٥٦١)

ويعرض مفهوم التسامح في الأدبيات الإنسانية كمعالج لحالة التردّي التي تصل إليها المجتمعات، من تفشي العنف وتصاعد خطاب الكراهية والانتقام والتعصب، وتبرز أهمية مفهوم التسامح ابتداءً في معرفة أصوله وكذلك استعراض الرؤى المتباينة حوله، إذ يعد هذا المفهوم الحاضر في عمق التجربة الإنسانية والمتنوع في دلالاته ومعناه، مفهومًا تم تفعيله لمواجهة مفاهيم التشدد والتزمّت والتعصب والانغلاق والانحياز والعداء والافراط والتفوق على الآخرين، ولاسيما في الأفكار والآراء والقيم والمعتقدات الدينية منها والتاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعرقية. ويوصف التسامح بأنه تسمية سيئة لشيء جميل، وأصبح المبدأ الديمقراطي المتمثلان في حرية الفكر والتعبير راسخين بما يكفي ليصبح من غير المفهوم ولا المقبول أن يطلق اسم التنازل على ما يعتبر اليوم حقاً أساسياً، لكن "رد الفعل السليم هذا ينجم عن مفارقة تاريخية ترتبط بتطور الكلمة، فإن مفهوم التسامح ظهر في المجتمعات التي كان يهيمن عليها الفكر الديني، وحدث ذلك منطقياً في ظل الإيمان بالاله الواحد، فلا يمكن تصورهما إلا من خلال المطلق المتمثل بالألوهية، والتي لا يمكن أن ترضخ لمبدأ النسبية. ولكن هذا هو بالتحديد ما تتطوي عليه بالضرورة فكرة التسامح الديني في ظل الإيمان بالله الواحد.

ويذكر اوشو بأن التسامح يأتي عندما يستوطن التأمل في ذاتك وتصبح متناغماً مع الوجود ، يليها ذلك التناغم المفعم بروح المحبة ، وهو ما يعني الوصول الى مرحلة العطاء والتسامح ، ويستكمل قائلاً بان ذلك هو الشعور بحب الكل دون استثناء ، وأن الآخرين ما عادوا بغرباء عنك لأنك فيهم تحيا ايضاً . ويؤكد بأنه " لا أحد مستقلاً أو منفصلاً عن الآخر حين تكتشف أن الانفصال عن الآخرين هو مجرد وهم وسراب ، يفيض التسامح ، التسامح ليس عقوبة بل مكافأة.

من هنا ، فإن التعرف على التسامح ينبع كذلك من الحاجة اليه بعد انماط التسلط والتفرد والاستئثار والغاء الآخر واقصائه ، خصوصاً في ظل سيادة الآراء المسبقة وادعاء الافضليات والتشبث بالنص، القطعي، الحرفي اليقيني ، الاطلاقي، الايديولوجي، بعيداً عن التعددية والنسبية والتنوعية والتاريخية والاجتهادية ووجوه الحقيقة.

من جهة أخرى لا يعني التسامح التخلي عن المعتقد أو عدم الدفاع عنه ، بل هو امتناع عن اجبار الآخرين على اعتناق آرائنا أو قهرهم على التخلي عن آرائهم أو الاستهزاء بوجهة نظرهم .

وفكرة التسامح الحديثة تقوم على تقديم الافكار من دون السعي إلى فرضها بوسائل العنف والاكراه ، كما أنه يمتاز بحرية الرأي وتفهم رأي وموقف الآخرين .

كما أن التسامح قبل أن يكون حركة توجهنا نحو الآخر كما يشير عبد السلام بن عبد العالي ، فهو حركة تبعدنا عن ذواتنا فتحول بينها وبين كل اشكال الاعجاب بذاتها من سباحة في اليقينيّات وتعصب لآراء ، وتشبث بأفكار وتعلق بنماذج بعينها .

ويرى بأن مفهوم التسامح خرج من الحقل الديني ليطل المجال السياسي والاجتماعي والثقافي، فأدى في النهاية إلى التسليم بالحق في الاختلاف في الاعتقاد والرأي ، والاعتراف للفرد والمواطن بالحق في التعبير داخل الفضاء المدني عن الآراء الدينية والسياسية والفلسفية التي يختارها، وليغدو دعامة من دعائم الحداثة السياسية والفكرية، إلا أن ظروف الصراع السياسي، وظهور الأقليات عبر ربوع العالم وانتشار الاشكال المختلفة للهجرة، أدى ذلك الى الاقتناع بأن المفهوم في حاجة إلى إعادة نظر، وإلى اقامته على أسس فلسفية تعيد النظر في علاقة الذات بالآخر، بل في علاقتها بنفسها.

من هنا ، فإن التسامح كما يقول بيتر نيكولسون " لا يعني أي نقص في التزامن بمثلنا ، ولا يعني تنازلنا عنها فنحن ملتزمون بأن لانقمع الآراء التي لا نوافق عليها ، بيد أننا غير مطالبين بأن نحب أو نؤيد أو نشجع هذه الآراء .

وكل ما يتطلبه التسامح هو - من زاوية سلبية - أن نسمح بالتعبير الحر عن الآراء التي لا نوافق عليها - ومن زاوية ايجابية - أن نوافق على القيمة الاخلاقية التي تقول بوجود تعبير حر عن آراء لا نوافق عليها" .

وانسجاما مع ما سبق عرضه ، فإن ثمة ظروف عديدة يكون فيها من الحكمة للدول أن تكون متسامحة تجاه مواطنيها ، وفي بعض الظروف لا يكون التسامح مسألة مجرد مسألة حكمة ، بل مسألة واجب ، ويفسر ذلك بأنه ينبع من حق يمتلكه المواطنون (١٠) في أن يتم التسامح معهم ، وهذا الحق هو الحق في الحرية.

لذا فإن أمام المجتمعات التأثيمية ليس اقرار التسامح فحسب ، بل الواجب الحتمي اقرار ما يعنيه من حرية الرأي والتعبير وما ينتج عنه مشاركة سياسية واستقرار سياسي، والقبول بالآخر تعايشا وحواراً وتفاعلاً.

ثانياً : مفهوم قبول الآخر:

لغة: إن كلمة "قبول" مأخوذة من الفعل (قَبَلَ) وهو الأخذ والرضا ومحبة الشيء والميل إليه قَبَلَ الشيء قَبُولاً وقُبُولاً، وتقبله كلاهما أخذه. ويقال: تقبلت الشيء وقبلته قبُولاً، بفتح القاف إذا رضيته (ابن منظور، ١٩٨١).

اصطلاحياً: يعرف قبول الآخر بأنه: استيعاب الفرد للآخرين على اختلاف آرائهم ومعتقداتهم وأجناسهم وتصرفاتهم وطبائعهم وأعمارهم، وقبولهم كما هم بكمالهم ونقائصهم، وبمزايائهم وعيوبهم، فلا يحاول صنع الناس على هواه (حسن، ٢٠٠٤ ، ٥٢)

ويعرف بأنه: اتجاه الفرد نحو الغيرية ونحو عدم إصدار الأحكام ونحو عدم التهديد، والسعي الدائم إلى الاعتبار الإيجابي غير المشروط للآخر، وذلك كله بصرف النظر عن الظروف المحيطة (Michael,2013)

إن تعزيز التسامح والتعايش يتطلب ابتداءً قبول الآخر ، باختلافه الفكري والاثني واللغوي والمذهبي والديني، وهذا يستدعي الحوار معه لكسر الاحتكار السياسي، وذلك يتأتى عبر فضاء الحرية ليتسع لكل الآراء، عبر تثبيت قواعد الحرية في المحيط المجتمعي، مما يتطلب تأسيس علاقات ووقائع لكسر حواجز الاثرة ونوازع الأنا الضيقة وممارسات الشطب والالغاء والنفي والتكفير والتشريد وتؤسس لحسن الاستماع وقبول الآخر، واحترام وجوده وفكره وقناعاته ، والحوار ليس من أجل الغاء الخصم أو ثنيه عن أفكاره وقناعاته وانما من أجل الحرية وافقها الانساني والحضاري .

والمشكلة الاساس لا تكمن في الاختلاف ولكن في فهم الاختلاف وقبوله ، اذ إن التنوع سمة أساسية في المجتمعات الكبيرة وهي غالبية في المجتمعات الحديثة ، لذلك فإن القبول بالآخر والاھم من ذلك هو القبول به لأنه جزء من الأنا ولايبدل عن ذلك سوى التصارع .

لذلك فإن رفض الآخر يترتب عليه انتهاك محرماته وصولاً الى استباحته احياناً لمجرد انه الآخر .والبديل عن ذلك يقترحه ميلاد حنا بما يسميه بتنمية ثقافة القبول بالآخر عبر القراءة والمعرفة والثقافة اذ كلما اتسعت المعرفة على انواعها كافة اتجه الانسان الى معرفة الآخر، كذلك السعي لتوسيع دائرة الاهتمامات بالتجمعات الانسانية على انواعها، كالانضمام الى جمعية أهلية أو حزب سياسي ، ويؤكد بأن الانتماء الى مهنة أو عمل أو ايديولوجية فإنها تجعل المرء أكثر قبولاً للآخر.

إن نشر ثقافة التسامح والتعايش وقبول الآخر المختلف حاجة أساسية وملحة لاسيما في ظل الظروف التي مرت على مصر ، ويجب زرع هذه الثقافة في نفوس وعقول الجيل النشء، لأنها تساهم بشكل فعال في خلق جيل واع قادر على تحمل أعباء المسؤولية ، لذلك فإن قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني بالضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو الخلفية الاجتماعية أو الاتجاه السياسي أو أي سبب آخر، وطالما

أن الاختلاف لا يكون على حساب وجوده وحياته، فالآخر هو فرد مواطن، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تتسجم مع واقعنا ومتطلباته وبما يعزز من سبل الاستقرار في مصر .

لذا فإن تعزيز القبول بالآخر يعد شرطاً ملازماً للتسامح ، اذ يفقد التسامح فاعليته في ادارة التنوع والاختلاف من دون قبول بالآخر المتنوع سواء على مستوى الثقافة أو الفكر أو العقيدة أو اللون أو العرق ، أي قبوله بما يحافظ على وجود هذا التنوع ويعزز به بأواصر من الآلفة والمحبة الانسانية بين مكونات المجتمع ولاسيما في حالة مجتمع مثل المجتمع المصري الذي لا يحتمل أي انفجارات مجتمعية جديدة تنتهي الى حالة من العنف والحرب الاهلية ، تكون مسبباتها هي رفض الآخر .

من هنا ، فانه لا يمكن في ظل التآزم الذي وصلت اليه مجتمعات المنطقة تجاهل ثقافة قبول الآخر ، لأنه ظهر بأن شطب الآخر او تهجيريه أو تهميشه قاد الى نتائج وخيمة اكنوى بنارها كثيرون ولا تزال تداعياتها تنكشف يوماً تلو الآخر ، ويتضح أن ما ولدته الخطابات التمييزية لا يمكن استعادته بالوسائل السياسية والعسكرية فقط ، إنما يجب التركيز على معالجة الفكر والقيم الفردية وبناء الوعي بقيمته من أجل كسب الغد بعد أن تمت خسارة اليوم والامس . ومن اهم المتطلبات اليوم هي الانفتاح على الآخر نفسياً وفكرياً وموضوعياً وعدم اللجوء الى التفوق العددي أو الديني أو السلطوي من اجل اثبات الذات على حساب الآخر.

ويمكن للباحث وضع تعريف لقبول الآخر بأنه: ممارسات وسلوكيات الأفراد التي تعكس تقبلهم لأفكار وممارسات الآخرين المختلفين عنهم في الآراء والأفكار والمعتقدات وغيرها من جوانب الاختلاف، والإقرار بحقوقهم في ممارسة كافة حقوقهم التي تكفلها لهم التشريعات والقوانين في المجتمع، وصولاً للعيش بسلام دون إقصاء أو تهميش.

ويمكن إبراز بعض الأهداف التي تسعى إليها قيم قبول الآخر في التالي: (شمس الدين: ٢٠١٠ ،

*- زيادة الوعي والمعرفة بأصول قبول الآخر، وأهميتها في إثارة المشاعر بضرورة التوافق والاتفاق حول القضايا الخلافية، والعمل على إضعاف عوامل البغض والتعصب، والاتجاه نحو الإحساس بالألفة والمحبة .

*- تهيئة وتفعيل أفكار ورؤى النخب الثقافية للاعتراف بالواقع، لكي نتعامل مع القضايا الخلافية بأسلوب يتسم بالمرونة، والترويج لتنمية الشعور باحترام الآخر، والاعتراف به وبحقه في ممارسة أفكاره وعقائده بالطريقة التي يؤمنون بها، ويعتدون بها في معتقداتهم الدينية والفكرية

*- التأكيد على أن ثقافة الإقصاء والتهميش، واستخدام العنف ضد الآخر لن تصل إلى حلول مع الأطراف موضوع الحوار، ولن تصل إلى بر الأمان، وهذا لن يكون إلا من خلال الحوار العقلاني الحر المقبول موضوعياً وعقلياً.

*- ضرورة السعي لتفيل دور قيم الحوار مع الآخر وقبوله، عن طريق وسائل الإعلام، لتجسيد الحوار والتسامح، بتعزيز اللقاءات الصادقة النية الحسنة للجميع.

ثالثاً : التأصيل للتسامح والتعايش في القرآن الكريم والسنة النبوية:

لقد حث القرآن الكريم والسنة النبوية على التسامح باعتباره من الخصائص اللازمة لكل فرد مسلم ودعامة أساسية من دعائم التعايش السلمي مع الآخر، فالاسلام لم يكتف بالدعوة العامة إلى التحلي بالأخلاق الحميدة والتخلي عن الأخلاق الذميمة، وإنما فصل في ذلك تفصيلاً واسعاً، ومن ذلك بيانه للتسامح بحيث عبر عنه في آيات متعددة فأحياناً عبر عنه فيها بالعفو والحلم والصفح الجميل...ومن ذلك قوله تعالى {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ} ، وهذه الآية تشير إلى التسامح بين الأفراد بحيث يكون الاحترام ويتعاملون بالحسنى ويتغاضون عن جهالات الآخرين، فقد روي أنه لما نزلت هذه الآية، سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم جبرائيل عن ذلك، فقال: لا أدري حتى أسأل العالم، ثم أتاه فقال: يا محمد! إن الله يأمرك أن تعفو عمن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك ، وقال تعالى أيضاً: "وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ۖ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" ، فهذه الآية يحذر فيها الله تعالى عباده المؤمنين عن سلوك طرائق الكفار من أهل الكتاب، ويعلمهم بعداوتهم لهم في الباطن والظاهر وما

هم مشتملون عليه من الحسد للمؤمنين، مع علمهم بفضلهم وفضل نبيهم، ويأمر عباده المؤمنين بالصفح والعفو والتسامح، كما أكد سبحانه وتعالى على التسامح والتعايش بين الشعوب والدول حيث قال تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۚ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" ففي هذه الآية يشير سبحانه بأن لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام ، فإنه بين واضح جلي دلائله وبراهينه، بل تسامحوا واعفوا عن بعضكم بعضاً، لذا فالإسلام يحترم العلاقات الانسانية مع أهل الشرائع والاديان الأخرى احتراماً كاملاً.

وبهذا المنهج الرباني قام الاسلام على مبدأ عدم الاكراه، كما أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد طبق روح التسامح في الاسلام حين دخل بيت المقدس فأعطى الأمانة لسكانها من النصارى وجاء في وثيقة الأمان التي أعطاها عمر لأسقف بيت المقدس " أن لا تسكن مساكنهم ولا تهدم ولا ينقص من أموالهم شيء ولا يكرهون على دينهم" ، كما تتجلى أرفع صور السماحة والعفو في قصة سيدنا يوسف عليه السلام حينما قص رؤيته لأبيه، مكر به إخوته وأرادوا أن يقتلوه، وتوحدت كلمتهم على رميه في بئر، ثم التقطته سيارة، فعاش بعد ذلك مملوكاً، فسيدنا يوسف بعد أن تولى السلطة لم يرد الإساءة ورد الصاع صاعين لإخوته، بل جاء بأهله جميعاً إلى مصر ليكرمهم، وما كان من إخوته حين رأوا هذه السماحة والكرم والعفو من سيدنا يوسف عليه السلام إلا أن رجعوا عن خطئهم واستغفروا ربهم، فرغم كيدهم وإذاية أخيه إلا أنه عليه السلام كان قلبه مسامحاً ذا عفو وصفح.

رابعاً : أهمية التسامح والتعايش مع الآخر :

إن أهمية التسامح تتمثل في ضرورة وجوده، فسنة الوجود اقتضت أن يكون الإنسان على الأرض على شكل تجمعات بشرية، لأن الإنسان بطبعه الاجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين وهو مجبر أن يعيش في وسط اجتماعي فيه الخير والشر والحب والكره والتعصب والتسامح لقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" ، ففي هذه الآية قد حدد الإسلام التعامل مع الآخر على أساس التعارف الذي يؤسس على قيمة جوهرية وهي السلام والتسامح، فالغاية من اختلاف الناس إلى شعوب وقبائل وتنوعهم إلى ثقافات إنما هو التعارف والتسامح والتعايش والتكامل فيما بينهم ، لذا فأهمية التسامح تكمن في كونه يقر الاختلاف

ويقبل التنوع ويعترف بالتغاير ويحترم ما يميز الأفراد، وبالتالي فالتسامح أصل ثابت من الأصول التي قامت بها الأديان وخاصة الدين الاسلامي، وقد بين الله تعالى تسامحه مع عباده في العديد من العبادات التي أشير إليها في القرآن الكريم، فقد جاء عن التسامح في صوم المريض وغير المقتدر قوله تعالى من سورة البقرة: "أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۖ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۚ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۚ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " ، كما قد أشار الله سبحانه إلى ضرورة التسامح والصفح وفضله في قوله: "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ۚ فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ " ، كما تتضح أهمية التسامح في حياتنا من خلال الآثار التي يخلفها التسامح بحيث له أثر كبير على كينونة الفرد التي تتجلى في رحابة الصدر وتقوية جذور المحبة والاخاء في النفس البشرية، إضافة إلى أنه يعمل على تأصيل القيم الاجتماعية بين الأفراد وينثر بذور المسامحة والتغاضي ومبدأ العفو بين المقدر، مما يدفع أفراد المجتمع إلى التماسك والتعاقد للسمو والرقى به نحو المجد.

@- التربية على قيم التسامح والتعايش مع الآخر:

التسامح ليس تساهلاً أو تنازلاً ، بل هو اتجاه إيجابي يدعمه الإقرار بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين ، وممارسة الفرد سلوكيات تجعله قادراً على العيش مع الآخرين في سلام ، ويتطلب ذلك من الفرد احترام أفكارهم التي قد يختلف معها ، والاعتراف بحقوقهم في ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع. ولهذا يمكن تعريف قيم التسامح بأنها مجموعة الأفكار والمبادئ والأحكام التي توجه سلوك الفرد نحو العفو عن يسئ إليه، و احترام تعدد الآراء ، وتباين الأفكار وحقوق الآخرين في حرية التعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم ، وقبول وتقدير تنوعهم على الرغم من اختلافه معهم.

وتصنف قيم التسامح إلى التسامح الديني وتشمل التعايش بين الأديان واحترام حرية التعبير، والانفتاح الفكري باتجاه أصحاب الديانات الأخرى ، حق ممارسة الشعائر الدينية، نبذ التعصب والكرهية والعنصرية ، وقيم التسامح الثقافي ومنها الانفتاح العقلي ، الإقرار بحق الاختلاف ، الحرية العقلية، عدم معاداة الأشخاص والجماعات لدواعي الاختلاف الفكري والثقافي والحضاري، آداب الحوار، نبذ العنف والتعصب ، وقيم

التسامح الاجتماعي وهي تلك القيم المرتبطة بتعامل الفرد مع مجتمعه سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات ومن أمثلتها، قبول الآخر ، التعاون ، الاحترام المتبادل ، التكافل ، الإصغاء للآخرين.

لذلك فنحن اليوم بحاجة ماسة إلى أن تتعاون جميع مؤسسات المجتمع (الأسرة ، المدارس ، الجامعات ، وسائل الإعلام ... الخ) لنشر ثقافة الحوار والنقاش بهدف نشر قيم التسامح والتعايش مع الآخر ونبذ التطرف الذي يمهد لثقافة العنف.

وتستطيع المؤسسات التربوية إكساب المتعلمين قيم التسامح والتعايش مع الآخر من خلال:

*- إعداد وتدريب المعلمين ، الإداريين ، أولياء الأمور على كيفية تحويل مفاهيم المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخر النظرية الى ممارسات يومية داخل جدران المدرسة وخارجها

*- تأسيس المناهج الدراسية على مفاهيم التسامح والتعايش مع الآخر ، وتعظيم قدرات الانسان دون تميز أو تفرقة عرقية أو جنسية ، أو دينية أو اجتماعية ، أو سياسية ، وهو مالا يمكن أن يتم في غيبة وعي القائمين على إعداد المناهج الدراسية بتلك المفاهيم .

*- ضرورة تضمين قيم المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخر في المناهج الدراسية المختلفة ، بحث تكون موضوعات التربية المدنية تشكل قاسما مشتركا رئيسيا بين جميع مناهج المواد الدراسية المختلفة ، وتساعد على مد جسور الترابط والتكامل فيما بينها عن طريق تضمين المناهج موضوعات ومهارات مشتركة تعزيز قيم المواطنة ، ويجب ألا يكون "غرس المواطنة الصالحة" يقتصر فقط على منهج يدرس خاضع لموضوعات وأسابع وأسئلة واختبارات بحيث يتحول إلى منهج تقليدي يركز المعلم فيه على كيفية الانتهاء منه ويركز فقط على الجانب المعرفي فقط دون التركيز على الهدف الاساسي وهو غرس قيم المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخر من خلال التركيز على الأنشطة والممارسات العملية وتأصيل القيم في نفوس الطلاب بشكل تلقائي من خلال تضمين المناهج الدراسية بموضوعات وقدرات تعزيز هذه القيم مثل:

- الموضوعات الاجتماعية وما تشمله من مهارات فرعية مثل (الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ، تقبل النقد البناء ، الوعي بمشكلات المجتمع وعاداته وتقاليده ، إدراك طبيعة العلاقات التي تربط بين المواطنين ، الوعي بالنظم الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع).

-الموضوعات الوجدانية وتشمل (حب الوطن والاعتزاز بالانتماء له ، احترام القوانين والأنظمة، تقدير أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية، تقدير جهود أجهزة الدولة في خدمة المواطنين ، تقدير الآخرين ، الوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها، احترام الملكية العامة والخاصة)

-القدرات الشخصية وتشمل (التسامح فكراً وسلوكاً ، تحمل المسؤولية والثقة بالنفس – الحوار مع الآخر – التحكم في الانفعالات – الوعي بالحقوق الشخصية)

-المهارات وتشمل (حل المشكلات واتخاذ القرار ، مهارات الحوار الفعال ، العمل الجماعي)
*- ينبغي ان تركز المناهج الدراسية على تنمية أربعة جوانب عند المتعلم، هي: المعرفة، والقيم والاتجاهات، والمهارات، والمشاركة الاجتماعية. سواءً تم ذلك من خلال أفراد مقرر خاص بالتربية الوطنية أو من خلال تضمينها في المواد الدراسية المختلفة.

*- الحرص على الربط بين الأمثلة الواردة في الكتاب المدرسي بالبيئة المحلية للطالب من أجل ربط الطالب بمجتمعه.

*- استخدام أشكال وصور ورسوم في الكتاب المدرسي تعكس مظاهر الحياة في المجتمع المصري.
*- الحرص على تنظيم رحلات وزيارات ميدانية للمواقع الأثرية والتراثية مما ينمي الوعي الاثري والحضاري وقيم المواطنة لدي الطلاب .

*- تدريب المعلمين على استخدام أسلوب دراسة الحالة: وفيه يتم ربط الطالب بقضايا ومشكلات مجتمعه، ومناقشتها من مختلف الجوانب واستخدام اساليب التفكير العلمي في حل المشكلات البيئية.

*- تدريب المعلمين على استخدام مداخل التدريس التي تجذب انتباه الطلاب وتنمي فيهم قيم المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخر مثل مدخل السير والتراجم ، والمدخل القصصي ، ومدخل الطرائف ، مدخل التراث.

خامساً : فوائد التسامح على الفرد والمجتمع :

يوجد العديد من فوائد التسامح على الفرد والمجتمع، وأهمها:

- (١) حب الناس للشخص المتسامح، وبالتالي القضاء على الكراهية والحقد بين الناس.
- (٢) القضاء على المشاكل، والالتفات إلى المصلحة العامة بدلاً من المصلحة الشخصية، وبالتالي النهوض بالمجتمع.
- (٣) قدرة الشخص المتسامح ضبط نفسه عن كثير من الصفات السيئة، مثل: الحقد والكراهة والانتقام من الآخرين.
- (٤) نيل المتسامح حب الله سبحانه وتعالى ورضاه.
- (٥) نيل المتسامح العزة يوم القيامة.
- (٦) تحقيق القدرة على التعايش بين الأفراد والشعوب، عن طريق تقبل الاختلاف بينهم والحفاظ على حقوق الآخرين .
- (٧) تبادل العلوم والثقافات وتفعيل الحوارات البناءة، دون التعدي على الآخرين واحترام ثقافتهم وآرائهم .
- (٨) تحقيق المساواة والعدل من خلال احترام الثقافات والعقائد، وبالتالي تحقيق التضامن والوحدة بين أفراد المجتمع.

سادساً : أنواع التسامح :

يوجد أربعة أنواع من التسامح، وهي:

- (١) **التسامح العرقي:** يعني تقبل الآخرين من جميع الأعراق باختلاف الأصل واللون .
- (٢) **التسامح الديني:** يعني التأقلم مع جميع أصحاب الديانات السماوية، والسماح لهم بممارسة شعائهم الدينية دون تعصب.
- (٣) **التسامح السياسي:** ضمان الحرية السياسية بشتى أنواعها الفردية والجماعية، وذلك تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية .

(٤) التسامح الثقافي والفكري: ويعني تقبل فكرة الآخرين والاستماع لهم والتزام الأدب في التحوار والخطاب معهم.

سابعاً : أسس التسامح :

(١) الاعتراف المتبادل وتقبل الآخر:

- من أهم أسس التسامح وبهما تتجسد المواطنة المتساوية على قاعدة الحرية والاستقلال الذاتي للأفراد.
- يمكن أن نعترف بأن للآخر مثل ما لنا من كرامة إنسانية وجدارة واستحقاق ونتقبله على ما هو عليه.

(٢) الحرية والاستقلال:

- لا قيمة للمساواة ولحقوق الإنسان من دون الحرية الفردية والاستقلال الذاتي.
- يملك كل إنسان حقوقاً لا يقبل التنازل عنها، مثل حقه في العيش مستقلاً عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته. وأن ينظم حياته الشخصية كما يشاء.

(٣) الحدود:

- أي أن يتم باعتدال وبحكمة في اختيار المواقف والآراء .
- والتعايش المشترك الذي يسعى للحفاظ على حد معين من حياة الأفراد العامة والخاصة، أي الحفاظ على مستوى من احترام الاختلاف، وإلا تحولت الحياة إلى عنف من خلال فرض الرأي والسيطرة.

المراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) سعيد جوهر : التسامح وقبول الآخر خلاص البشرية، مقال منشور بالبيان الإماراتية ، ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢.
- (٣) محمد محمد سليم أحمد : دور جماعات النشاط في تنمية قيم التسامح لدى أعضائها ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، العدد ٥٠ المجلد ٣ ، إبريل ٢٠٢٠.
- (٤) صفاء أبو بكر أحمد: برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتنمية التسامح الاجتماعي للمراقبين، مجلة الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ٣ (٥٧) ، يناير ٢٠١٧.
- (٥) محمود علي محمود رضوان:التحديات التي تواجه تحقيق التسامح الديني بين الشباب الجامعي ومواجهتها في اطار الخدمة الاجتماعية، مؤتمر الخدمة الاجتماعية وتطور العشوائيات. ١٢ ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٣.
- (٦) صفاء خضير خضير: استخدام البرنامج في طريقة خدمة الجماعة وتنمية مهارات التسامح الاجتماعي لدى الشباب الجامعي، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، ٢، إبريل ٢٠١١.
- (٧) مصطفى محمود مصطفى أحمد : دور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية ثقافة التسامح لدي الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية (٣٩) ، أكتوبر ٢٠١٥.
- (٨) ابن منظور : لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، المجلد ٣، ١٩٨١.
- (٩) اليونسكو: وثيقة إعلان حول التسامح، المؤتمر العام لليونسكو في الدورة ٢٨، باريس، فرنسا، ١٩٩٥.
- (١٠) شمس الدين الكيلاني : الحوار ثقافة التسامح، بغداد: بيت الحكمة للنشر، ٢٠١٠.
- (١١) محمد حسن محمد المزين: دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز قيم التسامح لدى طلبتها من وجهة نظرهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠٠٩.
- (١٢) جابر عصفور : التسامح مفهوم جديد في ثقافتنا، صحيفة الوسط البحرينية، ع ١١٦١، ٢٠٠٥.
- (13) Michael, E.: **The strength if Self-Acceptance theory, Practice and Research** editors, 2013.

- (١٤) تامر الشرباصي محمد الراجحي : استخدام جماعات الأقران في تعزيز قيم التسامح وقبول الآخر لدى الشباب الجامعي ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان ، العدد ٥٧ ، الجزء الثالث ، يناير ٢٠٢٢.
- (١٥) حمد المطيري : التسامح والتعايش مع الآخر الإمارات أنموذجاً ، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، العدد ٤١ ، أكتوبر ٢٠٢١.
- (١٦) ممدوح الشيخ : ثقافة قبول الآخر ، مكتبة الايمان ، المنصورة ، ٢٠٠٧.
- (١٧) ميلاد حنا : قبول الآخر فكر واقتناع وممارسة ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٨.
- (١٨) عبد الله ابراهيم : في القول بأن التسامح ليس منة أو هبة ، عبد الجبار الرفاعي (اعداد) وآخرون : التسامح ليس منة أو هبة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، دار الهادي ، بغداد ، بيروت ، ٢٠٠٦.
- (١٩) بيتر ب. نيكولسون : التسامح كمثال أخلاقي ، كتاب التسامح بين شرق وغرب دراسات في التعايش وقبول الآخر ، دار الساقى ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠١٦.
- (٢٠) عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الاسلامي الثقافة والدولة، دار النهار، بيروت ، ٢٠٠٨.
- (٢١) أوشو: التسامح رؤيا جديدة تزهو الحياة، ترجمة علي حداد، دار الخيال للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١١.
- (٢٢) بول سيبيلو (منسق) : التسامح في كلمات ، ط ٢ ، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم ، اليونسكو ، باريس ، ٢٠١٤.
- (٢٣) محمود عزو حمدو: خطاب التسامح وقبول الآخر وأثره في بناء الاستقرار في العراق، المجلة السياسية والدولية ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٨.
- (٢٤) فائزة أحمد الحسيني مجاهد : التربية على قيم التسامح والتعايش مع الآخر، مقال منشور بمنصة أريد، <https://portal.arid.my/ar>